جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

حروب الموارد في إفريقيا: دراسة في حالة غرب إفريقيا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبين:
– سعاد بوالعسل

تحت إشراف:
د. فوزية زراولية

لجنة المناقشة:

1 –	**أ. راضية هزوات**	**رئيسًا**
2 –	**د. فوزية زراولية**	**مشرفا ومقررا**
3 –	**أ. إسماعيل بوروايح**	**مناقشًا**

السنة الجامعية: 2017/2016.

شكر و عرفان

بعد حمد الله تعالى الذي وفقنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع لابد من إسداد الشكر

إلى أستاذتي الفاضلة المشرفة على هذه المذكرة د .فوزية زراولية ، على تشريفها لي

بقبولها الإشراف على مذكرتي وعلى ما تحملته من عناء التوجيه و التصويب و النصح، و

حرصها على إتمام العمل بالجدية اللازمة التي يستحقها الموضوع رغم تشعبه و تعقيده،

شكري كذلك لكل أساتذتي في قسم العلوم السياسية ، على إفادتي بالمعرفة و

التشجيع .

إهـداء

إلى أبي و أمي :

حفظهما الله ورزقهما كل الصحة و العافية.

إلى إخوتي :

سمية ، ياسين ، علي ، زيد ، محمد ، خالد ، بلال ، إسلام

إلى كل عائلتي

إلى صديقاتي :

وسيلة ، سميرة ، شميرة

إلى زملاء دراستي :

سلمى ، حليمة ، دلال ، فايزة ، رضوان ، عبد السلام ، عمار ، محمد ، ياسر ، خولة ، خالد

....

إلى كل من أحب أهدي هذا العمل

" سعاد "

خطة الدراسة :

مقدمة.

الفصل الأول : الإطار النظري لحروب الموارد .

- المبحث الأول : منظور البنك العالمي .
- المبحث الثاني : العلاقة بين أنماط الثروات الطبيعية والنزاعات المسلحة .
- المبحث الثالث : نماذج من حروب الموارد في إفريقيا .

الفصل الثاني : حروب الموارد في غرب إفريقيا : التطور التاريخي والفواعل .

- المبحث الأول : غرب إفريقيا : مقاربة معرفية .
- المبحث الثاني : الموارد الطبيعية والحروب الأهلية في غرب إفريقيا .
- المبحث الثالث : فواعل حروب الموارد في غرب إفريقيا .

الفصل الثالث : المبادرات الوطنية والدولية لإحتواء حروب الموارد في غرب إفريقيا .

- المبحث الأول : المبادرات الوطنية و الإقليمية .
- المبحث الثاني : المبادرات الدولية .

خاتمة

مقدمـــــة

تمهيد :

شهدت القارة الإفريقية عقب نهاية الحرب الباردة العديد من النزاعات المسلحة المتفاوتة الشدة والتي تعددت أسبابها بين ما هو إقتصادي ؛ وإجتماعي ؛ وسياسي . ففي حين ظلت الحروب بين الدول في إنخفاض تام ، كانت في المقابل الزيادة المطردة في النزاعات داخل الدول السمة الرئيسية لمرحلة مابعد سقوط جدار برلين ، ما أدى إلى إضعاف هياكل الدول الهشة أساسا ، نتيجة ما خلّفته الفترة الكولونيالية من تفتيت للنسيج الإجتماعي للقارة الإفريقية ، ما أدى إلى خلق هويات وطنية جديدة مليئة بالتناقضات والإنقسامات ، وتبعية إقتصادية نابعة من جشع نخبة الإرث الكولونيالي ، ورغبتهم في ضمان بقاء سيطرتهم عليها لخدمة مصالحهم ومصالح حلفائهم . ومن جهة أخرى أدى طغيان الطابع الإقتصادي أو ما يسمى بإقتصاديات الحروب إلى زيادة الإعتماد على الموارد كأداة لتمويل الجماعات المسلحة والحكومات على حد السواء في نزاعاتهما المسلحة ، ما أدى إلى وقوع آثار جسيمة على الدول والشعوب في القارة .

وقد عززت تلك النزاعات وإنتشارها الحاجة إلى وضع المزيد من الأطر النظرية والمقاربات التفسيرية للظاهرة النزاعية الجديدة ، نتيجة قصور الأطر التقليدية في تفسيراتها وفشلها في إيجاد حلول لها ، ما أدى إلى بروز العديد من الأبحاث والدراسات ، التي حاولت تفسير ومعالجة أسباب ونتائج الظاهرة . وقد كان لنشر دراسة **بول كوليي Paul Collier** الباحث في البنك الدولي ، والتي تمحورت حول العلاقة التفاعلية بين نهب الموارد الطبيعية وحدوث النزاعات المسلحة الأثر الكبير في لفت الإنتباه إلى حروب الموارد وآثارها ، حيث كانت تلك الدراسة نقطة إنعطاف محورية في تفسير تلك العلاقة ، وهذا فتح المجال أمام بروز دراسات أخرى لمجموعة من الباحثين أمثال : **مايكل روس Michael Ross** ، **فيليب لو بيلون Philippe le Billon**، **ماكارتن هامفريز Macartan Humphreys** ، وغيرهم ممن حاولوا وضع تفسير لحروب الموارد ، آثارها و مسبباتها .

إضافة إلى دراسة **كوليي Collier** كان لنشر الأمم المتحدة تقريرها في عام 2000 حول تجارة الماس غير الشرعية وإستغلال عائداته من قبل منظمة يونيتا المتمردة في أنغولا عاملا رئيسيا في لفت إنتباه العالم إلى أهمية تلك العلاقة بين الماس والنزاع المسلح ، وقد إتهم التقرير عددا من الحكومات والشركات بمساعدة يونيتا على مقايضة ماسها مقابل الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى ، فالموارد الطبيعية تعد محورا جيوبوليتيكيا مركزيا في أجندات و إستراتيجيات مختلف الفواعل النزاعية ، نتيجة أهميتها الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة وخارجها .

مقدمة

وتعد منطقة غرب إفريقيا من أهم المناطق المتأثرة عموما بحروب الموارد . فخلال فترة التسعينيات غذّت عائدات الموارد إثنان من أسوأ النزاعات المسلحة الداخلية في كل من ليبيريا وسيراليون ، فقد شكلت ثروة الموارد في المنطقة عنصرا أساسيا في تأجيج تلك النزاعات عن طريق تمويل أطرافها النزاعية ، ما أدى إلى وقوعها فيما يصطلح عليه " بلعنة الموارد " .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على ظاهرة حروب الموارد وهي إحدى الظواهر النزاعية الجديدة والتي برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وذلك لما عرفته الظاهرة من نقاشات بهدف توسيع مفهومها ومحاولة معرفة آثارها . وفي نفس السياق تتعرض الدراسة إلى منظور البنك العالمي ، أو منظور الوفرة المؤدية إلى النزاعات المسلحة إلى جانب مختلف التصنيفات و الإنتقادات المقدمة من قبل عدد من الباحثين في هذا المجال .

مبررات إختيار الموضوع :

ترجع أسباب إختيار موضوع حروب الموارد في إفريقيا : دراسة في حالة غرب إفريقيا إلى مجموعة من المبررات الذاتية والموضوعية .

1- **المبررات الذاتية :**

تكمن المبررات الذاتية في الرغبة في إنجاز عمل نستطيع من خلاله فهم ظاهرة النزاع حول الموارد في القارة الإفريقية ومعرفة مسبباتها ، والبحث في مختلف جوانبها نظرا لمحدودية الإسهامات الأكاديمية باللغة العربية .

2- **المبررات الموضوعية :**

تعود أساسا إلى أهمية الظاهرة النزاعية محل الدراسة ، كون تأثيرها فاق حدود الدولة التي تحدث فيها . فحروب الموارد هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل ، وتداخل العديد من الفواعل النزاعية الداخلية والخارجية ما أدى إلى تعطيل عمليات السلام .

أدبيات الدراسة :

لقد تم التطرق خلال البحوث السابقة والتي كانت في غالبيتها دراسات غربية إلى موضوع حروب الموارد والتي شملت العديد من المناطق في العالم إلا أنها ركزت على القارة الإفريقية بشكل عام ، وإقليم غرب إفريقيا بشكل خاص . و من أهم الدراسات النظرية التي إستعنا بها في بحثنا : دراسة **بول كوليي**

Paul Collier و **إنك هوفلر Anke Hoeffler** الموسومة بعنوان : **Greed and Grivance in Civil War** والتي تمحورت حول علاقة وفرة الموارد بالنزاعات المسلحة .

أيضا دراسة **مايكل روس Michael Ross** بعنوان **Oil , Drugs , and Diamond : the Natural Resources in Civil War Varying Roles of** والتي قام من خلالها بالتطرق لمختلف الأدوار المتفاوتة التي تلعبها الموارد في الحروب الأهلية ، إلى جانب وضع تصنيف للموارد المؤدية للنزاع .

دراستين **لفيليب لوبيلون Philippe le Billon** : الأولى تتمحور حول تصنيف حروب الموارد حسب جغرافية توزيع المورد ووفرته ، ومدى تأثير ذلك على التسبب في نشوب النزاعات المسلحة داخل الدول ، وكانت بعنوان **The Geopolitical Economy of Resources war** . أما الثانية فكانت تحت عنوان : **Diamond Wars ? Conflict Diamond and Geographies of Resource Wars** ، و التي قام فيها بشرح مختلف الآليات المؤدية للنزاع المسلح .

أما في الجانب التطبيقي للدراسة فقد إعتمدنا على مجموعة من الدراسات منها : دراسة آبيودون ألاو **Abiodun Alao** بعنوان **Natural Resources and the Dynamics of Conflict in West Africa** ، والتي تحدث فيها عن ديناميكيات الظاهرة النزاعية في غرب إفريقيا . ودراسته الثانية تحت عنوان :

Natural Resources and Conflict in Africa : The Tragedy of Endowment ، وقد أعطى من خلالها مجموعة من الأمثلة عن حروب الموارد في القارة السمراء ، إلى جانب الدراسة النظرية.

كما قمنا أيضا بالإعتماد على مجموعة من التقارير الميدانية لمنظمة **غلوبال ويتنس Global Witness** حول دراسة حالة ليبيريا وسيراليون .

أما باللغة العربية فقد إعتمدنا على بعض المراجع منها دراسة **بدر حسن شافعي** بعنوان : **تسوية الصراعات في إفريقيا : نموذج الإكواس** . والتي تطرق من خلالها إلى مجموعة من النزاعات المسلحة في غرب إفريقيا ، وتدخل الإكواس في محاولة إحتوائها.

إشكالية الدراسة :

يدور محور دراستنا حول الإجابة على الإشكالية التالية :

- ماهي العلاقة بين الموارد الطبيعية والحروب المنتشرة في إقليم غرب إفريقيا ؟

وقد قمنا بتفكيك الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

1. كيف يمكن لوفرة الموارد أن تؤدي إلى النزاعات المسلحة العنيفة في إفريقيا جنوب الصحراء ؟
2. كيف تؤثر جغرافية توزيع المورد على النزاعات المسلحة ؟
3. هل تمثل الموارد فعلا سببا رئيسيا لإندلاع الحروب الأهلية في غرب إفريقيا ؟

كإجابة أولية على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بوضع فرضيتين أساسيتين :

1. تساهم الموارد الطبيعية في إندلاع الحرب الأهلية .
2. تساعد الموارد الطبيعية في إطالة مدة الحروب الأهلية وتعقيدها .

الإطار المنهجي :

1 – الإطار المفاهيمي :

- **الحرب War** : يعرفها **كارل فون كلاوزفيتش Carl von Clausewitz** على أنها " فعل عنيف يقصد منه إجبار خصومنا على الخضوع لإرادتنا ، فالحرب ببساطة إستمرارية للسياية بوسائل أخرى ".[1]
- **الحرب الأهلية Civil war** : يعرفها **kalyvas** على أنها : " أخذ وضعية القتال المسلح داخل حدود الكيان السيادي المعترف به بين الجهات الخاضعة إلى سلطة مشتركة في بداية الأعمال العدائية ".[2]
- **النزاع Conflict**: يعرفه **لويس كوسر L.Coser** بأنه :" تنافس على القيم وعلى القوة والموارد ، يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم " .[3]
- **الموارد الطبيعية Natural resources** : "هي المواد الضرورية المتواجدة في الطبيعة ، كالماء ، والأراضي ، والغابات ، والمعادن . وهي تنقسم إلى موارد متجددة ، وموارد غير متجددة ".[4]

1– عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** (ج2) . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1979 ، ص 170.

2 - stathis n. kalyvas , **Civil Wars** . Oxford University Press , UK , 2009 , p 417.

3 – جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** .(تر : وليد عبد الحي) ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1985 ، ص 140.

4 - United States Institute of Peace , **Natural Resource Conflict , and Conflict Resolution .** United States Institute of Peace , Washington DC , 2007, p 015 .

- **لعنة الموارد Resource Curse:** "هي الحالة التي تعوق فيها الثروة من الموارد الطبيعية النمو الإقتصادي والتنمية الإجتماعية ".[5]

- **موارد النزاع Conflict Resources:** هي " الموارد الطبيعية (كالماس ، والأخشاب) التي يسهم إستغلالها والإتجار بها بصورة منهجية في سياق النزاعات في إرتكاب إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، أو إنتهاكات للقانون الإنساني الدولي ، أو إنتهاكات ترقى إلى مستوى الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي" .[6]

- **الموارد القابلة للنهب Lootable Resources** : تعرف الموارد القابلة للنهب على أنها :" الموارد التي يمكن إستخراجها ونقلها بسهولة من قبل أفراد ، أو فرق صغيرة من العمال غير المؤهلين ".[7]

2 – مناهج الدراسة :

نتيجة لطبيعة دراستنا قمنا بدراسة وصفية تحاول البحث في الروابط بين متغيري الدراسة (المورد – النزاع) بتوظيف المنهج التاريخي لإستعراض أهم المحطات ، والأحداث التي تمحورت حولها حروب الموارد في إقليم غرب إفريقيا الذي تم إختياره كدراسة حالة .

كما قمنا أيضا بإعتماد مجموعة من الأدوات ، كالخرائط ، والجداول .

صعوبات الدراسة :

تعد ظاهرة حروب الموارد من أهم الظوهر التي تمت دراستها ، ونتيجة لذلك واجهتنا مجموعة من الصعوبات كان أهمها قلة الدراسات باللغة العربية في هذا الموضوع .

5- Lena Guesenet , Marie Muller , Jolien Schure , **Natural Resources in Côte d'Ivoir : Fostering Crisis or Peace ? the Cocoa , Diamond , Gold and Oil Sectors .** Bonn International Center for Conversion , Germany , 2009 , p 23.

6 - Hinrich BöLL Stiftung , **Natural Resource and Conflict** . the Green Political Foundation , Berlin , Germany , 2008 , p 5.

7 - Michael L.Ross , **Oil , Drugs , and Diamond : the Varying Roles of Natural Resources in Civil War** .(in : Karen Ballentine,Jake Sherman , The Politic Economy of Armed Conflict : Beyond Geed and Grievance), Lynne Rienner Publishers ,USA , 2003 , p 54.

مقدمة

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول : تم من خلاله إستعراض مختلف الدراسات التي حاولت تفسير عملية إرتباط الموارد بالنزاعات المسلحة . لذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث : يناقش المبحث الأول : مسلمات منظور البنك العالمي حول حروب الوفرة كما يتطرق إلى مختلف الإنتقادات التي وجهت له .

المبحث الثاني : يحلل طبيعة العلاقة بين ثروة الموارد والنزاعات المسلحة . أما المبحث الثالث فيتطرق إلى مجموعة من حالات حروب الموارد في القارة الإفريقية .

الفصل الثاني : تطرقنا من خلاله إلى إقليم غرب إفريقيا ، فمن خلال المبحث الأول قمنا بإستعراض أهم مميزات الإقليم و مختلف تطوراته التاريخية . أما المبحث الثاني إستعرضنا فيه حروب الموارد في غرب إفريقيا وقمنا نظرا لشساعة المنطقة وكثرة الحالات النزاعية فيها والتي يستحيل علينا الإحاطة بها جميعا بالتركيز على دراسة ثلاثة حالات فقط وهي : ليبيريا ، سيراليون ، وكوت ديفوار . أما المبحث الثالث ففيه مختلف الفواعل النزاعية المتورطة في حروب الموارد في إقليم غرب إفريقيا .

أما **الفصل الثالث** : فقد إستعرضنا من خلاله عبر مبحثين مبادراة السلام الداخلية والخارجية لإحتواء حروب الموارد .

خاتمة

الفصل الأول:

الإطار النظري لحروب الموارد

تعتبر حروب الموارد في إفريقيا جنوب الصحراء من أهم المظاهر النزاعية التي ظهرت عقب الحرب الباردة ، والتي حفّزت الكثير من الباحثين للقيام بمجموعة من الدراسات ، محاولين من خلالها إيجاد تفسيرات عن العلاقة الموجودة بين النزاع والموارد كرد فعل عن نقص التحليلات والتفسيرات في الأطر التقليدية للنزاعات المسلحة . ومن أهم تلك الدراسات والتي سنتطرق إليها في فصلنا هذا هي دراسة **بول كوليي Paul Collier** خبير البنك العالمي ومنظوره حول الوفرة ، إلى جانب دراسات أخرى لباحثين أمثال **مايكل روس Michael L.Ross** ، و **فيليب لوبيلون Philippe le Billon** وغيرهم ، الذين حاولوا إيجاد تفسير لتلك العلاقة التي خلفّت الكثير من النزاعات المسلحة العنيفة والتي سيتم عرض بعضها .

المبحث الأول: منظور البنك العالمي

المطلب الأول: مسلمات منظور الوفرة

كانت الدراسة الكمية **لبول كوليي Paul Collier** و **إنك هوفلر Anke Hoeffler** خبيرا البنك العالمي عام 1998 من أولى الدراسات التي أكدت أن وفرة الموارد الطبيعية ترفع من إحتمالات إندلاع الحرب الاهلية، لأنها تتيح الفرصة للفواعل العنيفة للحصول على التمويل اللازم لمبادرة العنف[1]. و ترتفع هذه الإحتمالات خاصة في الدول التي تعاني الفقر، مستويات متدنية من النمو الاقتصادي، مستويات عالية جدا من الأمية [2]. فحسب الباحثان، الثروات القيّمة مثل الماس و النفط و الكولتان تجعل التمرد ممكنا للإندلاع ، وخاصة في المناطق و الفضاءات الجغرافية البعيدة عن العاصمة، حيث يسهل السيطرة على المورد. و بالتالي فالحروب الأهلية حسب كل من **كوليي** و **هوفلر** هي حروب نهب و سلب، و الفواعل العنيفة ما هي إلا فواعل مصلحية مادية. وتعتبر حركة الإتحاد الشامل لتحرير أنجولا، حسب كوليي، من هم الأمثلة الواقعية على دور الموارد في إشعال فتيل النزاعات المسلحة.[3]

إعتمد **كوليي** في دراسته الكمية على معطيات البنك الدولي، و قد نمذج فرصة النهب بنسبة صادرات المواد الأولية من الناتج المحلي الإجمالي، أي قيمة التبعية للموارد الطبيعية. أما فيما يخص المتغير التابع، فقد فضل الباحث تبني القاعدة البيانية لكل من **سمول Smal و سانجر Singer** التي تغطي 161 بلد ، و 78 حالة حرب، وقد شملت القائمة حروبا عديدة من القارة الإفريقية، منها: أنغولا ، بورندي ، الكونغو ، تشاد ، ليبيريا ، وغيرها[4]. في نهاية البحث ، توصل لوجود علاقة إحصائية وطيدة بين مستويات التبعية إلى الموارد و خطر إندلاع الحرب الاهلية، وهي علاقة خطية طردية. بناءا على ذلك، إستخلص أن الدول التي تشهد مستويات عالية جدا من التبعية، معرضة بشكل كبير لإندلاع الحروب الأهلية أو ما أشار له بالتمرد.

حسب **كوليي**، معظم الحروب المنتشرة في هذه المناطق، هي حروب جشع و طمع و ليست حروب عدالة أو سخط، أو ظلم، فخطابات العدالة غير كافية من أجل تنظيم و تنسيق العمل المسلح، أو من أجل تجنيد المتطوعين . على عكس المكاسب المادية من الثروات الطبيعية بإمكانها أن تكون حافزا قويا

1 - Paivl Lujala , Nils petter Gleditsch , Elisabet Gilmore ," A Diamond Curse?Civil War A Lootabel Resource" . **Journal of Conflict Resolution** , vol .49 , N. 4 , August 2005 , p 540.
2 - **Ibid** , p 421.
3- David Forest ,**Cause et Motivation de la Gurre Civil au Liberia (1989-1997)** , Uiversité Laval ,Canada , Avril 2004 , p14.
4 - Paul Collier , Anke Hoeffler , **Greed and Grivance in Civil War** . Oxford University , UK , 2004 , p 565.

للتجنيد ، و لتحدي الحكومات الداخلية [1] . إذن وقفا لمنظور البنك الدولي، الثروات الطبيعية توفر الحافز و الفرصة .[2]

نتيجة الإنتقادات السلوكية المختلفة لمنظور الطمع، قدم **كوليي** دراسة ثانية يقارن فيها بين أثر السخط و أثر الطمع ، عبّر عن الأول بمتغير عدم المساواة ، والظلم السياسي، درجة القمع السياسي ، التركيبة الإثنية ، أما الثاني فقد عبّر عنه بنسبة صادرات المواد الأولية من النسبة الكلية، مستويات الفئات المتعلمة، ومستوى النمو الإقتصادي الداخلي. مع ذلك ، توصل إلى نفس النتيجة النهائية ، فنموذج الطمع يملك قوة تفسيرية أكبر من نموذج السخط [3]. إذ تساهم الثروات الطبيعية المنتشرة في إندلاع العنف و خاصة في المناطق الجغرافية أو التجمعات الإثنية التي تعاني من التهميش السياسي و الإقتصادي ، وغير الراضية عن الحكومات القائمة[4]. كما أن إنخفاض نسبة الدخل الفردي ، و تدني مستوى النمو الإقتصادي، و إرتفاع معدلات فئة الذكور غير المتعلمين ، قد يساعد و يشجع على العمل المسلح . [5]

1- John C. Anyanwer , **Economic and Political Causes of Civil Wars in Africa : som Ecometric Results** , Economic Research Papers , N°. 73 , Decemer 2002 ,CD'V, p 06 .
2 - **Ibid** . p 07 .
3 - Paul Collier , Anke Hoeffler , **Op.Cit** , p 563 .
4 - David Forest , **Op.Cit**, p 16.
5 - Claud Serfati ," Economies de Guerre et Ressources Naturelles : les Visages de la Mondialisation" . **Annuaire Suise de Politique de developpement** , Geneva , vol. 25, N.22 , p 126 .

المطلب الثاني : إنتقادات منظور البنك الدولي

ولكن بالرغم من النتائج المتوصل إليها من قبل كل من **كوليي** و **هوفلر** إلا أن منظورهما تعرض إلى مجموعة من الإنتقادات من قبل العديد من المنظرين في هذا المجال. فقد ظهرت منظورات تتعدى النتائج المقدمة وتؤكد أن العنف هو الذي يقود إلى زيادة الإعتماد على الموارد الطبيعية ، ذلك أن العنف المتصاعد يمكن أن يقود لهروب المستثمرين وتراجع الصناعة في المناطق غير المستقرة ، وبالتالي سوف نلحظ إرتفاعا في معدلات صادرات المواد الأولية من نسبة الناتج المحلي الإجمالي[1]. ولهذا حسب هذه الدراسات ، لا يجب الإعتماد على التبعية كأساس من أجل قياس إحتمالات إندلاع النزاع المسلح، لأن التبعية ليست مؤشرا كافيا من أجل دراسة مستويات الوفرة ، أو من أجل معرفة مكانة المورد في توفير الدخل الفردي[2]. إلى جانب ذلك، النزاعات المسلحة في إفريقيا ليس إفرازا لتوفر الثروات الطبيعية فقط ، بل هناك العديد من الآليات الوسيطة بين الثروات و العمل المسلح ، مثل ميكانيزم الدولة الضعيفة[3]، غياب التوزيع العادل ، التهميش السياسي و الإنقلابات العسكرية المتتالية.[4]

في هذه النقطة، يشير فيليب لوبيلون **Philippe le Billon** ، أنّ المورد قد يقود إلى النزاع عبر ثلاثة آليات، وهي:

أولا : لعنة الموارد Resource Curse : فالنمو الإقتصادي البطيء، والفساد، والحكم الإستبدادي، الطابع الريعي، أسعار الصرف غير العقلانية كلها عوامل تخلق عدم إستقرار و تعمق الهوة بين النخب الحاكمة و الفئات الشعبية[5]. فالإعتماد المطلق على الثروات الطبيعية قد يضعف الأداء الإقتصادي و مؤسسات الحكم، الأمر الذي يجعل المجتمع أكثر عرضة للنزاع المسلح [6]. إذ حسب لوبيلون الموارد ترتبط إرتباطا وثيقا بالمؤسسات ، و هذه المؤسسات قد تقود إلى التنمية المستدامة أو تقود إلى النزاعات المسلحة، وفق ما يبنيه المخطط الموالي:

1- Ingrid Samset , **Ntural Resource Wealth, Conflict ,and Peacebuilding** .the Graduate Centre,New Yourk , 2009 , p03.
2 - Mttais Basedau , Tim C.Wegenast, **Oil and Diamond as Caurses of Civil War in Sub-Saharan Africa .** Colombia International , USA, 2009, p 40 .
3 - **Ibid** , p 43 .
4 - Claud Serfati, **Op.Cit** , p 127 .
5- Ingrid Samset , **Op.Cit** , p 2.
6 -Philippe le Billon , "Diamond Wars ? Conflict Diamond and Geographies of Resorce Wars ". **Annals of the Association of American Geographes** ,Vol. 98, N°. 2 ,UK , 2008 , p 349.

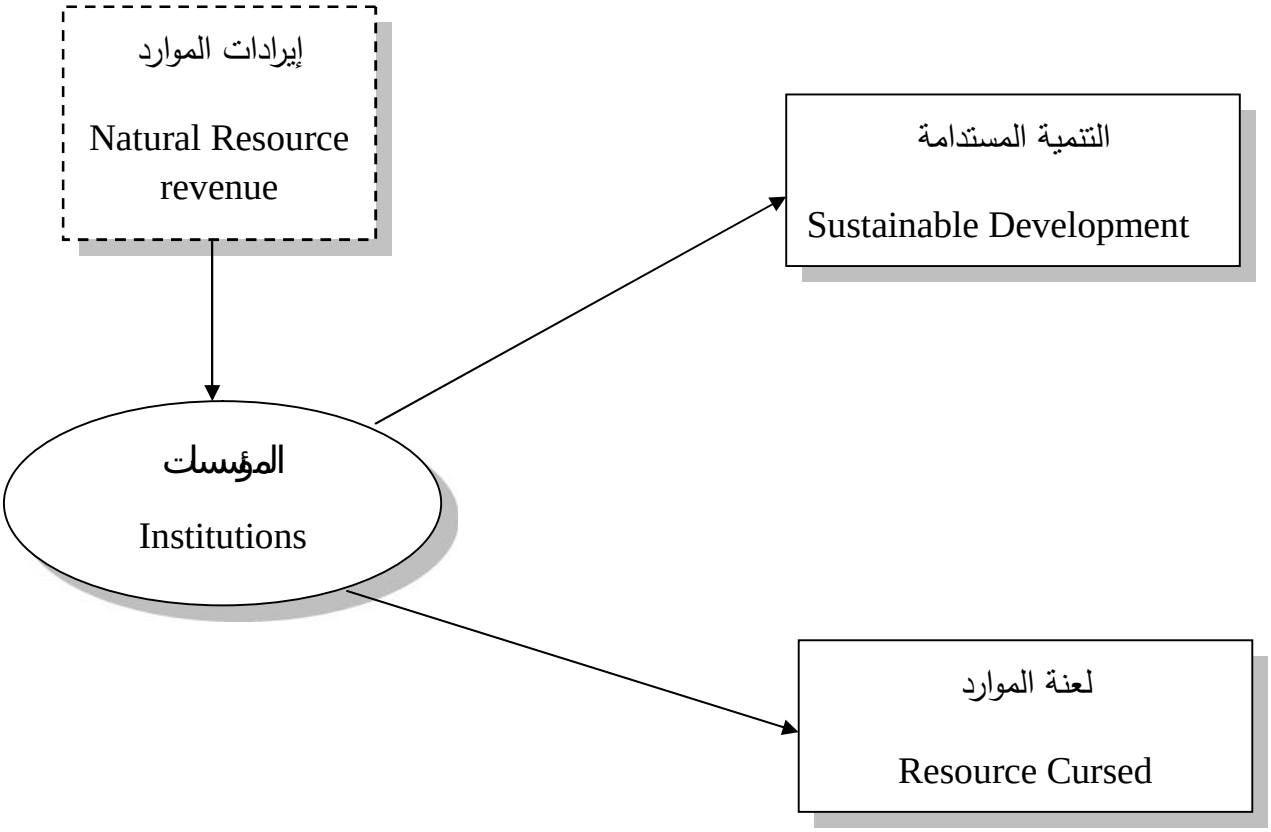

الشكل رقم 01 : شكل يوضح العلاقة بين إيرادات الموارد والمؤسسات.

المصدر : Jennifer Drysdale , **Sustainable Devlopment or Resource Cursed ? An Exploration of Timor – leste's Institutional choices** . A Thesis submitted for the degree of Doctor of philosophy of the Australian National University , july 2007 , p 19.

ثانيا : قد تقود الآثار السلبية الناجمة عن إستغلال الموراد ، مثل الآثار البيئية إلى إثارة سخط السكان المحليين و إندلاع النزاع المسلح.

ثالثا: قد توفر الموارد الطبيعية الفرصة للمتمردين من أجل الحصول على الموارد اللازمة من أجل مواصلة القتال.[1] من خلال الجدول الموالي، يوضح لوبيلون أهم الآليات، وكيفية قياسها:

1 -**Ibid** , p 347.

الحالات النزاعية	العلاقة بين الموارد والنزاع	المتغيرات المحتملة والقياسات
الحالة الأولى	قطاع الموارد يقوض الحكم والآداء الإقتصادي، مما يرفع من إحتمالية العنف .	• تطور وفرة الموارد والإعتماد (التغيرات السنوية في الصادرات والإيرادات المالية) . • حق الملكية وطريقة الإستغلال (الحكومية مقابل الخاصة ، الحرفية مقابل الصناعية). • المؤشرات الإجتماعية الإقتصادية ، قياس درجة الفقر، هروب رؤوس الأموال والإستثمار الأجنبي المباشر.
الحالة الثانية	يحفز قطاع الموارد عمليات التوزيع ، مما يتسبب في النهب بالعنف ما يؤدي إلى إحتمالية المقاومة أكثر .	• شروط الحصول على الموارد (الوضع القانوني والممارسات القانونية) • حالات النزاع و العنف (تشريد السكان، المظاهرات والقمع، القتل) • عمليات تشكيل الهويات وتعبئتها(المؤسسات الطائفية وطريقة التصويت)
الحالة الثالثة	مكافآت المتحاربين من قطاع الموارد ، مما يرفع من إحتمالية التصعيد وإطالة أمد النزاع العنيف .	• خصائص الموارد (السلع والوزن) • البيئة التنظيمية (مستوى التجارة غير المشروعة ، القوة التنظيمية للمؤسسات • القرب لطرق النقل والتسويق (الحدود والمطارات ، مكاتب الشراء)

جدول رقم 01 : جدول يمثل الإطار التحليلي للنزاعات .

المصدر : Philippe le Billon**, Diamond Wars ? Conflict Diamond and Geographies of Resorce Wars**. **Ibid** , p 348.

في حين يميز ماكارتن هامفرايز **Macartan Humphreys** بين خمس طرق يمكن من خلالها أن ترتبط الموارد الطبيعية بالنزاع المسلح ، وهي : [1]

1- الطمع، والتأثير السياسي من توافر إيرادات كبيرة من الموارد الطبيعية إلى النخب الحاكمة ، والتي غالبا ما يشار إليها " بلعنة الموارد " ؛

2- السخط ، فالسياسة التوزيعية و الإستخراجية قد تفرز آثارا سلبية إجتماعية و إقتصادية على المدى البعيد؛

3- الإنكشافية لأسعار السوق الدولية و عدم الإستقرار الإقتصادي قد تخلق أزمة إقتصادية و سياسية عميقة؛

4- تمويل النزاع المسلح و الأطراف المتحاربة ؛

5- عرقلة مسارات السلام، وخاصة إذا لم تتفق الأطراف المتحاربة على معادلة لتقسيم الثروة. فالفواعل النزاعية في هذه الحالات ترغب بشدة في الحفاظ على المكاسب المادية التي توفرها لها الحرب، فإذا لم يضمن لها السلام هذه المكاسب سوف ترفض التوقيع على معاهدات التسوية؛

6- الثروات الطبيعية قد تتسبب في التدخلات الأجنبية و خاصة من طرف الدول المجاورة التي تملك طموحات توسعية.[2]

1- Karen Ballentine , Heiko Nitzschke **, Profiting from Peace : Managing the Resource Dimension of Civil War** . International Peace Academy , USA , 2005 , p 6.
2 - Alexandre Marc , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **the Challenge of Stability and Security in West Africa .** International Bank for Reconstruction and Development , Washengton DC , USA , 2015 , p 7.

المبحث الثاني: العلاقة بين أنماط الثروات الطبيعية و النزاعات المسلحة

راجعت في السنوات الأخيرة العديد من الدراسات العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاع ، من أجل التأكد من مدى مصداقية منظور الطمع. وقد توصلت أغلب الأبحاث أن النزاعات المسلحة تتباين بحسب الموارد أو الثروات الطبيعية المتواجدة في المنطقة محل الدراسة، ولا يمكن تعميم النتيجة التي توصل اليها كوليي على جميع الحالات.

المطلب الأول: الموارد المتجددة و الموارد غير المتجددة

من أهم النتائج المتوصل إليها أن إحتمالات إندلاع النزاع المسلح تكون عالية جدا في الدول التي تزخر بالثروات غير المتجددة. فالدولة التي تضم الموارد الهيدروكربونية هي أكثر عرضة تسع مرات للنزاع المسلح من دولة أخرى لاتحتوي على تلك المواد [1]. في حين تشير دراسات أخرى إلى أنّ الدول الغنية بالموارد التعدينية، و التي يسهل إستخراجها، كالماس و الكولتان ، هي الأكثر عرضة للنزاعات المسلحة.[2] الموارد المتجددة كالأراضي الزراعية والغابات والماء والتي تتجدد مع مرور الوقت من خلال عمليات طبيعية، هذا إن لم يتم إهدارها و إستعمالها بشكل غير عقلاني، أما بالنسبة للموارد غير المتجددة كالماس والمعادن والنفط ، فهي ذات قيمة عالية نتيجة تضاؤل مخزوناتها. [3] تساهم كل من الموارد المتجددة و غير المتجددة في رفع خطر إندلاع النزاعات المسلحة، مثل: الخشب و المطاط، الكاكاو في الكونغو الديموقراطية وليبيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، و كوت ديفوار، أو النفط ، ماس الطمي ، الذهب في غينيا بيساو، نيجيريا، السودان.[4] لكن طبيعة المورد ليست العامل الوحيد من أجل قياس إحتمالات إندلاع النزاعات المسلحة و تصنيفها، بل يمكن إضافة عوامل أخرى، منها: مستوى التنمية العام ، العلاقات بين المجموعات الهوياتية، والعوامل الجغرافية والديموغرافية ، وكذلك فعالية المؤسسات العامة للدولة، و قد لخص **سامبانيس Sambanis** المحددات التي من شأنها أن تحول المورد الطبيعي إلى سبب للنزاع المسلح أو محدد أساسي لطبيعة النزاع المسلح في الجدول الموالي:

1- Philippe Hugon , **LE Role des Ressources Naturelles dans les Conflits Armes Africains**. CAIRN, Hérodot , 2009/3 N°.134, p 63 .
2- Philippe le Billon**, Diamond Wars ? Conflict Diamond and Geographies of Resorce Wars . Op.Cit** , p 349.
3- United States Institute of Peace , **Natural Resource Conflict , and Conflict Resolution . Op.Cit** , p 04
4- **Ibid** , p 06 .

	المحددات الثابتة	المحددات غير الثابتة
الوطنية	• درجة الإعتماد. • درجة الوفرة . • موقع الموارد داخل البلد. • تقنيات الإستخراج. • إدارة قطاع الموارد (القاعدة الضريبية ، التوزيع ، هيكل الملكية)	• الإقتصاد الإجتماعي . • التركيبة السكانية. • العلاقة بين التجمعات • الفواعل تحت الحكومية (الأحزاب، المجتمع المدني). • فعالية وشرعية المؤسسات. • الأنماط السلوكية للنخب . • الثقافة السياسية العامة.
الدولية	• الحدود الجغرافية • مكانة المورد في الساحة الدولية • الحركيات والجهات الفاعلة في الطلب العالمي(تطور الأسعار، هيكل العملاء ، والشركات متعددة الجنسيات المعنية). • الحكومة العالمية لقطاع الموارد .	• العلاقات مع الدول المجاورة، والإقليمية ، والقوى العالمية. • الترابط داخل الدولة (الإقتصاد / السياسة) • النزاعات في المنطقة. • الحكومات أو الأنظمة الإقليمية والعالمية .

الجدول رقم 2: شروط إرتباط النزاع بالموارد .

المصدر : Mttais Basedau , Tim C.Wegenast , **Op.Cit** ,p 41 .

كل العوامل السابقة الذكر لديها أثر كبير على مستويات العنف و النزاعات الداخلية التي قد تشهدها منطقة معينة، مثلا: الإعتماد على الموارد قد يرفع من نسب إندلاع النزاعات و الحروب سواء في المناطق التي تزخر بالثروات المتجددة أو الثروات غير المتجددة، لسببين : **أولا** : الإعتماد يجعل البلدان عرضة لصدمات الأسعار و تقلبات السوق الدولية. **ثانيا** : الإعتماد على مورد واحد يؤدي إلى التخصص و تخريب جميع القطاعات المحلية الإقتصادية في المنطقة. [1]

1 - Mttais Basedau , Tim C.Wegenast , **Ibid** , p 46 .

المطلب الثاني: الموارد القابلة للنهب و الموارد غير القابلة للنهب

يفضل **مايكل روس Michael L.Ross** دراسة أثر الموارد، لكن من زاوية مغايرة ، فهو يقسمها ما بين الموارد القابلة للنهب مثل: الخشب و السلع الزراعية ، الكاكاو، الأفيون، ماس الطمي ؛ والموارد غير القابلة للنهب مثل: المعادن، الغاز، النفط، وقد وضّح روس أنّ هناك سبع فرضيات لدراسة أثر الموارد، وهي:

1. كثرة الموارد القابلة للنهب ، تعني إحتمال إستفادة أكبر للسكان المحليين والفقراء .
2. كثرة الموارد غير القابلة للنهب يعني إحتمالية أنها ستؤدي أكثر إلى نزاعات إنفصالية .
3. كثرة الموارد القابلة للنهب يعني إستفادة الجماعات المتمردة ، وكثرة الموارد غير القابلة للنهب يعني أكثر إستفادة الحكومة .
4. كثرة الموارد القابلة للنهب تخلق مشاكل أكثر على مستوى الإنضباط والسيطرة داخل الجيش .
5. كثرة الموارد القابلة للنهب تؤدي إلى إطالة أمد النزاعات غير الإنفصالية .
6. إذا كانت الموارد بعيدة ، تؤدي إلى زيادة مدة وشدة النزاع .
7. إذا كان المورد غير شرعي ، فمن المرجح إستفادة المتمردين ، مالم تكن الحكومة مستعدة لتحمل العقوبات .[1]

وفقا لفرضيات **مايكل روس**، الموارد الطبيعية ليست لديها نفس الأثر، بل تتباين من حالة إلى أخرى، و الفواعل العنيفة ليست الفاعل الوحيد، بل توجد فواعل أخرى يمكن أن تكون مهتمة بالموارد و الثروات و تساهم في رفع مستويات العنف، مثل الشركات المتعددة الجنسية . لهذا وفقا للفرضيات السابقة الذكر، لا بد من تسليط الضوء على جغرافية المورد و طريقة الإستغلال[2]، مثلا إنتاج النفط والذي يتطلب تقنيات عالية، يصعب السيطرة عليه من طرف المتمردين ، في حين ، الموارد المتناثرة و المنتشرة بعيدا عن العاصمة، و التي يسهل إستخراجها ، مثل ماس الطمي ، والأخشاب، أو المخدرات، فمن السهل جدا أن يسيطر عليها المتمردين ، وخاصة إذا كانت متواجدة على طول المناطق الحدودية ، التي تسكنها مجموعات تفتقر إلى التمثيل السياسي الرسمي.[3]

1- Michael L.Ross , **Oil , Drugs , and Diamond : the Varying Roles of Natural Resources in Civil War** . **Op.Cit**, p 55.
2-Philippe le Billon,"The Geopolitical Economy of Resources war **". Geopolitics** ,Vol . 9, N°.1, UK , 2004 , p 15**.**
3-Mttais Basedau , Tim C.Wegenast, **Op.Cit** , p 39.

في هذه الحالة، فإن النزاعات المسلحة تتباين على حسب المعايير السابقة الذكر، فالدول الغنية من حيث الثروات الطبيعية ، قد تكون معرضة لنزاعات إنفصالية أو إنقلابات عسكرية أو حروب أهلية شاملة .[1]

في هذا الصدد، يمكن الإشارة أيضا إلى تصنيف **فليب لو بيلون**، و الذي تبنى معياران أساسيان: القرب أو البعد من العاصمة، وطريقة إستخراج المورد، فتوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي[2]:

الموقع الجغرافي	الموارد المتمركزة	الموارد المنتشرة
قريب	إنقلاب عسكري / تدخل أجنبي	عصيان و شغب
بعيد	نزاعات انفصالية	ظاهرة أمراء الحرب

الجدول رقم 03: جدول يمثل تصنيف النزاعات حسب لوبيلون

المصدر :, Philippe le Billon,**The Geopolitical Economy of Resourcees war , Op.Cit** ,

p 15 .

فالموارد الطبيعية المتمركزة ، و التي تكون قريبة من العاصمة قد تقود إلى الإنقلابات العسكرية، حيث تصبح جائزة الإستيلا على السلطة مغرية جدا، و في بعض الحالات قد تقود إلى تدخل أجنبي سواء من أجل حماية الحكومة المركزية ، مثل التدخل الفرنسي في التشاد ، أو من أجل حماية و دعم الفواعل المسلحة مثل التدخل الأمريكي في الكونغو الديمقراطية في 1996. أما الموارد المتمركزة و البعيدة من العاصمة، فهي تشجع الفئات الساخطة و المطالبة بالإنفصال على حمل السلاح، و بالتالي تنجم لنا نزاعات مسلحة إنفصالية ، حالة نزاع بيافرا في نيجيريا، نزاع كاتنغا في الكونغو الديمقراطية، نزاع كابيندا في أنغولا. الموارد المتناثرة و البعيدة عن العاصمة، قد تساعد في إنتشار ظاهرة لوردات الحرب أو أمراء الحرب الذين يبحثون فقط عن تعظيم المكاسب المادية ، فالموارد المتناثرة لن تسمح لهم بالمطالبة بالانفصال أو المطالبة بإقامة دولة منفصلة . النزاعات المتناثرة و القريبة من العاصمة، قد تساعد على ظهور حالات العصيان و الشغب في المدن الكبرى، و حتى العاصمة ، حالة السليكا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. [3]

1- Philippe le Billon ,**The political Ecology of Resourcees war :Natural Resource and Armed conflicts .** Political Geography , oxford , UK , 2001, p 570.

2- Paivl Lujala , Nils petter Gleditsch , Elisabet Gilmore **, Op.Cit** , p 539.

3- زراولية فوزية، " **البعد الاقتصادي للنزاعات الداخلية في إفريقيا السوداء بعد الحرب الباردة: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2017، ص ص : 33، 34.

المبحث الثالث: نماذج من حروب الموارد في إفريقيا

منذ بداية التسعينات سجلنا إرتفاعا ملحوظا للنزاعات المسلحة الداخلية في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد شهدت المنطقة بعد الحرب الباردة موجتين نزاعيتين: الموجة الأولى، هي تلك التي تبعت الحرب الباردة و قادت إلى إنهيار الدول، خلق حالات من التوتر الدائم، أو الإقطاعيات العسكرية، أو أزمات سياسية . أغلب هذه الحالات النزاعية هي مسارات عنيفة ذات شدة مرتفعة تزاوجت مع مستويات عالية جدا من الإبادات الجماعية و الإنتهاكات الإنسانية، و عمليات التطهير الإثني، مثل: الحرب الأهلية الصومالية منذ 26 جانفي 1990، الحرب في جيبوتي (1991–1994)، الحرب الرواندية منذ 1990، الحرب في غينيا بيساو (1998–1999)، الحرب الأهلية المالية (1990–1995)، الحرب الأهلية الليبيرية (1990–1995)، الحرب الأهلية في الكونغو برازافيل (1997–1999)، الحرب الأهلية في التشاد (1998–2002) . أما الموجة الثانية ، هي مرحلة التغذية الإسترجاعية النمطية لحالات العنف السابقة ، والتي تزاوجت مع مسارات التحولات الديمقراطية و المبادرات الأممية لإعادة البناء، من ضمنها: الحرب الأهلية في كوت ديفوار 2011 ، التوترات المسلحة في غينيا 2013 ، الأزمة السياسية في كينيا (2007–2008)، الحرب الأهلية في جمهورية إفريقيا الوسطى (2012–2014)، التمرد المسلح في شرق الكونغو الديمقراطية (2012–2013).[1]

لكن بداية ما يجب توضيحه هو أن الموارد الطبيعية ليست المصدر الوحيد للنزاع ، ولكن كل نزاع ناجم عن تظافر مجموعة مركبة من العوامل ، كالفقر، أو التمييز العرقي أو الديني ، والحكومات غير المستقرة ، أوإنتشار الميليشيات والمرتزقة. ولكن حتى بعد أخذ هذه العوامل بعين الإعتبار إلا أن الباحثين وجدوا بإستمرار أن الموارد الطبيعية تزيد من خطر إندلاع حرب أهلية ، إضافة إلى أنها تزيد من صعوبتها.
يرى **فيليب هوجون Philippe Hugon**، أن تنامي دور الموارد الطبيعية في الحروب هو ظاهرة ملازمة لما تعرف بالنزاعات المسلحة الحديثة ، حيث يميز بين موجتين من الحروب الإفريقية ، حسب ما يبينه الجدول الموالي:

[1]– زراولية فوزية،" **النزاعات الداخلية في إفريقيا جنوب الصحراء: جدلية وفرة الموارد**"، مجلة جيوبوليتيكا، ع.3، سبتمبر 2015، ص ص: 26،27.

الحروب القديمة	الحروب الجديدة
• السببية العقائدية : القومية الماركسية . • الدعم الشعبي . • مركزية الحرب	• هيمنة العوامل الدينية ، القبلية ، الإثنية . • عدم وجود الدعم الشعبي . • العنف اللامركزي . • النهب، الإنتشار الإقليمي للعنف .

الجدول 4 : مقارنة بين الحروب القديمة والجديدة .

المصدر : Philippe Hugon , **Op.Cit** , p65 .

و تستلزم دراسة و تحليل هذه الحروب، التي نحن بصدد دراستها التركيز على ثلاثة عوامل، هي:

1-**الإنتشار:** فإحتمالات إنتشار و إنتقال عدوى الحرب إلى البلدان المجاورة تكون جد مرتفعة في القارة الإفريقية، و خاصة حالة النزاعات القبلية على طول الحدود.

2- **تمويلها:** قد يكون التمويل من طرف الدول (الوهابية من المملكة العربية السعودية ، إيران الشيعية ، والكنائس الإنجيلية في الولايات المتحدة) ، أو الشتات ، أو من تهريب الموارد القيّمة .

- **طبيعة المسار و حركية الحرب:** حروب الإنفصال مختلفة عن حروب التحرير الوطني ، الأيديولوجية (والكراهية العرقية والدينية) ، أو حروب الوصول إلى الموارد. [1]

في العديد من النزاعات التي أعقبت الحرب الباردة برز دور الموارد الطبيعية بشكل واضح ، ولكن من جهة أخرى لا يجعل دائما الإعتماد على الموارد الحرب محتملة في إفريقيا جنوب الصحراء ؛ فالثروة من الموارد قد تزيد من خطر الحرب الأهلية ، ولكن بالنسبة لكل بلد غني بالموارد (أنظر الخريطة 1 ص 73) عانى من حرب عنيفة تجنبّه إثنان أو ثلاثة ، خاصة الدول التي استطاعت التفاوض مع الفواعل المحيطية أو تمكنت من تجنب الإنهيار بتبني سياسات معتدلة لتوزيع الثروة ، حالة بوتسوانا.[2] مع ذلك، فإن الإحصائيات تؤكد أنّ نسبة حروب الموارد في إفريقيا جنوب الصحراء، نسبة لا يستهان بها .[3] نحاول من خلال الجدول الموالي عرض أهم الحالات التي شهدناها طيلة العقدين الماضيين:

1 - Philippe Hugon , **Op.Cit** , p 65 .
2 - Michael Ross , **The Natural Resource Curse : How Wealth Can Make you Poor .** (in : Ian Bannon , Paul Coullier , Natural Resources and Violent Conflict : Options and Actions) , The World Bank , Washington DC , USA , 2003 , p 9 .
3 - **Ibid** , p 17 .

البلدان	فترة النزاع	الموارد
أنجولا	(1975– 2002)	النفط – الماس
جمهورية الكونغو الديموقراطية	(1996– 1998) (1998 – 2003) (2003 – 2008)	النحاس – الكولتان – الماس – الكوبالت – الخشب – القصدير
ليبيريا	(1989 – 2003)	الخشب – الماس – الحديد – زيت النخيل – الكاكاو – البن – المطاط – الذهب .
السنغال – كازامانس	(1982 – حتى اليوم)	الخشب – الكاجو
سيراليون	(1991 – 2000)	الماس – الكاكاو – البن
الصومال	(1991 – حتى اليوم)	الأسماك – الفحم
السودان	(1983 – 2005)	النفط .
كوت ديفوار	(2002 – 2007)	الماس – الكاكاو – القطن

الجدول رقم 4: جدول يمثل بعض الحروب الإفريقية التي تغذيها الموارد الطبيعية .

المصدر : Bruno Hellendorff , **Op.Cit** , p 7 .

المطلب الأول: حروب المعادن، الأحجار الكريمة، والموارد الزراعية

إن التنافس على الموارد بما في ذلك المعادن الثمينة، والأحجار الكريمة ، والأخشاب ، قد أدى رفع مستويات العنف في المنطقة، أو تجديد بعض الحروب القديمة . فعادة ما تتنافس النخب و القوى في الدول التي تعتمد على إستغلال مادة رئيسية واحدة أو إثنين – الماس في أنجولا و سيراليون، الخشب في ليبيريا– من أجل فرض سيطرتها على الموارد الثمينة، ما يؤدي غالبا إلى زيادة تأجيج الحروب الطويلة و الدموية.[1]

ففي عام 1998 إسترعى إنتباه العالم الدور الذي يؤديه الماس في الحرب الأهلية الكونغولية، في سيراليون، في أنجولا، في ليبيريا. وقد قامت منظمة غلوبال ويتنس **Global Witness** البريطانية بنشر تقرير بينت فيه كيف تقوم حركة يونيتا UNITA المتمردة بتمويل نفسها من خلال تجارة الماس[2]. حيث إستطاع الإتحاد تطوير إستراتيجية ممنهجة تحولت فيما بعد إلى حرب موارد واسعة النطاق، حيث سيطر المتمردون على حوالي 70% من إنتاج الماس في البلاد، الأمر الذي سمح لهم بالإستمرار في الحرب و خلق فرص جديدة لسرقة الثروات الطبيعية . فمنذ المراحل الأولى من الحرب، وزع قائد الحركة **جوناس سافيمبي** قواته على معظم المناطق الإستراتيجية، الناحية الشمالية الشرقية، من أجل ضمان إحتكار المورد و محاصرة القوات الحكومية. خلال هذه الفترة، نجحت الحركة في تطوير إقتصاد غير شرعي يتحكم فيه الحفارون، و المنقبون، ومكاتب الشراء ، و لقد إعتمدت على ثلاثة مصادر من أجل جني الأموال اللازمة لمواصلة القتال، وهي: إبتزاز الشركات الأجنبية، إستخراج الضرائب، بيع التراخيص المستقبلية.[3] إستخدمت هذه العائدات فيما بعد في شراء الأسلحة من المافيا الدولية، و تجنيد المتطوعين، إبادة المدنيين، كما ساعدت على توسيع مناطق نفوذ التمرد .[4]

في زيمبابوي، و التي تزخر بحقول واسعة للماس في شرق البلاد ، تعرض المدنيون إلى إنتهاكات واسعة بسبب السلوك النهاب للقوات المسلحة و سعيها الدائم من أجل تعظيم المكاسب و السيطرة على الماس، تتنوع هذه الإنتهاكات بين الإعتداء ، و الإغتصاب ، والإحتجاز التعسفي. سجلت المعدلات العالية للتجاوزات العنيفة في أوائل عام 2007 ، عندما حاولت بعض قوات الشرطة إجبار عمال المناجم

---

1 – مايكل كلير ، **الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية** .(تر : عدنان حسن)، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2002 ، ص 18 .

2 - Steven Van Bockstal , Koen Vlassenroot ,"From Conflict To Development Diamond :The Kimberly Prosses and African's Artisanal Diamond Mines" .**Studia Diplomatica** ,Vol. 9 , N°.2 , Belgium , 2009, P 79 .

3– زراولية فوزية، " **البعد الاقتصادي للنزاعات الداخلية في إفريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة**" ، مرجع سابق، ص، 24.

4– **نفس المرجع**.

على العمل في النقابات الخاضعة لسيطرتها، وقد وصلت درجة العنف إلى ذروتها مع حلول 2008 ، عند إطلاق الجيش لعملية هاكودزكوي Hakudzkui ، التي لا تمثّل في الواقع سوى عملية لمصادرة الماس لصالح النخبة السياسية و الحزب الحاكم. حيث قام أكثر من 800 جنديا بالإستيلاء على نقابات التعدين و المخازن ، و بعد فترة وجيزة كشفت تنظيمات المجتمع المدني عن تورط النخبة العسكرية في تهريب الماس إلى الموزمبيق ، وجنوب إفريقيا .[1]

في الكونغو الديمقراطية، خلال الحرب الأهلية الأولى، تبنّت الفواعل العنيفة النهب المباشر: كسرقة الأملاك الخاصة و المؤسسات الوطنية، فرض الضرائب على مكاتب الشراء، هذه الأموال في منظور العناصر المسلّحة عائدات جهود الحرب أي حق مكتسب، فمنذ السنوات الأولى ترجمت هذه الصورة الذهنية في: عدم دفع أجر الفنادق، المطاعم، إختلاس البنوك، السيارات و المصانع، نهب مخازن الذهب و القهوة على طول الحدود بتواطؤ مع القوات المسلّحة النظامية للدول المجاورة. وقد إستمرت هاته الممارسات حتى قبيل إندلاع الحرب الأهلية الثانية، إذ أوضحت التقارير الأممية في أفريل 2001، ماي 2002 ، أكتوبر 2002 ، أكتوبر 2003، وكذا التقارير الوطنية لمفوضية لوتندالا، عمليات النهب المستمرة من طرف القوات المسلحة من خزائن البنوك، مخازن القهوة و القصدير، الذهب، الخشب، والماشية. على سبيل المثال، في إقليم كاباري Kabare و في كاليهي Kalehe فقط تم سرقة ما يقارب 1339881 رأسا من الماشية التابعة إلى المزارع المهملة.[2]

خلال الحرب الأهلية الثانية، إتخذ النهب صيغةً أكثر نظامية تجسدت في تنظيم الحلقات الضريبية في مناطق النفوذ. حيث أسّست أغلب الحركات المسلّحة حلقات ضريبة في المناطق التي تسيطر عليها أو القريبة منها، وخاصة في شمال كيفو، وجنوب كيفو، ومانيما، وجزء من كاسائي، بإستثناء كاتنغا و التي بقيت فيها المؤسسات الإقتصادية متماسكة أو على الأقل في نطاق الرقابة الحكومية . إذ ظهرت في الفضاءات الجغرافية التابعة للشركة المنجمية لكيفو سلسلة تجارية لإستغلال المعادن تتضمن: المنقّبين، المفاوضين الصغار، ومكاتب الشراء، وهي سلسلة تشمل السكّان المحليّين، القوات الإقليمية، الحركات المسلحة، مليشيات الماي_ماي، اللاجئين، و التي كانت حاضرة بقوة في بونيا (مانيما) ، واليكال (الطريق الشمالي _الشرقي لبوكافو)، نامبي (غرب كاليهي) .[3]

---

1 - Global Witness , **Return of the Blood Diamond : the Deaaly Race to Control Zimbabwe's New – Found Diamond Wealth** . Global Witness , London , UK , 2010 , p 6 .

2- زراولية فوزية، " **البعد الاقتصادي للنزاعات الداخلية في إفريقيا السوداء: الأزمة الاقتصادية في الكونغو الديمقراطية (1993-2003)**، مرجع سابق، ص ص، 270.

3- **نفس المرجع** .

المطلب الثاني: النزاعات النفطية

تعد إفريقيا من أغنى المناطق في العالم بالنفط ، إذ تزخر بإحتياطات كبيرة جعلتها محط أطماع داخلية وخارجية ، ومن أهم المناطق المنتجة للنفط فيها نجد : نيجيريا ، غينيا ، الغابون ، أنجولا ، و السودان . كل هذه الدول تشهد نزاعات في أقاليمها النفطية، ومن أعنفها النزاع في دلتا النيجر و كذا الحرب الأهلية الأنغولية ما بين 1992 و 2002. تعتبر نيجيريا من أغنى مناطق إفريقيا بالإحتياطات النفطية، ولكن الأقاليم النفطية تعاني من أدنى مستويات الفقر و التخلف، حيث لا يزال سكانها يعيشون في مناطق ريفية تفتقر إلى أدنى الخدمات الأساسية بالرغم من الثروة الطائلة المستخرجة من أراضيهم. هذا إلى جانب الآثار البيئية السلبية للصناعات الإستخراجية النفطية، كمصادرة الأراضي، تلويث المناطق الزراعية و المنابع المائية.

كانت نيجيريا من أكبر مصدري المنتجات الزراعية خلال المرحلة الإستعمارية، ولكن بعد إكتشاف النفط، أهملت الحكومة القطاع الزراعي و ركزت كل إهتمامها على القطاع النفطي. لم يتوان الجيش سواء تحت إدارة الحكومة العسكرية أو الحكومات المدنية عن القمع و إستخدام العنف المسلح في مواجهة إحتجاجات السكان المحليين، الأمر الذي قاد مع منتصف عقد التسعينات إلى نشوء حركات وتنظيمات مسلحة و تزايد عدد الميليشيات و الهجمات التفجيرية على قواعد النفط البرية ، والمنصات البحرية.[1] إلى جانب الهجمات المسلحة على القواعد النفطية، تقوم بعض التنظيمات المسلحة في المنطقة بسرقة النفط الخام و بيعه في السوق السوداء مقابل شراء الأسلحة، ويمكن أن نشير إلى نوعين من القرصنة البحرية في المنطقة، الأولى تقوم بها عصابات التهريب الصغيرة التي تقوم بالسرقة من أنابيب التوزيع الخاصة بالشركة الوطنية النيجيرية ، وشركات الوقود المكرر في مصافي واري Warri ، وبورت هاركورت Port Harcourt، أما النوع الثاني فهي سرقة البراميل و الخزانات الكبيرة، و التي تتم بمساعدة المافيا الدولية، الموظفين، الإطارات العسكرية، وحتى شركات النقل والنخب من الدول الإقليمية.[2]

في الأخير يمكننا القول أننا لا نستطيع الإعتماد فقط على مسلمات منظور الوفرة ، وذلك بالنظر إلى مجموع الإنتقادات الموجهة إليه ، والكم من الدراسات التي توصلت إلى نتائج مغايرة تماما لما توصل إليه بول كوليي . هذا إضافة إلى كل الأمثلة الواقعية التي قمنا بدراستها والتي تؤكد نتائجه أو تنفيها عبر الإختلاف في بيئاتها ، مواردها ، وفواعلها .

1 - Chris Newsom ,**Conflict in The Niger Delta : Mor than a Local Affair** .United States Institute of Peace ,Washington , D.C,USA , 2011 , PP 2-5 .
2 - Augustine Ikelegbe ,"The Economy of Conflict in The Oil Rich Niger Delta Region of Nigeria" . **Nordic Jornal of Affrican Studies** ,Vol. 14, N°.2 , 2005 , p 221.

الفصل الثاني:

حروب الموارد في غرب إفريقيا :

التطور التاريخي والفواعل

تعد منطقة غرب إفريقيا من أغنى الأقاليم في العالم والتي تزخر بالثروات الطبيعية القيّمة كالنفط ، والمعادن والأحجار الكريمة ، إضافة إلى الثروات الزراعية كالأخشاب . إلا أن هذه الثروات كانت سببا في تأجيج مجموعة من أعنف النزاعات المسلحة في القارة الإفريقية والعالم كالحرب الأهلية في ليبيريا ، وسيراليون . فأغلب المدنيين في منطقة غرب إفريقيا يعتبرون تلك الموارد نقمة عليهم لما جلبته عليهم من ويلات الحروب كونها إعتبرت الممول الرئيسي لمختلف الأطراف النزاعية . وقد كان لكثرة المتورطين في تلك الحروب من فواعل خارجية إقليمية ، ودولية العامل الرئيسي في التأثير على سير تلك النزاعات المسلحة أو إطالة أمدها بما يخدم مصالحهم . وسنتطرق في فصلنا هذا إلى أهم التطورات التي مرّت بها منطقة غرب إفريقيا إلى جانب الفواعل المتورطة في النزاعات المسلحة داخل الإقليم .

المبحث الأول: غرب إفريقيا : مقاربة معرفية

لقد أثارت الأحداث الأخيرة في غرب إفريقيا إنتباه المجتمع الدولي، فالإضطرابات في مالي ونيجيريا، وكذلك الإنقلابات الأخيرة في بوركينا فاسو ، أظهرت أنّ غرب إفريقيا لايزال عرضة للعنف وعدم الإستقرار. فغالبا ما ينظر إلى المنطقة من نطاق واسع على أنها أكثر المناطق الفرعية التي تعاني النزاعات في العالم بسبب الإرث الكولونيالي و السياسات ما بعد الكولونيالية، فضلا عن التحديات الجديدة الناجمة عن مسار العولمة.[1]

المطلب الأول: الثروات الطبيعية و التركيبة الإثنية

يعد إقليم غرب إفريقيا من أهم المناطق في القارة الإفريقية لما يحتويه من ثروات وإمكانيات موزعة بين بوركينا فاسو ، البنين ، غامبيا ، غانا ، غينيا بيساو، ليبيريا ، النيجر، نيجيريا ، مالي، موريتانيا، السنيغال ، سيراليون ، توغو ، وكوت ديفوار[2]. و تمثل هذه الدول الأقاليم الأساسية لغرب إفريقيا، لكن هناك بعض الدراسات الأكاديمية تقسم إقليم غرب إفريقيا إلى العديد من المناطق الجغرافية : كمنطقة الساحل، دول حوض نهر مانو، منطقة السنغامبيا، وخليج غينيا، و التي تعد جميعها مسرحا للنزاعات والعنف السياسي، والتي يرجعها أغلب المراقبين إلى سياسات إدارة الموارد الطبيعية، كحالة الماس والأخشاب في سيراليون وليبيريا، والنفط في نيجيريا، والكاكاو في كوت ديفوار، فإقليم غرب إفريقيا يعد من أغنى الأقاليم[3](أنظر الخريطة رقم 2 ص 74). و تصنف الموارد الطبيعية فيه إلى خمسة أنواع وهي :

- **الأرض** : تزخر المنطقة بأراضي زراعية خصبة، الأمر الذي ساعد على إنتشار الزراعة المعيشية و التصديرية إلى جانب الغابات، حيث تنتشر زراعة الكاكاو في غانا ، نيجيريا ، و كوت ديفوار ، أما الأخشاب فنجدها في ليبيريا ، كوت ديفوار، ونيجيريا، في حين يتم إنتاج المطاط في ليبيريا.
- **المعادن الصلبة** : على الرغم من توفر المنطقة على عدد كبير من المعادن الصلبة إلا أن الذهب والماس هما الأكثر أهمية. ومن بين الدول التي تزخر بالذهب : بوركينا فاسو ، كوت ديفوار ، غانا ، غينيا ، ليبيريا ، سيراليون ، ومالي.

1- Boubacar N'diaye **, Conflict and Crises in West Africa : Internal and International dimension** . (in : Ecwas and the Dynamics of Conflict and Peace Building , Thomas Jaye , Dauda Garuba , Stella Amadi) , CODESRIA , Dakar , Senegal , 2011 , pp 27 – 30 .
2 - Monty G.Marshel . **Conflict Trend in Africa 1946 – 2004** . Africa Conflict Prevention Pool (ACPP) , United Kingdom , 2006 , p 23 .
3 - Bruno Hellendorff , **Ressources Naturalles , Conflict et Construction de la Paix en Afrique de l'Ouest** . GRIP , Bruxelles , N. 07 , 2012 , p 6 .

أما الماس فيتواجد في كل من : غانا ، غينيا ، بوركينا فاسو ، ليبيريا، سيراليون[1].

- **النفط** : يعد النفط من أهم الموارد في إقليم غرب إفريقيا ما يجعلها محط أنظار العالم خاصة خليج غينيا ، وقد إزدادت أهمية المنطقة خاصة مع إحتياطات النفط و الإكتشافات الأخيرة في كل من مالي و النيجر ، وتعد نيجيريا المنتج الرئيسي في هذه المنطقة والقارة ككل.
- **الموارد المائية** : يوجد في غرب إفريقيا عدد من أحواض الأنهار الغنية جدا ، مثل : نهر النيجر، بينو ، فولتا ، السنغال ، مانو ، بحيرة تشاد ، والعديد من الأحواض الصغيرة الأخرى ؛ بعض هذه الأنهار هي من بين أطول الأنهار في العالم ، وتعد بحيرة تشاد واحدة من أكبر الأراضي الرطبة في الساحل .

أما فيما يخص التركيبة الإثنية، يتميز إقليم غرب إفريقيا كباقي الأقاليم بتعددية إثنية و قبلية ، من أهم الإثنيات المتواجدة في المنطقة نذكر : إثنية **الهوسا Hausa** في كل من: نيجيريا ، غانا ، تشاد ، كوت ديفوار . **اليوروبا Yoruba** : في نيجيريا ، البنين . **الإيبوIgbo** : في نيجيريا . **الآكان Akan** : في غانا وكوت ديفوار . **الإيجاو Ijaw** : في نيجيريا . **فولا Fula** : في غينيا ، نيجيريا ، السنغال ، مالي ، سيراليون ، بوركينا فاسو ، البنين ، النيجر ، غينيا بيساو ، غانا ، تشاد ، كوت ديفوار . هذا إضافة إلى مجموعات و قبائل أخرى ، فسيراليون مثلا تتكون من 13 قبيلة نذكر منها: جماعات **المندي The mandy**، **الثمني thamanny** ، **الماندج the mandj** ، **الفولاني the fulani** ، **الفاي the fai**، **يانونكا yannonka** ، وغيرهم. وغالبا مايؤدي هذا التعدد و الإختلاف الإثني إلى تنامي الخلاف بين دول غرب إفريقيا نتيجة تداخل تلك الإثنيات عبر الحدود .[2]

المطلب الثاني: التطورات التاريخية

شهدت دول غرب إفريقيا العديد من الأزمات في تاريخها ، حيث تعرضت للإستعمار الأوروبي منذ القرن التاسع عشر* . فقد شهدت فترة ما بين عامي (1890 و 1910) غزو معظم القارة الإفريقية وإحتلالها من طرف القوى الإمبريالية، وقد أسفرت حركة الغزو التي شنتها فرنسا منذ 1854 عن حصول الفرنسيين على قواعد راسخة لعملياتهم ، فقد إنتهجت فرنسا إبتداءا من عام 1880 وما بعده سياسة بسط السيطرة و النفوذ على المنطقة بأسرها إنطلاقا من السنيغال ووصولا إلى النيجر، ثم التشاد، وكذا الساحل

1 - Abiodun Alao **, Natural Resources and tee Dynamics of Conflict in West Africa** . (in : Ecwas and the Dynamics of Conflict and Peace Building , Thomas Jaye , Dauda Garuba , Stella Amadi) , CODESRIA , Dakar , Senegal , 2011 , pp 47 – 48 .

2 – بدر حسن شافعي ، **تسوية الصراعات في إفريقيا : نموذج الإيكواس** . دار النشر للجامعات ، مصر ، 2009 ، ص 98 .

* – تعود فكرة تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الأوروبية إلى مؤتمر برلين الذي عقد في الفترة بين 15 نوفمبر 1884 و 26 نوفمبر 1885 . وقد أدت أنباء عقد هذا المؤتمر إلى تزايد حدة السباق الأوروبي على إفريقيا .

الغيني وكوت ديفوار ، في حين سيطرت بريطانيا على سيراليون وغامبيا ونيجيريا، أما البرتغال فإحتلت غينيا بيساو.[1]

وقد سعت الدول المستعمرة منذ البداية إلى السيطرة على ثروات تلك البلدان وإستغلالها لخدمة مصالحها وإقتصادياتها، الأمر الذي قاد لتنامي معارضة داخلية شديدة في غرب إفريقيا، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، أين سجل تزايدا في عدد الأفراد المتعلمين والمهنيين، وتنامي الوعي في المناطق الريفية، خاصة التي شهدت إنتشارا للمحاصيل التجارية[2]. وقد ساعدت هذه المتغيرات في حصول معظم الدول على إستقلالها مع بداية النصف الثاني من القرن الماضي، لكن دولة ما بعد الإستقلال لم تحدث تغييرات عميقة على مستوى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، فعلى غرار المناطق الأخرى من العالم تأثرت غرب إفريقيا أيضا تأثرا عميقا بمنافسة الحرب الباردة.

و خلال فترة السبعينات والثمانينات كانت المنافسة الشرسة بين القوى العظمى في إفريقيا عاملا هاما في إثارة النزاعات وإدامتها لخدمة مصالحهم. وقد إتخذت المنافسة عدة أشكال كدعم الحكومات، أو الإطاحة بها، ودعم الأحزاب السياسية، والأنشطة السرية والمعارضة، لضمان السيطرة على الموارد الطبيعية [3]. وبهذا تركت الحرب الباردة على نحو خاص إرثا من النزاعات وعدم الإستقرار في المنطقة [4] ، حيث أسست الإمبريالية الخارجية و الأنظمة العميلة أنظمة هشة تعاني الإنقسامات والفتن بين الإثنيات، والفقر، والفساد السياسي.[5] فقد عانت غرب إفريقيا من الحروب الأهلية والمجاعة والأمراض والتدمير على مدى سنوات عديدة ، ولهذا ينظر إلى البيئة الأمنية فيها على أنها واحدة من أكثر الحالات تعقيدا في العالم ، ومما زاد من تعقيدها الطبيعة المتعددة للأعراق داخل دولها بدون إستثناء، إضافة إلى تاريخ طويل من الفساد، والجريمة والعنف، والخراب الإقتصادي[6] ، ناهيك عن التنافس على الموارد الطبيعية فقد أصبحت الثروات الطبيعية محركا للنزاعات المسلحة في نهر مانو ، وفي دلتا النيجر، و في كازامانس.[7]

---

1 – ألبير آدو بواهن ، **إفريقيا في ظل السيطرة الإستعمارية 1880– 1935 (في : تاريخ إفريقيا العام ، المجلد السابع)** . منظمة اليونيسكو ، بيروت ، لبنان ، 1990 ، ص 49 .

2 – ألبير آدو بواهن ، **السياسة والكفاح الوطني في غرب إفريقيا (1919 – 1935)، (في : تاريخ إفريقيا العام ، المجلد السابع)** . **مرجع سابق** ، ص 629 .

3 - Abdalla Bujna , **African Conflicts : ther Causes and ther Political and Social Environment .** DPMF Occasional Paper , N 4 , Ethiopia , 2002 , p 9 .

4 – توم بورتيوس ، **بريطانيا في إفريقيا** . (تر: عثمان الجبالي المثلوثي) ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، لبنان ، 2009 ، ص 41 .

5 - Abdalla Bujna , **Ibid** , p 9.

6 - Tinsley Nicholson , **Liberia : the long Road to Recovery .** Strategy Research Project , US Army College , USA , 2004 , p 3 .

7 - Bruno Hellendorff , **Op.Cit** , p 21.

شكلت الهشاشة البنيوية لدولة غرب إفريقيا و عدم قدرتها على التحكم في الآلة الإستخراجية و التوزيعية، وخاصة بعد الحرب الباردة، العاملان الرئيسيان اللذان يبرران الإنتشار الواسع للنزاعات الداخلية و الإضطرابات المحلية(أنظر الخريطة رقم 3 ص 75) ، مثل ما يوضحه الجدول[1]:

إسم النزاع	السنة
حرب بيافران (نيجيريا)	(1967– 1970)
نزاع كازامانس (السنغال)	(1982 – حتى اليوم)
حرب موريتانيا والسنغال	(1989– 1990)
الحرب الأهلية الليبيرية الأولى	(1989– 1990)
تمرد الطوارق في مالي	(1990– 1995)
الحرب الأهلية في سيراليون	(1991–2002)
الحرب الأهلية في غينيا بيساو	(1998 – 1999)
الحرب الأهلية الليبيرية الثانية	(1999 – 2003)
الحرب الأهلية الإفوارية الأولى	(2002 – 2007)
النزاع في دلتا النيجر	(2004– 2009)
تمرد الطوارق في النيجر	(2007 –2009)
تمرد بوكو حرام في نيجيريا	(2009– حتى اليوم)
الحرب الأهلية الإفوارية الثانية	(2010 – 2011)
النزاع في شمال مالي	(2012– 2013)

الجدول رقم : : جدول يمثل أهم الحروب والنزاعات في منطقة غرب إفريقيا

المصدر : Alexandre Marc , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **Op.Cit**, p 08 .

وقد خلفت النزاعات الداخلية المنتشرة عبر غرب إفريقيا العديد من الظواهر السياسية و الإجتماعية التي سرعان ما تحولت إلى تهديدات أمنية تهدد الأمن الإقليمي و الدولي، مثل: الإتجار في المخدرات، والقرصنة البحرية، والتطرف الديني ؛ فقد أدى إرتفاع الإتجار بالمخدرات في كل المنطقة إلى تقويض

1- Alexandre Marc , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **Op.Cit** , p 12 .

الحكومات وإضعاف المؤسسات في تلك الدول، أما الإنتشار المفاجئ في القرصنة البحرية فأثر سلبا على الإستقرار والتنمية الإقتصادية للدول الساحلية في خليج غينيا. هذا إضافة إلى ارتفاع الهجمات الطائفية من قبل الجماعات الإرهابية والتي تشنها ضد المدنيين (بوكو حرام في نيجيريا ، الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب و أنصار الدين) .[1]

1 - Alexandre Marc , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **Op.Cit** , p 08 .

المبحث الثاني: الموارد الطبيعية و الحروب الأهلية في غرب إفريقيا

شهد العقد الماضي تغييرا جذريا في طبيعة العنف في غرب إفريقيا، فقد تحولت أحداث النزاعات والحروب البينية الواسعة النطاق إلى الحروب الأهلية العنيفة أو النزاعات المسلحة المنخفضة الشدة. وقد تداخلت الأشكال المتعددة للعنف في غرب إفريقيا لتشكيل صور النزاع المتشابكة والمتغيرة في جميع أنحاء المنطقة ، فخطوط التوتر المحتملة كالإختلافات الدينية أو الإثنية أو الثقافية أو اللغوية أصبحت عاملا مغذيا للظلم والتهميش والإستبعاد . و بالرغم من إختلاف دوافع النزاع من دولة إلى أخرى ، إلا أنه ينظر إلى العنف على أنه نابع من " مصفوفة مشتركة " تشمل إضافة إلى العوامل المذكورة : أزمات متعددة للسلطة ، وأنماط مختلفة من إنعدام الأمن الإنساني، والإقصاء السياسي والإجتماعي [1]. و قد سجلت العديد من البلدان في غرب إفريقيا الكثير من النزاعات التي إرتكزت على الموارد ، والتي أثّرت على العلاقات بين المجموعات . وبصفة عامة يمكن وضع الأسباب الجذرية لهذا النوع من النزاعات وتقسيمها إلى : [2]

- الخلافات حول المطالبات التاريخية على الأرض ، والتي نشأت أساسا من عدم وجود أدلة مستندة للحقوق التاريخية على الأرض في جميع أنحاء مجتمعات غرب إفريقيا. حيث كانت تستند إلى التشريعات المتعاقبة من قبل الحكومات، من الحقبة الإستعمارية إلى يومنا هذا ، وبالتالي تتم ترتيبات حيازة الأراضي بين المجتمعات عن طريق المنافسة والعنف .
- التغيرات في الظروف المناخية و التي أصبحت تعد في السنوات الأخيرة عاملا أساسيا في النزاع ، خاصة وأنها قد تؤدي إلى إعتداء بعض المجتمعات على أراضي جيرانها . ففي كثير من الأحيان ظهرت مشاكل بين المجتمعات الإثنية التي كانت تحاول لعب دور " أمراء الأرض " . تلك المجموعات التي تتولى فجأة مناصب سياسية هامة ، والتي يتم إستخدامها سعيا للحصول على أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي من المجموعات التي كانت تعد تاريخيا " ملاكا للأراضي" . ومن الأمثلة الحديثة على هذا النوع من الإشتباكات : حالة شمال غانا مع نزاع نانومبا – كوكومبا . النانومباس الذين يعدون تاريخيا " مستأجرين " والذين كانت لديهم القدرة على الحصول على التعليم.
- التغييرات في طبيعة توازن القوى ، والذي أصبح عاملا مهما خاصة في شرح المواجهات الطائفية الأخيرة بشأن الموارد الطبيعية .

يمثل التنافس على الموارد الطبيعية عنصرا حاسما في الكثير من أعمال العنف السياسي والنزاعات الواسعة النطاق التي شهدتها غرب إفريقيا على مدى العقدين الماضيين. فقد سقطت المنطقة مرارا و تكرارا

1 - **Ibid** , pp 09 - 15 .
2 - Abiodun Alao **, Natural Resources and tee Dynamics of Conflict in West Africa** . **Op.Cit** , p 50 .

فريسة " لعنة الموارد "، حيث ساهم الإتجار غير المشروع بالماس والأخشاب في تمويل وإدامة الحروب الأهلية في ليبيريا ، سيراليون ، و كوت ديفوار، كما ساهم في إندلاع الإنتفاضات وإنتشار العنف في دلتا النيجر الغنية بالنفط في نيجيريا، وأدت الإكتشافات الأخيرة من اليورانيوم والذهب إلى التوترات في كل من مالي والنيجر. إضافة إلى مجموعة أخرى من النزاعات والتي تمكنت خلالها الفصائل المتحاربة من الحصول على الموارد المنهوبة من خلال الإستخراج الحرفي مما ساعد على الإمداد بالدعم و إطالة أمد النزاعات [1]. ومنذ نهاية الحرب الباردة ، تم تسجيل إرتفاع في عدد الحالات التي قامت فيها الأطراف المتحاربة بمصادرة وبيع الموارد الطبيعية " المنهوبة " لتمويل حملاتها العسكرية [2]. وقد شكلت الحروب الأهلية في كل ليبيريا وسيراليون بالنسبة لكثير من المراقبين أنموذجا مثاليا على " التحالف العسكري – السياسي لإستغلال الموارد " [3].

و نظرا لشساعة المنطقة وكثرة الحروب والنزاعات فيها لا يمكننا تغطية جميع الأقاليم في دراسة الماستر، ولهذا سوف تقتصر دراستنا على ثلاثة حالات فقط وهي: الحرب الأهلية في ليبيريا ، سيراليون، وكوت ديفوار.

المطلب الأول: الحرب الأهلية و الموارد في ليبيريا

تعد الحرب الأهلية الليبيرية أول حرب أهلية عنيفة تزامنت مع نهاية الحرب الباردة . وقد لعبت العوامل الداخلية دورا مهما في نشأة النزاع الليبيري، منها: الأسباب الإقتصادية، الأسباب السياسية، والدينية و الإثنية ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم النزاع و تعقد المسار النزاعي بدرجة كبيرة . وقد زاد من تعقيد الأمور وجود دعم إقليمي للجبهات المتحاربة ، الأمر الذي جعل من الصعب على أي طرف حسم النزاع لصالحه.

ومع سياسات الرئيس **صامويل دوي Samuel Deo** الفاسدة في قطاع إنتاج الماس والحديد ، حيث تولى شخصيا إدارة بعض الموارد الرئيسية في البلاد ، وكان فساده ورغبته في إسترضاء الموالين له سببا رئيسيا في وضع سياسات ضريبية فوضوية أدت إلى تدهور الوضع الإقتصادي وإندلاع العصيان[4]، والتي إنتهت بنشوب الحرب الأهلية الأولى في ليبيريا في 24 ديسمبر 1989 ، عندما قاد **تشارلز تايلور Charles Taylor** الحرب ضد الرئيس **صامويل دوي** إنطلاقا من أراضي كوت ديفوار المجاورة ، بدعم مباشر من منظمات وكنائس تبشيرية ، ودول إفريقية كليبيا و كوت ديفوار، الأمر الذي ساعده في

1 - **Ibid** , p 84 .
2 - Mike Davis , **Why Should Mediators Consider the Economic demensions of Conflicts?** . HD Background peper , centre for Humanitarian dialogue , geneva , 2009 , p 6 .
3 - Alexandre Marc , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **Op.Cit**, p 14 .
4- Abiodun Alao , **Natural Resources and Conflict in Africa : The Tragedy of Endowment** . University of Rochester Press , USA , 2007 , p 117 .

الإستيلاء على90 % من الأراضي الليبيرية [1]. و مع حلول أوت 1990 وصلت الحرب الأهلية إلى أعلى مستوياتها، فإرتفعت مستويات الإنتهاكات الإنسانية العشوائية ضد المدنيين والأجانب.[2]

و إستمرت الحرب لعدة سنوات بعد إغتيال الرئيس **صامويل دوي** في 1990 ، حيث دخلت البلاد منذ ذلك الحين في فوضى واسعة النطاق أسفرت عن كارثة إنسانية ، سجل فيها مقتل 150 ألف شخص، إضافة إلى فرار ما يقدر بـ 700 ألف ليبيري إلى البلدان المجاورة ، و يعود إستمرار العنف إلى سوء الإستجابات الدبلوماسية، والإنقسامات المستمرة بين الجماعات المتمردة . لكن بعد مبادرات إقليمية و دولية مكثفة تم توقيع إتفاق كوتونو لعام 1993، وأتبعته الإتفاقات اللاحقة في نفس الإطار. بالرغم من الإنشقاقات بين الأطراف المتحاربة، تمكنت الفواعل من التوقيع على إتفاق أبوجا لعام 1995، والذي سمح بتنظيم إنتخابات رئاسية فاز فيها **تشارلز تايلور** بالسلطة. لكن هذه الإنتخابات لم تسفر عن مرحلة إنتقالية نحو الديمقراطية أو السلام المستديم ، فتشارلز تايلور مجرم حرب و لا يمكن أن يكون مؤسسا لنظام مدني سلمي ، بل تنامت التجاوزات و الإنتهاكات ضد السكان المحليين، ولم تنته إلا في عام 2003 مع نفي تايلور ونشر قوات من الدول الأعضاء في الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا، وتوقيع إتفاق السلام [3].

لقد أسفرت الحرب الأهلية الليبيرية عن آلاف الحالات من الإغتصاب و التعذيب، وعن حوالي 21 ألف من الجنود الأطفال. وقد أشار تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبيريا لعام 2009 إلى أن 250 ألف شخص قتلوا في الحرب التي دامت أربعة عشر عاما تقريبا ، وتشريد ما يقارب مليون شخص، كما أفادت التقارير في وقت لاحق من عام 2010 أن ليبيريا صنفت في المرتبة 162 من 169 بلد في مؤشر التنمية البشرية مما يجعلها من أفقر البلدان في العالم [4]. و بالرغم من إمتلاكها لموارد طبيعية ضخمة، تصنف ليبيريا من أفقر البلدان و أكثرها فسادا، وقد كانت السياسات الإستنزافية للنظام السياسي و سوء إستخدام الثروة الداخلية من الخلفيات الرئيسية لإندلاع الحرب الأهلية و إستمرارها. حيث إستقطبت الحركة المسلحة النفعية لتشارلز تايلور العديد من المتطوعين الذين لم يستفيدوا من النظام السياسي، وخاصة في المناطق الريفية. [5]

---

1 - بدر حسن شافعي ، **مرجع سابق** ، ص 160 .

2 - Tinsley Nicholson , **Liberia : the long Road to Recovery .** Strategy Research Project , US Army College , US , 2004, p 4 .

3 - Alexandre Marc , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **Op.Cit** , p 154 .

4 - Nancy Annan , "Violent Conflict and Civil Strife in West Africa: Causes ,Challenges , and Prospects" **. Stability : Jornal of Security & Development** , 2014, p 4 .

5 - Abiodun Alao **, Natural Resources and tee Dynamics of Conflict in West Africa** . **Op.Cit**, p 52 .

تعد الحرب الأهلية في ليبيريا المثال الأكثر إثارة وتعبيرا عن الأعمال العسكرية السياسية التي يحركها إستغلال الموارد الطبيعية، فقد قامت الأطراف المتحاربة بإستغلال الموارد لتمويل نفسها وحلفائها، حتى أن الحكومة وظّفت إقتصاد الحرب و النشاطات غير الشرعية من أجل تمويل الحكومة و مواجهة الفواعل النزاعية، وقد إضطرت في بعض الحالات إلى إستغلال العلاقات مع الجريمة المنظمة من أجل الحصول على الأسلحة. حيث قام صامويل دوي بمقايضة الموارد الطبيعية بالأسلحة، كإتفاق فيفري 1989 مع شركة لندنية لتزويده بأسلحة عسكرية بقيمة 60 مليون دولار مقابل منحها تراخيص إستغلال الأخشاب في عدد من الأراضي، و قد تبعته في ذلك الحركات المسلحة الأخرى . حيث أصبحت تحاول البحث عن الفواعل الأجنبية المهتمة بإستغلال الموارد في البيئة النزاعية من أجل بيع الموارد القيّمة.[1]

وقد تمكنت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية من تسويق هذه الموارد للبلدان وبناء علاقات مع الشركات متعددة الجنسيات، وبفضل العائدات المكتسبة تمكن تايلور من شراء الأسلحة اللازمة للقتال إلى جانب تمويل حملته الإنتخابية. ففي تمرده عام 1989 إعتمد في تمويل حربه على إيرادات بيع الأخشاب والماس، وبعد حصوله على السلطة عام 1997 ، قام برعاية الجبهة الثورية المتحدة في كفاحها في سيراليون ، حيث قدم الأسلحة والعتاد في مقابل الماس[2].

لكن، بعد إعلان العقوبات الأممية على الدول المصدرة لماس النزاع عام 2001 ، إضطرت حكومة تايلور إلى الإعتماد فقط على الأخشاب كوسيلة بديلة لتمويل جهوده الحربية ضد الفصائل المتمردة ، إذ بلغت إيرادات الأخشاب في عام 2000 إلى ما لا يقل عن 100 مليون دولار ، و بناءا على ذلك ، صدر القرار الأممي من أجل حظر تجارة الخشب في المناطق النزاعية ، **ماي** 2003 ، **الأمر الذي دفع** تشارلز تايلور إلى التوجه نحو المنفى في نيجيريا.[3]

المطلب الثاني: الحرب الأهلية في سيراليون

يرى الكثيرون أن الحرب الأهلية في سيراليون هي أزمة حداثة سببها الأنظمة الفاشلة المتعاقبة في مرحلة ما بعد الإستعمار ، فالفرصة التي يتيحها إنهيار القانون والنظام هي وحدها التي يمكنها أن تؤدي إلى إرتفاع مستويات العنف الذي عانت منه سيراليون منذ عام 1991 ، فلم تكن نقطة الفوز بالحرب هي الأساسية ، ولكن الإنخراط في جريمة مربحة تحت غطاء حرب تمولها الموارد .[4]

1 - **Idem** .
2 - Hinrich BöLL Stiftung , **Op.Cit** , p 2 .
3 - Bruno Hellendorff , **Op.Cit** , p 13 .
4 - Jonathan Addo , **The Impct of Globalization on African Conflicts** . Master of Militery Art and Science Stratigy , University of Gana , 2001 , p 37 .

لقد بدأت الحرب الأهلية في سيراليون كتداعيات للحرب الأهلية الليبيرية ، وبدعم من تشارلز تايلور ، إضافة إلى العقيد معمر القذافي ، و **بليز كمبوار Blaise Campoare** من بوركينا فاسو ، وكانت دوافعهم في ذلك الوصول إلى الموارد المعدنية ولا سيما الماس[1]، إضافة إلى مجموعة أخرى من الأسباب الداخلية ، كالشعور بالإغتراب من قبل فئة كبيرة من الشعب في سيراليون تجاه الحكم الإستبدادي الذي إستمر منذ 1968 إلى غاية 1992 ، والذي تمثل في نظام **سياكا ستيفنز Siaka Stevens** والمعروف إختصارا بـ APC* .

ومع بداية التسعينات بدا واضحا أن إقتصاد سيراليون يواجه مأزقا خاصة مع عدم قدرة الحكومة على دفع الأجور ، و إفتقار العاصمة لأدنى سبل العيش ، إضافة إلى عدم قدرتها على فرض الإنضباط على النخبة، أو القضاء على التعاملات غير القانونية للذهب والماس . وقد أدى إهمال المقاطعات الشرقية والجنوبية ، والتي تشكل المصدر الرئيسي للماس إلى إنتفاضتها [2] نتيجة إنتشار الفقر وضعف التنمية وإهمال الإستثمار والخدمات العامة . ما أدى في نهاية المطاف إلى إندلاع الحرب الأهلية ، وقد سبقتها محاولات من قبل الرئيس **جوزيف مومو Joseph Momoh** في عام 1987 الذي أعلن حالة الطوارئ الإقتصادية في الدولة، والتي فرضتها الحكومة على نطاق واسع للقضاء على الفساد بما في ذلك تهريب الذهب والماس ، فضلا عن إحتكار المواد الأساسية ، إضافة إلى مواجهة إزدهار السوق الموازية والتي أفقدت القطاع المصرفي الرسمي الملايين من الأموال [3]، وبحلول عام 1991 وضع أول مؤشر للتنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيراليون في المرتبة 165 من أصل 165 بلدا الأشد فقرا في العالم .

ونتيجة لإنتشار السخط على الفساد وعدم فعالية الحكومة ، بدأت الحرب الأهلية في سيراليون في 23 مارس 1991 من قبل مسلحي الجبهة الثورية المتحدة RUF بزعامة **فوداي سايبانا سنكوح Foday Saybana Sankoh** ، وقد أدى فشل الجيش الحكومي في الدفاع عن جنوب وشرق البلاد إلى

1 - Mary Kaldor , James Vincent , **Evaluation of UNDP Assistance to Conflict – Affected Countries : Sierra lione** . UNDP , New Yourk , USA , 2006 , p 12 .

* تأسس نظام سياكا ستيفنز عشية الإستقلال . وقد إستفاد من المؤسسات الإستخراجية التي أنشأها الحكم الإستعماري ، وهذا ما أدى إلى تركيز السلطة والثروة في أيدي النخبة . إضافة إلى أنه كان وثيق الصلة بالكتلة الشيوعية .

2- Zack Williams , **When the State Fails : Studies on Intervention the Serra leone Civil War .** Ploto Press , London , UK , 2012 , pp 18 – 20 .

3 - **Ibid** , p 19 .

إنقلاب عسكري عام 1992 نتج عنه تأسيس المجلس الوطني المؤقت[1]، وفي نفس السنة قام متمردوا RUF بنشر النزاع المسلح في جميع أنحاء البلد .

ويرى بعض الباحثين أن دوافع المتمردين كانت في البداية منطقية فقد كانت نتيجة لمواجهة المظالم السياسية المتعلقة بالنظام الفاسد ، ولكن فيما بعد أصبح الوصول إلى ثروة الماس دافعا أساسيا ، فإستخراج الماس في سيراليون لا يحتاج إلى معدات ثقيلة أو تكنولوجيات عالية .

لقد كانت السيطرة على مناطق الماس هدفا للجميع بما أن تهريبه على نطاق واسع كان ممكنا بسبب حالة الفوضى التي عمت سيراليون . فعائدات " ماس الدم " تمثل حافزا هاما للجماعات المسلحة لإطالة أمد الحرب [2]، فبالرغم من أنه لم يكن المحرك الأول للحرب إلا أنه كان عاملا حاسما في تمويلها . وقد وفّرت العائدات من حقول الماس في شرق سيراليون حافزا قويا للمتمردين لمواصلة القتال ، و قاعدة نقدية لشراء الأسلحة ، فقد تمكنت الجبهة الثورية المتحدة من تهريب الجزء الأكبر منه عبر ليبيريا حيث وفر لها 125 مليون دولار سنويا ، وقد تم إستخدام تلك الأموال لشراء الأسلحة والأدوية والأغذية ، و بإمتلاكها السلاح إستطاعت السيطرة على أراض شاسعة في البلد ، و إستعباد المدنيين وإستغلالهم في مناجم الماس .[3]

وبعد الإنقلاب العسكري في عام 1997 الذي كان بقيادة **جوني بول كوروما Johny Paul Koroma** ، لجأ تيجان كباح إلى غينيا ، حيث كان جيش الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا الذي تقوده نيجيريا القوة الوحيدة التي تدافع عن مصالح إدارة كباح ، وفي أثناء تواجده في غينيا ، وصل كباح إلى مصالح التعدين لدعم جهوده الرامية إلى العودة لسيراليون . وتم وضع خطتان للإطاحة بدكتاتورية كوروما العسكرية ، بمساعدت شركات التعدين في مقابل إمتيازات تعدين الماس الموعودة بها .[4]

فأصبحت الرغبة في توسيع " المناطق الخاضعة للرقابة " للإستغلال الإقتصادي تدريجيا عاملا رئيسيا محفزا لكل الجماعات المسلحة مما أدى إلى نشوب نزاعات أخرى[5]؛ فقد أدى التهريب والإتجار غير

1- Paul Richards , **Are " Forest " Wars in Africa Resource Conflict ? the Case of Sierra leone** .(in : Nancy Lee Peluso , Michael Watts , Violent Environments) , Cornell University Press , London , UK , 2001 , p 66 .

2 - Jhon Bellows , Edward Migule , " War and Local Collective Action in Sierra leone" . **Journal of Public Economics** , USA , 2009 , p 1145 .

3 - Global Witness , Diamond **, Sierra leone , A War Criminal and A Super Model** . Global Witness , Washington , D.C , USA , 2010 , p 1 .

4 - Dena Montaque , "The Business of War and The Prospects for Peace in Sierra Leon" , **The Brown Journal of World Affaire** , Vol. 9 , N°.1 , USA , 2002 , p 235 .

5 - Iryna Marchuk , **Confronting Blood Dimonds in Sierra leone : the Trial of Charls Taylor** . Yal Journal of International Affairs , Danmark , 2009 , p 88 .

المشروع بالموارد القابلة للنهب ولا سيما الماس إلى تفاقم الحرب الأهلية * في سيراليون في فترة مابين (1991– 2002) من خلال تبادل الماس عبر الحدود لأجل الأسلحة مع تشارلز تايلور في ليبيريا [1].

لقد خلفت الحرب الأهلية في سيراليون العديد من ضحايا القتل والبتر و الإغتصاب. حيث أسفرت عن مقتل أكثر من 70000 شخص ، وما لا يقل عن 600 مبتور نجا من المجازر ، هذا إلى جانب لجوء الآلاف إلى الدول المجاورة .[2]

المطلب الثالث: الحرب الأهلية في كوت ديفوار

إلى وقت قريب كانت دولة كوت ديفوار تعد منطقة للإستقرار والرخاء في غرب إفريقيا ، فبالتزامن مع كل الفوضى والفقر المتزايدين في المنطقة ، إضافة إلى التفاوت بين مناطقها ، كانت قد أحرزت تقدما ملحوظا لتصبح ثالث أكبر إقتصاد في إفريقيا جنوب الصحراء بعد نيجيريا و جنوب إفريقيا . وبالرغم من ذلك إلا أنها لعبت دورا سلبيا خلال السنوات العديدة من الأزمات التي هزت المنطقة ، حيث وفرت التدريب والدعم اللوجستي للمتمردين في كل من سيراليون وليبيريا.

إلا أن إنقلاب سنة 1999 والذي قاده الجنرال **روبرت غوي*** **Robert Guei** كان بداية لزعزعة إستقرارها ، ما أدى في النهاية إلى إندلاع الحرب الأهلية عام 2002 [3]. وقد شكلت العديد من العوامل الهيكلية خلفية النزاع للإنقسام والفجوة بين الشمال والجنوب ، وملكية الأراضي ، وتسييس المواطنة والهوية . وكلها إزدادت مع وفاة الرئيس **فيليكس هوفويت بويني** **Félix Houphouet Boigny** في ديسمبر 1993 [4]. هذا ما يوضحه الشكل التالي في كيفية تفاعل كل تلك العوامل لتخلق في الأخير الحرب الأهلية في كوت ديفوار :

---

* إشتملت الحرب الأهلية في سيراليون والتي إمتدت من مارس 1991 إلى فيفري 2002 على مجموعة من الإنقلابات العسكرية ، وقد أدت إلى وفاة بين 70000 و75000 شخص ، وما لا يقل عن 600 مبتور نجا من المجازر ، ولجوء الآلاف من السكان إلى البلدان المجاورة .

1 - Alexandre Marc , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **Op.Cit**, p 86 .

2 - Zack Williams , **Op.Cit** , p 13 .

* كان هذا الجنرال حليفا لتشارلز تايلور حيث ساهم في توفير الطرق الآمنة لعبور الأخشاب المنهوبة في ليبيريا عبر الأراضي الإيفوارية .

3 - Lansana Gberie , **L'Afrique de l'Ouest Entre Pierres et étincelle : l'Économie Politique des Diamants et la Déstabilisation Régional .** International Peace Information Service , DOC N°. 9 , Canada , 2003, p7 .

4 - Alexandre Marc , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **Op.Cit** , p 155 .

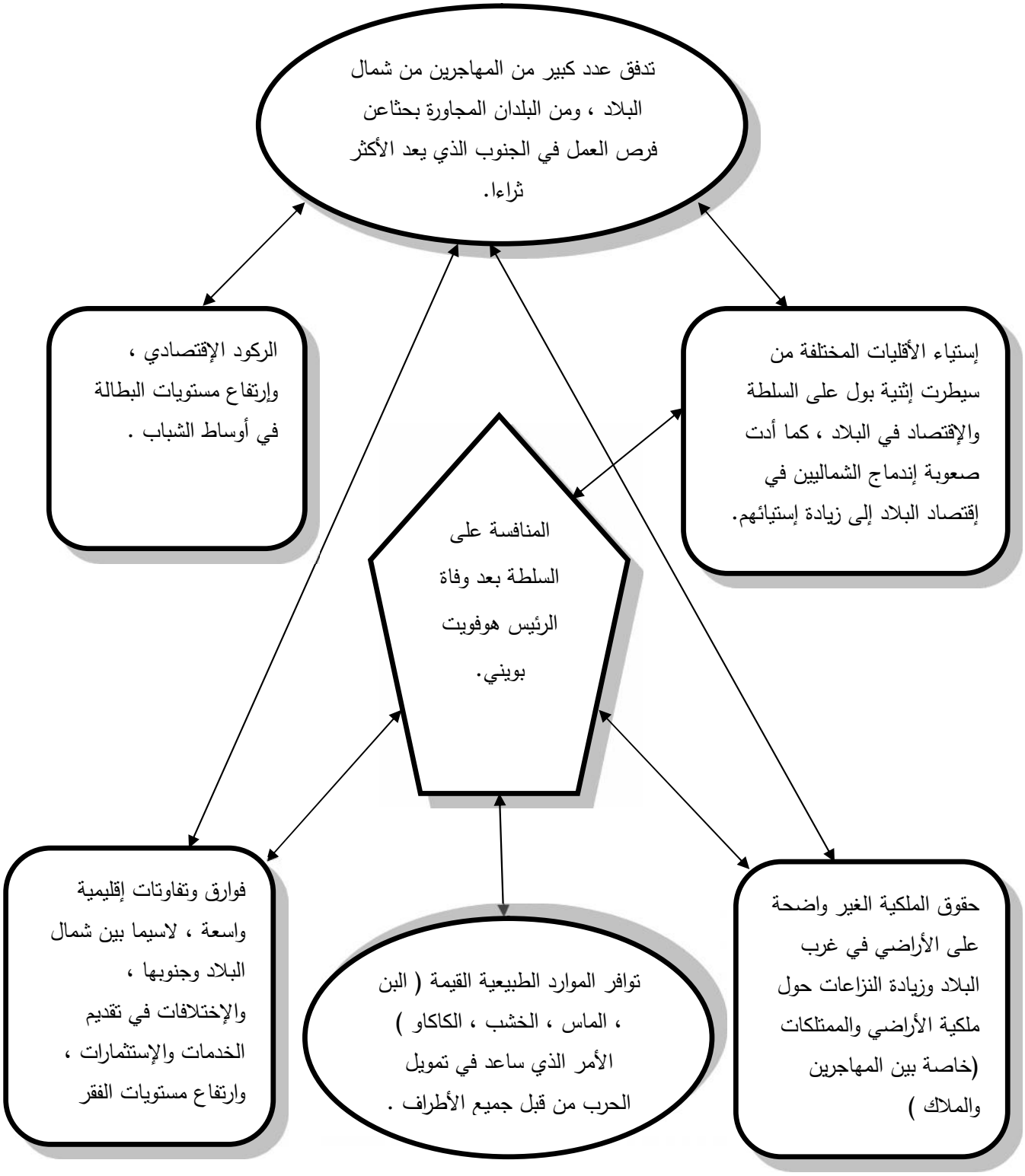

الشكل رقم 2: الظروف والعوامل المؤثرة في الحرب الأهلية في كوت ديفوار

المصدر : Alexandre Marc , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **Op.Cit**, p 13 .

على مدى عدة عقود كان الرئيس **هوفويت بويني** يتولى إدارة حكومة شاملة من خلال تشكيل إئتلاف بين النخب من مختلف المجموعات الإثنية ، و إستطاع من خلالها الإحتفاظ بالسلام بالرغم من إفتقاره للشرعية المؤسساتية . إضافة إلى عدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية الحادة بين الشمال والجنوب ، وقد أدت وفاته إلى إثارة العديد من المسائل التي أسهمت في إندلاع الحرب الأهلية ، بما في ذلك الإستبعاد السياسي والإقتصادي للشمال ، وخاصة إستبعاد المسلمين من قبل حكومة **كونان بيديه** ، فضلا عن السيطرة على إنتاج الموارد الطبيعية . وقد أدى وصول **لوران غباغبو Laurent Gbagbo** إلى السلطة في أكتوبر 2000 ، والذي إستمر في السياسات الإقصائية المتبعة من قبل سابقيه إلى تصعيد الأوضاع ، حيث شهدت البلاد إنقلابين عسكريين في العامين الأولين من حكمه .

فأدى إنقلاب 2002 بقيادة ضباط من الشمال – الذين شكلوا فيما بعد الجبهة الوطنية لكوت ديفوار MPCI – إلى إنتشار الفوضى في البلاد ، حيث تمكنوا من السيطرة على نصف مساحة البلاد . إلا أن تدخل القوات الفرنسية حال دون وصولهم إلى العاصمة أبيدجان [1]، وكان توقيع إتفاق وقف إطلاق النار والذي تم في نهاية أكتوبر 2002 ، برعاية من القوة العسكرية ليكورن Licorne لتأمين خط وقف إطلاق النار ، إلا أن ظهور حركتان متمردتان جديدتان MPIGO (الحركة الشعبية الإفوارية للغرب الكبير) ، و MPP (حركة العدالة والسلام) أدى إلى عودة القتال هذا مادفع بحكومة لوران غباغبو إلى تجنيد المقاتلين الليبيريين واللاجئين إضافة إلى مرتزقة من جنوب إفريقيا[2] . ومع توقيع إتفاق السلام الأول في لينـاس – ماركوسي (فرنسا) تم تشكيل حكومة وطنية للمصالحة تضم جميع الفرقاء ، إلا أن تلك المعاهدة أثارت الكثير من الإستياء في أوساط أغلبية الإيفواريين المناهضين لفرنسا .[3]

إضافة إلى كل تلك العوامل المثيرة للنزاع في كوت ديفوار، كان الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية عاملا أساسيا في تفسير النزاع . لاسيما أنه يثير العنف الإثني ، كما أبرز التوتر بين الذين يعدّون أنفسهم إيفواريين مقابل أولئك الذين يعتبرون أجانب .

والواقع أن إنتاج الكاكاو في البلد هي الممارسة التي يتمتع بها سكان كثر من بلدان غرب إفريقيا ، والذين إستقروا في كوت ديفوار على مدى عقود مضت ، ومع مرور الوقت بدأ التوتر يظهر بين هؤلاء وبين المجتمع المضيف ، ففي كوت ديفوار كانت الموارد الطبيعية عاملا رئيسيا في تمويل النزاع ، فالحكومة والمتمردين إستخدموا هذه الموارد المعدنية والكاكاو لتمويل حربهم ، وقد أشارت المنظمات غير الحكومية في المنطقة أنه تم في سبتمبر 2005 تهريب الماس من مناطق المتمردين الجدد إلى مالي

1 - **Ibid** , pp 108 – 155 .
2 - Lena Guesenet , Marie Muller , Jolien Schure , **Op.Cit** , p 8 .
3 - **Ibid** , p 10.

وغينيا ومنها إلى السوق العالمية [1] . كما إستخدم الكاكاو والقطن إلى جانب الماس لتمويل حربهم وإستحقاقاتهم الشخصية ، ويرى بعض الباحثين أن الكاكاو في كوت ديفوار يفعل نفس الشيء الذي يفعله الخشب والماس في ليبيريا . فكوت ديفوار تستحوذ على40% من الإنتاج العالمي للكاكاو ، وحكومة غباغبو إعتمدت بقدر قوات المتمردين الجدد على فرض الضرائب على التجارة في المنتجات الزراعية لتمويل أنشطتها العسكرية [2] . إلا أنه وبالرغم من الحظر الأممي في ديسمبر 2005 على الماس الخام إستمرت الحكومة في إستخدام الموارد الطبيعية . فتقرير فريق خبراء الأمم المتحدة أشار إلى أن حوالي 20% من الإنفاق العسكري الحكومي قد أتى مباشرة من صناعة الكاكاو في شكل مساهمات وقروض ومنح ، هذا بالإضافة إلى المساهمات الروتينية التي تقدمها الصناعة عن طريق الضرائب للخزينة [3]، أما المساهمات الكبرى فقد كانت من مصدري الكاكاو لتعزيز جهاز الأمن الحكومي ، ونتيجة لذلك فلا للمتمردين ولا للحكومة المصلحة للتعجيل بتوحيد البلاد ، وبالتالي تم تأجيل الإنتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2005 ستة مرات حتى عام 2010 ، وبدا واضحا أن الموارد الطبيعية تبرر وتمول الحرب وفي نفس الوقت تمنع حلها .[4]

1 - Abiodun Alao **, Natural Resources and tee Dynamics of Conflict in West Africa** . **Op.Cit** , p 53 .
2 - Bruno Hellendorff , **Op.Cit**, p 13 .
3 - Abiodun Alao , **Natural Resources and tee Dynamics of Conflict in West Africa , Ibid** , p 54 .
4 - Bruno Hellendorff , **Op.Cit** , p 14 .

المبحث الثالث: فواعل حروب الموارد في غرب إفريقيا

تختلف فواعل حروب الموارد بين ماهي رئيسية وماهي ثانوية، و أطراف أخرى ثالثة ؛ وتتألف الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة مباشرة في أعمال العنف المسلح و نهب الموارد في: الحكومات ؛ و الجماعات المسلحة ؛ و الميليشيات والقوات شبه العسكرية ؛ أمراء الحرب ؛ و العصابات الإجرامية المرتزقة وغيرها . أما الأطراف الثانوية فهم أولئك الذين لم يشاركوا بشكل مباشر في المواجهة ، ولكنهم مهتمون على نطاق واسع بإستمرارها ، كونها تخدم وتعزز مصالحهم كالشبكات الإجرامية العالمية ؛الحكومات الإقليمية ؛ رجال الأعمال والتجار المحليون والإقليميون ؛ الحكومات الدولية وشركات الأمن الخاصة ؛ وصناع الأسلحة . أما بالنسبة للأطراف الثالثة التي تسعى إلى التدخل من أجل إدارة المواجهة و حل النزاع .

المطلب الأول: الحكومات و أمراء الحرب

تعد الحكومات والنخب من أهم اللاعبين الأساسيين والمباشرين المؤثرين في حروب الموارد . فكثيرا ما وجدت الحكومات الممولة من السلع غير الشرعية ، وغالبا ما إتسمت الحكومات في غرب إفريقيا بضعفها وعدم قدرتها على تلبية حاجات شعوبها ، فهي تقوم بإستغلال عائدات الموارد لصالحها وصالح حلفائها[1]، وذلك نتيجة طبيعة تلك الأنظمة ومواردها ، فضلا عن نوعية وإتساق الأطر القانونية والتنظيمية والنظرية في بلد ما ، فللحكومة الأثر الكبير في إدارة الموارد الطبيعية ، مثلا تخضع تشريعات التعدين في النيجر لمجموعة من التناقضات الرئيسية ، فقانون التعدين الصادر في 2008 ، يتناقض وقانون التعدين في الإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا لعام WAEMU 2003 ، أما في غانا فقوانين التعدين فيها تتعارض مع القانون العرفي الغاني بشأن حيازة الأراضي وهذا من شأنه خلق نزاعات بشأن إمكانية الحصول على الأراضي وتوزيع المسؤوليات .[2]

وكانت طبيعة ديناميات النزاع في سيراليون والتي عرفت فيها الموارد بوقود الحرب تتسم بالتعقيد الشديد ، فتأجيج النزاع لم يقتصر على الحكومة والجبهة الثورية المتحدة فحسب ، بل شمل أيضا سلسلة معقدة من الجهات الفاعلة الخارجية . فقد قامت الحكومات المتعاقبة بإستخدام الماس لمكافحة التمرد – خاصة

1 - Jonathan M .Winer , Trifin J . Roule , **Folow The Mony : The Finance of Illicit Resource Extraction** . (in : Ian Bannon , Paul Coullier , Natural Resources and Violent Conflict : Options and Actions) , The World Bank , Washington ,D.C , USA , 2003 , p 168 .
2 - Naazmen H. Barma , Kai Kaiser , **Rent to Reches ? : The Political Economy of Natural Resource – led Devlopment** . The Warld Bank , Washington, D.C ,USA , 2012 , p 88 .

حكومة تيجان كباح Tejan Kabah– إلى جانب إستعمال عائدات الماس لشراء الأسلحة و إستئجار شركات المرتزقة.[1]

أما في نيجيريا فقد قامت النخبة السياسية بإستخدام المؤسسات الحكومية كأداة لخلق الثروة ، وتعزيز السلطة وتأثيرها عن طريق إستغلال عائدات النفط المتأتية من دلتا النيجر ، مما أدى إلى نزاع مستمر في المنطقة [2] ، فنظام أباشا إحتفظ على مدى سنوات لنفسه بالسلطة ، من خلال ضمان وصول عائدات النفط اللازمة إلى الموالين له من أفراد الجيش لضمان إستمرار سيطرته [3]، وعلى المدى القصير فإن النهج القائم على مكافأة المنتصرين يمكن أن يشجع السلطات الإنتقالية على الإندفاع لتحقيق مكاسب شخصية ، وهذا هو الحال في ليبيريا ، بعد أن أنشأ إتفاق آكرا للسلام عام 2003 حكومة إنتقالية وطنية ، تم فيها منح مجموعة الحركة الوطنية من أجل الديموقراطية MODEC حقائب وزارية تسيطر على إحتياطيات الغابات والمعادن ، وقد تم بيع الأصول المعدنية الرئيسية في البلاد لشركة ميتال ستيل من أجل إستغلال خام الحديد [4]. أما إستمرار وصول الحكومة الليبيرية إلى السوق الدولية للأسلحة والمرتزقة ، فقد إعتمد إلى حد كبير على صناعة الأخشاب الليبيرية ، وعلى الدعم المالي واللوجستي الذي قدمه مجلس الأمن ، وقد سمح إغفال العقوبالت المفروضة على الأخشاب بموجب قراري مجلس الأمن 1343 (2001) و 1408 (2002) ، بالإحتفاظ بواردات منتظمة من الأسلحة والأموال للدفع لقوات المرتزقة الذين يتم تجنيدهم في كل من كوت ديفوار وسيراليون [5].

من جهة أخرى يمكن النظر إلى النزاع في ليبيريا في سياق شبكات الرعاية* ، وهو نظام يحول فيه الزعماء السياسيون عائدات الدولة إلى دعم سلطتهم الخاصة ، وفي نهاية المطاف يمكن لنظم المحسوبية أن تؤدي إلى تشكيل دول الظل ، مما يؤدي إلى تقويض أسس الدولة عبر : تحول إيرادات المؤيدين السياسيين التي تستخدم في توفير الخدمات الأساسية ؛ تهميش سكان الريف والنخب الحضرية ، تمكين

1 - Abiodun Alao **, Natural Resources and tee Dynamics of Conflict in West Africa** . **Op.Cit** , p 55 .

2 - C. Eze Malachy , ‘‘The Political Economy of Conflict Resolution in a Natural Resource Economy : The Case of Nigeria’s Niger Delta’’ . **African Jornal of Political Science and International Relation** ,Vol. 5 , N°.3 , 2011 , p 125 .

3 - Ian Bannon , Paul Coullier , **Natural Resources and Conflict: What We Can Do** . (in : Ian Bannon , Paul Coullier , Natural Resources and Violent Conflict : Options and Actions) , The World Bank , Washington, D.C , USA , 2003 , p 15 .

4 - Mike Davic , **Op.Cit** , p 10 .

5 - Global Witness , **For Few Dolars More : How Al Qaeda Mored in to the Diamond Trade** . Global Witness , London , UK , 2003 , p40 .

* تعتبر شبكات الرعاية ضرورية للسلطة السياسية ، حيث يتعين على الزعماء شراء الدعم وبالتالي الإعتماد ماليا على عائدات الموارد الطبيعية . وهذا النظام كان مزدهرا في ليبيريا حيث تأتي معظم الإيرادات من الموارد الطبيعية .

القادة المحليين الذين يمكن أن يصبحوا في النهاية أمراء حرب [1]. كما إستخدم المسؤولين في سيراليون الأموال غير الشرعية من بيع الموارد لتمويل الجيش ، وتمويل نظم الرعاية ، وكان هدفها من ذلك إطالة أمد الحرب جزئيا للحفاظ على أكبر قدر من المكاسب الإقتصادية من إستخراج الماس .[2]

من جهة أخرى، يعد أمراء الحرب من أهم الفاعلين في حروب الموارد في غرب إفريقيا ، لما تزخر به من موارد يسهل عليهم الحصول عليها ، فمع إندلاع النزاع قام أمراء الحرب بإستهداف قاعدة الموارد المعدنية الرئيسية في البلاد من أجل السيطرة على المنتجات و تسويقها ، وعادة ما تستخدم العائدات في شراء الأسلحة التي تستخدم لإكتساب المزيد من القوى السياسة ، والشبكات المعقدة من العملاء ، والتي غالبا ما يتم تطويرها سواء في الدول المجاورة أو من طرف العصابات الإجرامية الدولية . كما أن هؤلاء الأمراء قادرون على إختراق الأسواق الدولية للتصريف تلك الموارد ، وضمان الإمداد المنتظم بالأسلحة ، إضافة إلى هذا فإنهم يمتلكون مصادر أخرى للتمويل ، وهي : رسوم " الحماية " التي تتم من خلال إبتزاز الشركات الأجنبية مقابل حماية عمّالها [3]، وقد حددت أربعة عوامل مدى نجاحهم في الإستفادة من المعادن الصلبة في فترات النزاعات الإفريقية ، وهي : مدى ضعف هياكل الحكم القائمة داخل الدولة *، و قوة تحديد الهياكل البديلة التي يتقدم بها أمير الحرب ؛ ومدى المشاركة الخارجية في النزاع ، ووقت إدخال المشاركة الخارجية في المعادلة .[4]

و يعد **تشارلز تايلور** من أهم أمراء الحرب في إفريقيا جنوب الصحراء ، الذي وصل إلى السلطة عبر الإنتخابات ؛ فقد إستخدم سيطرته على موارد النزاع – الماس ، خام الحديد ، المطاط ، وخاصة الأخشاب – من خلال سيطرته على المناطق الغنية بها .

إن تايلور حسب الكثير من الباحثين لم يسعى للفوز بالحرب من أجل طموحاته السياسية ، ولكن من أجل تعزيز السلطة على أسواق الموارد الطبيعية ، فقد زادت صادرات ليبيريا من الأخشاب بصورة كبيرة خلال فترة التسعينات ، وقد مول شراء الأسلحة ببيع أكبر إمتياز للأخشاب في البلد إلى شركة الأخشاب الشرقية OTC ، كما أشارت التقارير أن تايلور قد تمكن من السيطرة على مناطق واسعة لتعدين الماس

---

1 - Augustine Ikelegbe ,"The Economy of Conflict in The Oil Rich Niger Delta Region of Nigeria ". **Nordic Jornal of Affrican Studies** ,Vol. 14, N°.2 , 2005 , p 374 .

2 - Summer Walker , Elisa Burchert , **Getting Smart and Scaling Up: The Impact of Organized Crime on Governonce in Developing Countries** .Center International Cooperation , New Yourk University ,USA , 2013, p 179 .

3 - Abiodun Alao , **Natural Resources and Conflict in Africa : The Tragedy of Endowment** . **Op.Cit** , p 125 .

* عندما تكون الهياكل القائمة ضعيفة يوفر أمير الحرب بديلا مستقرا ، حتى ولو لم تكن هناك القليل من المشاركة الخارجية المباشرة ، فمن المرجح أن تكون قبضة الأمير على الإقتصاد قوية . وكان هذا هو حال تشارلز تايلور .

4 - **Ibid** , p 126 .

في سيراليون من أجل تمويل العنف ، حتى أعداء تايلور وأمراء الحرب الأخرون قاموا بإستغلال الأخشاب والماس لتمويل عملياتهم[1] عن طريق التحكم في التجارة من خلال التحالفات التجارية غير الرسمية – الداخلية والخارجية – للحصول على مصالح كبيرة في أشكال مختلفة من التجارة تتيح لهم إستخدام القوة العسكرية .[2]

أما في سيراليون فقد كان الوضع أكثر تعقيدا ، ففي الوقت الذي ظل فيه زعيم الفصيل المسلح ضد الحكومة فوداي سنكوح أمير الحرب الرئيسي ، كانت طبيعة النزاع قد جعلت عددا من المؤيدين لسنكوح فاعلين رئيسيين خاصة وأنهم إستولوا على قيادة الجماعة نيابة عنه أثناء إحتجازه في نيجيريا ؛ ما أدى إلى تغيير هيكل التصنيف القائم لأمير الحرب نتيجة بروز أمراء حرب جدد مثل **سام بوكاري** (موسكيتو) **Sam Bockarie** ، وحتى أفراد القوات المسلحة اللذين تركوا الجيش في وقت لاحق للإنظمام إلى حركة التمرد مثل الزعيم السابق **جوني بول كوروما Johonny Paul Koroma** .[3]

أما بالنسبة لفوداي سنكوح فبسيطرته على الموارد كان قادرا على كسب ولاء قواته والحفاظ عليها ؛ ففي سجل معاملات الماس التي تم إكتشافها في مقر إقامته عام 2000 ، وجد أنه في الفترة الممتدة مابين أوت 1999 وجانفي 2000 كان قد حصل على 2134 قطعة من الألماس ، و 347 قيراط من الأحجار الكريمة ، و95 قيراط من الماس الصناعي من قاتليه العاملين في بلدتي التعدين الشرقية كونو ، وتونغو . يرجع الباحثين الإختلاف بين حالتي ليبيريا وسيراليون إلى أن قاعدة الموارد المعدنية لسيراليون أكثر إتساعا من قاعدة ليبيريا ، مما يزيد من أطماع أمراء الحرب للإستيلاء عليها كونها سهلة الإستغلال .[4]

المطلب الثاني: الفواعل الخارجية

1- الدول: فيما يخص الدول المجاورة فقد كان لها دورا بارزا في الحروب حول الموارد وذلك نتيجة الأطماع المستمرة ، فقد أصبحت مشاركة الجيران في إستغلال موارد الماس في سيراليون مسألة تثير جدلا دوليا كبيرا ؛ فقد شاركت بعض البلدان المحيطة بسيراليون في الإستفادة من الماس في البلد ، وشجعت بطرق مختلفة في إطالة أمد النزاع ، كان أبرزها ليبيريا حيث تم إكتشاف وجود أدلة على

1 - Michael D.Beevers , **Forest Resource and Peacebuilding : Preliminary Lessons From Liberia and Sierra lione .** (in : P. Lujala , S. A Rusted , High-Value Natural Resources and Post – conflict Peacebuilding) , Earthscan , London , UK , 2012 , p 373 .
2 - Augustine Ikelegbe, **Op.Cit**, p 211 .
3 - Abiodun Alao , **Natural Resources and Conflict in Africa : The Tragedy of Endowment** . **Op.Cit** , p 125 .
4 - **Ibid** , p 128 .

صفقات مع تايلور أثناء إقتحام منزل سنكوح في ماي عام 2000 ، كما وجهت إتهامات إلى بلدان مجاورة أخرى أبرزها : كوت ديفوار ، غينيا ، بوركينا فاسو .[1]

ومن جهة ثانية تمت الإشارة إلى فواعل إقليمية أخرى في شأن إحتمالية تورطها في حروب الموارد ، وهي قوات حفظ السلام التابعة للجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOMOG . التي أرسلت إلى سيراليون وليبيريا في منتصف التسعينات ، حيث تورطت في الإتجار بالمخدرات وتجارة الماس غير المشروعة [2]، إضافة إلى إتهامها بالتورط في إستغلال الموارد الطبيعية لكلا البلدين بل إن البعض إتهم قيادة نيجيريا في هذه الفترة خاصة نظام **أباشا Abacha** الذي إتهم شخصيا بتورطه في مختلف الصفقات التجارية في الموارد المعدنية ، وثمة أدلة تدعم هذه الإدعاءات بأن بعض أعضاء بعثة حفظ السلام شاركوا في نشاط الإستفادة من المعادن الصلبة بصورة غير مشروعة في كلا البلدين ، غير أن الرغبة في الإستفادة من هذه الموارد ليست السبب الرئيسي للتدخل في هذه النزاعات ، وهذا ما يفسر رغبة نيجيريا في الحفاظ على مكانتها الإقليمية كقوة إقليمية عظمى ، والحفاظ على المشاركة العسكرية ، في حين أن بعض الثغرات في الأنشطة العسكرية قد تعطي إنطباعا بالتواطؤ مع الأطراف المتحاربة لإستغلال الموارد .[3]

2 – المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة :

يعزى إشتراك المرتزقة مؤخرا في النزاعات الإفريقية إلى أربعة عوامل هي :

- إنتهاء الحرب الباردة التي أوجدت فرصا وتحديات جديدة ؛
- زيادة عدد النزاعات خاصة حول الموارد الموجودة في إفريقيا بعد الحرب الباردة ؛
- ظهور مجموعة مهنية أكثر تنظيما من شركات المرتزقة ؛
- آثار العولمة مما قلل من الصعوبات التي يواجهها المرتزقة تفليديا ولا سيما ما يتعلق بدفع ثمن الخدمات المقدمة ؛

كما تغيرت الأمور بشكل ملحوظ وأصبحت العلاقة بين المرتزقة والموارد أكثر وضوحا ، حيث كانت الزيادة الكبيرة في النزاعات القائمة على الموارد عاملا مساهما في ذلك [4]. وقد إستخدمت شركات التعدين الرئيسية في غرب إفريقيا المرتزقة عبر إستئجارهم طوال فترات الحروب . ففي سيراليون قامت شركات

1 - **Ibid** , p 136 .
2 - Channig May ,**Transnnational Crime and The Developing World .Global Financial Integrity** ,Whashington ,D.C, USA , 2017 , p 3 .
3 - Abiodun Alao , **Natural Resources and Conflict in Africa : The Tragedy of Endowment** . **Op.Cit** , p 137.
4 - **Ibid** , p p 138 - 139.

الماس الرئيسية مثل شركة De Beers – شركة لها فروع في لندن ، جنوب إفريقيا ، إسرائيل – ، ومؤسسة ريكس دايموند Rex Diamonds ومقرها في بلجيكا ، بإستئجار مرتزقة لحراسة مناجمها من هجوم المتمردين لتمكينهم من مواصلة أنشطتهم التجارية [1] . ومع إندلاع الحرب الأهلية أغلقت الحكومة في سيراليون مناجم تعدين البوكسيت ، الماس ، والتيتانيوم ، مما خفض الإنتاج الوطني إلى 10% في عام 1995 . وبناءا على ذلك تشابكت مصالح شركات التعدين الكبرى مع مصالح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، والتي تم إستئجارها لتأمين إستخراج وإستثمار الموارد المعدنية في سيراليون وخاصة الماس [2]. من جهة أخرى إحتل المرتزقة في سيراليون مركز الصدارة بين كل بلدان المنطقة في عام 1995 . عندما قامت حكومة الكابتن فالنتين ستراسر Valentine Strasser بإستئجار خدمات شركة غورخا للحراسة الأمنية The Gurkha Security Guards . ويعتقد أن هذا الترتيب قام به مصنع بريطاني للأسلحة وهو Franklin JSS وأن المهام الرئيسية التي أعطيت للشركة هي حماية شركات التعدين الأمريكية – الأسترالية ، وسيراروتيل ، وتقديم تدريب للقوات الخاصة والضباط في الجيش[3]. كما قامت الحكومة بالتعاقد مع الشركة العسكرية الخاصة إكسكوتيف أوتكوميس (EO) Executive Outcomes لدفع متمردي الجبهة الثورية المتحدة للخروج من مناطق إستخراج الماس في كونو وضواحيها . وظلت شركة EO في سيراليون حتى جانفي 1997 ، فأدى عدم قدرة شركة Branch على بدء عمليات التعدين إلى تراجع قدرة الحكومة على دفع الرسوم إلى مجموعات المرتزقة و صندوق النقد بسبب التهديد المستمر لهجمات الجبهة . وبعد سنتين غادرت شركة EO ، ليتم التحالف بين شركة ساندلاين إنترناشيونال Sandline International البريطانية ، وبرانش للطاقة Branch Energy ، حيث تعاونت ساندلاين مع ضباط نيجيريين للتخطيط لهجوم ضد المجلس العسكري لكوروما ، وقد تم نقل 30 طنا من الأسلحة والذخائر من بلغاريا عبر نيجيريا في إنتهاك للحظر الذي فرضه الإتحاد الأوروبي على توريد الأسلحة للجيش النيجيري .[4]

3- الشركات متعددة الجنسيات ورجال الأعمال : تلعب الشركات والمصالح الأجنبية دورا هاما في حروب الموارد و حسب رأي الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان :" فيما يخص المنافسة على النفط والموارد الثمينة الأخرى في إفريقيا ، أن المصالح الغربية لا تزال تؤدي دورا كبيرا و حاسما أحيانا سواء في قمع النزاع أو المحافظة على إستمراريته " ، فقد تم إستخراج المعادن الثمينة من الحقول التي

1 - Jonathan Addo , **Op.Cit**, p 1.
2 - Global Witness , **For Few Dolars More : How Al Qaeda Mored in to the Diamond Trade** . **Op.Cit** , p 40.
3- Abiodun Alao , **Natural Resources and Conflict in Africa : The Tragedy of Endowment** . **Op.Cit** , p 140.
4 - Dena Montague , **Op.Cit** , PP 233 - 234

إستولى عليها المتمردون ، وتم جني عائداتها عن طريق بيعها في الأسواق غير الرسمية والتي إنتهى بها المطاف في المتاجر في جميع أنحاء العالم ؛ وهذا ما مكنهم من شراء الأسلحة لمواصلة الحرب .

ويوضح هذا كيفية تأجيج النزاعات من قبل المصالح الخارجية التي تستفيد من هذه الموارد[1]؛ وتمثل تلك المصالح خاصة الشركات متعددة الجنسيات ، ففي نيجيريا مثلا يرتكز النزاع على التوترات بين شركات النفط الأجنبية وفي مقدمتهم شركة شل ، وعدد من المجموعات الإثنية المحلية . من جهة أخرى تقوم الجماعات المسلحة المحلية بخطف وقتل عمّال تلك الشركات ، ومهاجمة البنية التحتية النفطية وسرقة النفط ، وكان لبيع النفط المسروق في دلتا النيجر نفس التأثير الذي يمارسه الماس ، حيث إستخدمت عائدات سرقة النفط في شراء الأسلحة والذخائر مما ساعد على دعم الجماعات المسلحة [2]. كما قامت بعض الشركات المتعددة الجنسيات في نيجيريا بشراء الأسلحة ، فضلا عن توفير الدعم اللوجستي لوكالات أمن الدولة في قمعها ووحشيتها ضد المجتمعات المحلية ، ما أدى إلى إثارة النزاعات العنيفة من أجل عائدات الموارد ، وبما أن بيئة الأعمال أصبحت أكثر عدائية فإن الشركات بدأت بنظام مدفوعات العمال الإحتياطية بدلا من توظيف الشباب المحليين ما أدى إلى تأجيج الأوضاع [3]. كما قامت شركات النفط أيضا بتعيين شركات أمن خاصة للخدمات الأمنية ، وعلى الرغم من أن وجود هذه القوات قد لا يمثل إشكالا في حد ذاته ، خاصة بالنظر إلى طبيعة منطقة دلتا النيجر ، إلا أن إستخدامها للعنف و مضايقاتها للناشطين العاملين في مجال البيئة وقمعهم ، أثار تساؤلات حول وجودها . الذي قد يكون مسؤولا جزئيا عن زيادة عسكرة منطقة دلتا النيجر .[4]

أما شركات الأخشاب في ليبيريا فقد لعبت دورا هاما في تأجيج النزاع فيها ، ومن أهمها شركة الأخشاب الشرقية OTC والتي كانت تسيطر على ما يزيد عن 40 % من إجمالي الغابات الليبيرية ، إلى جانب الشركات التابعة لشركة الأخشاب الملكية RTC .

وقد كشفت بحوث Global Witness أن شركة OTC تحتفظ بمليشيات تضم أكثر من 2500 جندي ، كما أفادت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الليبيرية ، و تورط أعضاء تلك الميليشيات في عمليات الإعتقال والإحتجاز وتدمير الممتلكات الخاصة ، هذا إضافة إلى زيادة الأمراض بين السكان المحليين بسبب تلوث مصادر المياه بالقرب من مناطق الشركة ، كما قامت شركة OTC أيضا بإستغلال ميناء بوكنان حيث تم إستيراد و تفريغ شحنات الأسلحة في إنتهاك للحظر الأممي ، حيث كانت شحنات الأسلحة تصل بإنتظام إلى الموانئ التي تسيطر عليها شركات قطع الأخشاب OTC و MPI وغيرها ،

1 - Jonathan Addo , **Op.Cit**, p 8 .
2 - Emil Oftedal , **Boko Haram : A Ttransnational Phinomenon ?.** Master‘s Thess ,University of Oslo , 2013 , p 62 .
3 - Augustine Ikelegbe, **Op.Cit**, p 225 .
4 - C. Eze Malachy , **Op.Cit**, p 154 .

والتي عملت على زعزعة الإستقرار في المنطقة [1]. وجاء في تقرير لخبراء الأمم المتحدة بشأن ليبيريا أن بعض شركات الأخشاب إنتهكت الحظر المفروض على ليبيريا ، وكان أحد الأمثلة البارزة على ذلك هو شركة ETE التي أنشأها ليونيد مينين* Leonid Minin ، حيث وصفت الوثيقة (S/2000/1195) كيف إستخدمت طائرته الخاصة لنقل الأسلحة من النيجر ، وبوركينا فاسو إلى ليبيريا في مارس 1999 ، إلى جانب إبرامه صفقات أخرى لتوريد الأسلحة إلى ليبيريا .[2]

ومن الجدير أيضا ذكر دور رجال الأعمال والتجار اللبنانيين في تجارة الماس غير المشروعة خاصة في سيراليون ، والتي ظلت لفترات طويلة مسرحا للعمليات الغير مشروعة خاصة في قطاع الماس ، وقد تطورت التجارة الدولية فيه حيث كانت مكاتب الشراء أو مكاتب المشتريات في الماضي تهيمن على التجارة ، وفي البلدان المنتجة تلعب شبكات الأسر اللبنانية دورا رئيسيا ، وكثيرا ما تخفي مكاتب المشتريات القيمة الحقيقية للماس بفواتير مزورة للتهرب من الضرائب الوطنية [3]. وقد سجل عبر مراحل النزاعات في منطقة غرب إفريقيا الدور البارز للتجار اللبنانيين تدخلهم في سياسات الماس في المنطقة ، وخاصة في ليبيريا ، وسيراليون . ففي حين أن بعض هذه الأعمال قد تشارك في التجارة المشروعة فإن هناك نسبة أكبر بكثير جدا من ذلك تنطوي على أساليب تجارية مشكوك فيها . وعلى مر السنين طورت شبكات معقدة من العلاقات مع الموظفين الحكوميين المتعاقبين على حساب الدول في المنطقة [4].

وللمجتمع اللبناني في سيراليون تاريخ طويل من التفاعل والمشاركة في التجارة ، حيث سيطر رجال الأعمال اللبنانيون على العديد من الأعمال الرئيسية في سيراليون خصوصا قطاع الماس ، وهم في أغلبيتهم من اللبنانيين الشيعة ، وقد إستخدم حزب الله تجارة الماس الخام خلال الثمانينات والتسعينات لجمع الأموال ، حيث كانت الصلة بينه وبين تجار الماس اللبنانيين في غرب إفريقيا قوية جدا ، فقد وفروا له و للمليشيات داخل لبنان الدعم المستمر .[5]

---

1 - Global Witness , **Against The People , For The Resources** . Global Witness , London , UK , 2003 , p 8 .

* هو تاجر أسلحة ولد في أوكرانيا في 1947 ، وفي عام 1970 إنتقل إلى إسرائيل . إفتتح أعمال الأخشاب خلال التسعينان والمسجلة في زوغ في سويسرا ، فضلا عن مكاتب مونروفيا ، وتل أبيب . إعتقل في أوت 2000 في إيطاليا ، وكان بحوزته عدد كبير من الوثائق تبين تورطه في أعمال تهريب الأخشاب وتوريد الأسلحة في ليبيريا.

2- **Ibid** , p 31.

3 - Boaz Hisch , **Diamants sons Frontières : une Évaluation de la Contrebande des Diamants et de la Mise en æuvre du Systèm de Certification du Processus de Kimberley en Afrique de l'Ouest** . un Rapport à la Plémiere 2010 du SCPK , Jeruslem , Israel , 2010 , p 5 .

4 - Abiodun Alao , **Natural Resources and Conflict in Africa : The Tragedy of Endowment** . **Op.Cit** , p 120.

5- Global Witness , **For Few Dolars More : How Al Qaeda Mored in to the Diamond Trade** . **Op.Cit**, pp 20- 24.

ويتميز التجار اللبنانيين في قدرتهم على وضع ترتيبات تجارية رسمية وغير رسمية مع جميع الجهات الفاعلة التي تنشأ من تجارة الماس ، وغالبا ما تقوم هذه العلاقة بين التجار اللبنانيين وهذه الجهات الفاعلة في رغبتهم المشتركة في إستغلال الموارد الطبيعية للبلد المتواجدين فيه .[1]

4- المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة: إلى جانب الفواعل المذكورة والتي تسعى جميعا إلى الحصول على الموارد للإستفادة من عائداتها في تمويل نفسها ، نجد التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة ، والذي تمكن من غسيل الملايين من الأموال عن طريق الشراء غير القانوني للماس من تايلور ، ورجال الأعمال في ليبيريا وسيراليون[2] .

أشارت جريدة واشنطن بوست إلى أن الماس في غرب إفريقيا والذي بلغت قيمته ملايين الدولارات قد تم شراؤه من قبل تنظيم القاعدة ، من خلال شبكات نظمها تايلور ، ورئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري ، وأن تايلور قد قام بدفع مليون دولار لتيسير تلك العملية ، وخلصت الدراسات إلى أن معظم الماس يأتي من الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون ، وقد إستخدمت القاعدة الماس في غرب إفريقيا لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب الدولي [3]. إضافة إلى تنظيم القاعدة الدولي نجد أيضا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب AQMI والذي تورط هو الآخر في تهريب وتجارة الموارد والمخدرات في منطقة غرب إفريقيا .[4]

وعلى مدى السنوات الماضية أصبحت غرب إفريقيا نقطة عبور أساسية للإتجار غير المشروع ، حيث إستغلت الجماعات الإجرامية ، والشبكات المعنية بأنواع مختلفة من التجارة غير المشروعة نقاط الضعف في المنطقة كونها واحدة من أفقر المناطق في العالم ، إلى جانب ضعف مؤسساتها السياسية ، ووجود عدد كبير من السكان العاطلين عن العمل خاصة الشباب هذا فضلا عن الموقع الجغرافي لغرب إفريقيا الذي يلعب دورا هاما في جعلها معبرا لمنتجات تتراوح من المخدرات إلى الموارد الطبيعية إلى النفايات السامة إضافة إلى غسيل الأموال .[5]

وقد أصبحت غرب إفريقيا – خاصة نيجيريا – غينيابيساو – سيراليون – مالي – غينيا – غانا – السينغال – نقطة ساخنة للإتجار بالمخدرات في منتصف التسعينيات ولا سيما إستغلالها من قبل كارتلات الإتجار بالكوكايين كنقطة للشحن تربط بين أمريكا الجنوبية وأوروبا ، ففي نيجيريا قدمت هذه الجماعات

1 - Abiodun Alao , **Natural Resources and Conflict in Africa : The Tragedy of Endowment** . **Ibid** , p 121.
2- Global Witness , **For Few Dolars More : How Al Qaeda Mored in to the Diamond Trade** . **Ibid** , p39 .
3 - Lansana Gberie , **Op.Cit**, p 39 .
4- Emil Oftedal , **Op.Cit**, p 4 .
5- Summer Walker , Elisa Burchert , **Op.Cit**, p 171.

الكوكايين مقابل خدمات النيجيريين المتورطين ، مما أدى بهم للإنتقال من مهربين إلى تجار بالجملة . وقد أدى الإتجار بالمخدرات دورا بارزا في زعزعة إستقرار بعض البلدان في غرب إفريقيا. [1]

فقد ظلت سيراليون ومنذ فترة طويلة مسرحا للعمليات غير المشروعة ، فقد إزدهر تهريب الماس وقطع الأشجار لعقود ، كذلك الإتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ، كما سجلت تجارة المخدرات إرتفاعا وهذا مرتبط بتحديات هيكلية عميقة إتصلت بعمل النظام السياسي فضلا عن ضعف الهياكل الأساسية والحدود التي يسهل إختراقها والوجود المستمر للجماعات الإجرامية المحلية ، كما وفرة عقود من نقص التنمية ومحدودية الإستثمار بدائل للناس للمشاركة في الأعمال غير المشروعة[2] .

ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2016 وتقييم الإنتربول قيمة إستخراج المعادن والإتجار بها بصورة غير مشروعة بـ 12 مليار دولار إلى 48 مليار سنويا ، وقد بلغت قيمة الماس الممول للنزاعات بصورة غير مشروعة بنحو 20 % من الإنتاج العالمي ، كما بلغت قيمته حوالي 2.74 مليار دولار عام 2015 ، وهو يعد مصدرا مربحا لتمويل جماعات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية والجماعات المتمردة .[3]

1 -Channig May , **Op.Cit** ,p 9 .
2 - Summer Walker , Elisa Burchert , **Ibid** , p 172 .
3 - Channig May , **Ibid** , p 10.

الفصل الثالث:

المبادرات الوطنية والدولية لإحتواء حروب الموارد في غرب إفريقيا

على مدى العقدين الماضيين شكلت الموارد في غرب إفريقيا عاملا أساسيا في تمويل النزاعات المسلحة ، فقد ساهم إستخراج الموارد الطبيعية القيّمة والإتجار فيها في تدهور إقتصاديات الدول، كما ساعد على تعبئة الجماعات المتمردة وتمويلها، وبالتالي زيادة خطر إندلاع الحرب وإطالة أمدها، فأصبح واضحا أنّ إدارة الموارد ينبغي أن تشكل جزءا أساسيا في صنع السلام وبنائه في القارة الإفريقية. و بناءا على ذلك طورت الدول و المجتمع الدولي جهودا وطنية ، إقليمية ، ودولية لحظر التصدير الخاص بالموارد ، وإصدار الشهادات الخاصة بمنشئها من أجل تقليص هامش هذا الأثر السلبي. كما تبنت الحكومات الداخلية إجراءات و إصلاحات قانونية تعزز سلطة الدولة على الموارد ، وتضمن إستخدامها بشكل عقلاني لتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية خاصة.

فحسب رأي **مايكل روس** هناك ثلاث مبادرات يمكنها أن تساعد على الحد من إستخدام الموارد الطبيعية لتمويل الفواعل النزاعية، وهي :

1- **التحكم في تدفقات الموارد غير الشرعية** : بدأت فعليا عام 2000 مع مسار كيمبرلي، ولكن من عيوبها أنها لا تتناول سوى واحدة من عدة سلع من سلع النزاع المسلح .

2- **حظر بيع العقود المستقبلية:** إتخذ مجلس الأمن تدابير ضد بيع المتمردين للموارد الطبيعية في ليبيريا وسيراليون ، ودول أخرى في المنطقة . ولكن سوق العقود الآجلة للغنائم تخلق مشاكل لا يمكن حلّها من خلال فرض عقوبات مخصصة بكل بلد، وفي بعض الأحيان تأتي العقوبات متأخرة للغاية ، كما قد توجه العقوبات أيضا إلى الطرف الخطأ ، فهي تطبق عادة على جماعات المتمردين ، وليس على الحكومات والتي غالبا ما تكون هي الأخرى متورطة في التهريب وبيع عقود الإمتيازات .

3- **القيود المفروضة على دفع الفدية:** فدفع الفدية إلى المختطفين تنتج فوائد واضحة قصيرة الأجل ولكنها ذات تكاليف أكبر خفية وطويلة الأجل. وهي تشجع المختطفين على إعادة الكرة ، وهذا ماحدث في مالي ونيجيريا .[1]

1 - Michael Ross , **The Natural Resource Curse : How Wealth Can Make you Poor .** (in : Ian Bannon , Paul Coullier , Natural Resources and Violent Conflict : Options and Actions) , The World Bank , Washington D.C , USA , 2003 , pp 35,36 .

من جهته، يعتقد فيليب لو بيلون أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من أدوات إنهاء حروب الموارد، و التي تم إستخدامها، وهي: تدخلات عسكرية تتولى السيطرة على إنتاج الموارد ومناطق المتحاربين ؛ عقوبات إقتصادية ضد المتحاربين ؛ و إتفاقات تقاسم الإيرادات بين المتحاربين .[1] ومع مرور الوقت و إتساع نطاق إقتصاد الحرب، إرتفعت الأصوات المنادية بضرورة إتخاذ تدابير صارمة، فقد كانت هناك حاجة ملحة لمعالجة المسألة من قبل الحكومات الوطنية و الإقليمية من جهة ، والأمم والمتحدة والمجتمع الدولي من جهة أخرى .[2]

1 - Philipp le Billon , **Natural resource Type and Conflict Termination Initiatives** . Colombia International 70 , UK , 2009 , p 21 .
2- Mike Davic , **Op.Cit**, p 9 .

المبحث الأول: المبادرات الوطنية والإقليمية

نتيجة تأزم الأوضاع في غرب إفريقيا كان لابد من الإسراع إلى وضع مبادرات لتحقيق السلم والأمن في المنطقة ، وقد برزت عدة مبادرات وطنية وأخرى إقليمية ساهمت في تعزيز العملية السلمية .

المطلب الأول: المبادرات الوطنية : نقسمها إلى شقين أساسيين:

1 – **المبادرات الحكومية:** في أوائل عام 2006 وفي خطوة أولى نحو الإصلاح ، أصدرت الرئيسة الليبيرية **إيلين جونسون سيرليف Ellen Johnson – Sirlef** مرسوما رئاسيا يلغي جميع إمتيازات إستغلال الغابات في البلد و فرضت حظرا على قطع الأخشاب، كما تم وضع إطار لإعادة تنظيم القطاع ، وفي 20 فيفري 2006 تم إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة لمناقشة الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي و الجرائم الإقتصادية كالإستغلال غير الشرعي للموارد.[1] وقد تلقّت الرئيسة دعما دوليا واسعا لترسيخ هذه المبادرة على أرض الواقع، حيث شارك في مبادرة الغابات الليبيرية لحماية المورد وكالات أمريكية ، ووكالات إنمائية دولية ، ومنظمات غير حكومية محلية ، ودولية، لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2006، بعد المصادقة على القانون الوطني لإصلاح الغابات[2]. وقد أقرت منظمة الأمم المتحدة بالتقدم النوعي المسجل في ليبيريا لمحاربة مورد النزاع ووعدت برفع العقوبات في حالة إقرار إصلاحات شاملة على جميع أقاليم البلاد،[3] الأمر الذي حفز الحكومة الليبيرية على توقيع مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية كجزء من برنامج تعزيز الحوكمة، والإدارة الإقتصادية، والإصلاح السياسي والإداري ، تشترط مبادرة الشفافية مايلي: نشر الشركات المستخرجة للموارد ما تدفعه الحكومة لها ، نشر الحكومة ما تتلقاه من عائدات من الشركات، أما أهدافها هي: الكشف علنا عن المعلومات وعن تدفقات الإيرادات، والسماح للمواطنين بالإشراف على هذه الإيرادات ورصدها. [4]

أما في إطار تشجيع هذه المبادرات الحكومية، فقد إنضمت دولة كوت ديفوار إلى المسار، وفي أكتوبر 2012 إنعقد إجتماع في أبيدجان من أجل حماية الحدود و تعزيز الأمن في المناطق المحيطية، خلالها ووافقت الرئيسة الليبيرية و الرئيس الإيفواري **الحسن واتارا** على القيام بعمليات أمنية حدودية مشتركة

1 - Global Witness , **Cautiosly Optimistic : The Case for Maintaining Senctions in Liberia** . Global Witness , UK , 2006 , 7

2- Bruno Hellendorff , **Op.Cit**, p 14 .

3- Michael D.Beevers , **Op.Cit ,**p 376 .

4 - Global Witness , **Cautiosly Optimistic : The Case for Maintaining Senctions in Liberia** . **Ibid** , 9 .

وإعادة تنشيط اللجنة المشتركة للتعاون الإيفواري الليبيري لعام 1972، والتي تؤطر التعاون الإقتصادي ، و الإجتماعي ، و السياسي ، و القضائي ، و الثقافي بين البلدين.[1]

أما في نيجيريا فقد قامت الحكومة المركزية بتطوير أربعة مبادرات رئيسية لإدارة الموارد و محاربة إقتصاد الحرب في دلتا النيجر، وهي: تبني مقياس يوضح طريقة توزيع إيرادات النفط ، إنشاء لجنة التنمية الإقتصادية في سنة 2000 ، إنشاء وزارة دلتا النيجر في عام 2008 ، و تشكيل اللجنة التقنية لدلتا النيجر في نفس العام، الإنضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية .

أسفرت هذه المبادرات عن نتائج محدودة جدا نتيجة مجموعة من العوامل منها : نقص الموارد المالية لتنفيذها، وغياب الإرادة السياسية ، عدم إشراك السكان المحليين، ونقص عمليات الرصد والتقييم. ومع ذلك،لا يمكن أن ننفي أنها ساعدت على دعم بناء القدرات المحلية والمؤسسات المشروعة في مواجهة النشاطات غير الشرعية و الاجرامية.[2]

أما في سيراليون وعقب فرض الحظر الأممي في عام 2000 ، بدأت الحكومة برنامج إصدار شهادات استيراد و تصدير الماس و الذهب، حيث تبنت نظاما واسعا يتم بالمعالجة القانونية لتراخيص المناجم و مكاتب الشراء، وبهذا إرتفعت تراخيص الإستغلال من 100 رخصة ب 1999 إلى 2400 بحلول عام 2005 ، وفقا للقوانين المنجمية الجديدة لا يمكن شراء الماس إلا من حاملي تراخيص التعدين أو التجار والمصدرين المرخص لهم، كما يجب تسجيل المعاملات والإبلاغ عنها إلى سلطات التعدين المحلية ، أو الوطنية من أجل إعادة توجيه الإنتاج الحرفي إلى حلقات الرسمية و إبعاد القطاعات الشبانية عن التنظيمات الأجرامية [3].

لقد صرحت السلطات الرسمية السيراليونية في العديد من المناسبات، أنه لا يمكن وضع حد للنزاعات المسلحة دون تعزيز الإستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي، والمعادن، والماس، البوكسيت. فالإستثمار الأجنبي و تضييق الخناق على الفواعل الإجرامية المحلية و الدولية قد يعزز القاعدة الإقتصادية للدولة و ينعش الإنتاج الداخلي، [4] لكن هذا الهدف لن يتحقق إلا من خلال تطبيق معايير الشفافية و المساءلة

1 - Unated Nations , **Twenty Fifth Progress Report of the Secretary – General on the Unated Nations Mission in Liberia .** Unated Nations , New Yourk , USA , February 2013 , p 4 .
2- Bruno Hellendorff , **Op.Cit**, pp 20 - 21 .
3 - Ruben De Koning , **Resource – Conflict Links in Sierra Lione and the Democratic Repoublic of Congo .** SIPRI , N°.2/2008 , Sweden , October 2008 , p 6 .
4 - Michael D.Beevers , **Op.Cit**, p 381 .

التي من شأنها أن تحد من الفساد النخبوي [1] وقد ساعدت هذه الجهود الحكومية لإحتواء إقتصاد الحرب على تنامي قيمة صادرات الماس من 10 مليون دولار في عام 2000 إلى 75 مليون دولار في عام 2003، وإستمرت الزيادة في الصادرات بعد توقيع سيراليون على مسار كيمبرلي، حيث بلغت 141 مليون دولار في سنة 2005.[2] من جهة أخرى، سجلت تقلصا ملحوظا في نشاطات الإنتاج الحرفي و مخيمات التنقيب غير الرسمية ، إلى جانب انتعاش الإنتاج الصناعي في قطاع الماس.[3]

2- مبادرات المجتمع المدني: شاركت منظمات المجتمع المدني في غرب إفريقيا منذ المراحل الأولى للنزاعات المسلحة في نشاطات محاربة الجريمة المنظمة، ففي ليبيريا نشط المجتمع المدني حتى خلال الحرب، وبعدها ظهر المزيد من هذه المنظمات كإستجابة لفشل الدولة في تقديم الخدمات و توفير الأمن الإقتصادي، من أهمها: لجنة الوساطة المشتركة بين الأديان وهي إندماج بين مجلس الكنائس الليبيري و المجلس الوطني الإسلامي لليبيريا، لقد شاركت اللجنة في محادثات وقف القتال في عام 1990، وقدمت توصيات واسعة للجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا . وفي عام 1995 تأسس إئتلاف بين جماعات المجتمع المدني ضم كل من الجماعات الدينية ونقابات العّمال، ولجنة التنسيق الوطنية للسلام الذي قام بجهود واسعة من أجل جلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات.[4]

أمّا في سيراليون فقد إضطلع المجتمع المدني أيضا بعدة مهام من أجل تعزيز السلام، وخاصة حركة المرأة من أجل السلام التي قامت بحملات توعية ضد الإغتصاب في مخيمات التنقيب، كما نظّمت إحتجاجات واسعة و مؤتمرات في مقدمتها المؤتمر الإستشاري الوطني من أجل التفاوض بين الأطراف المتنازعة. من جهة أخرى، نجد جهود المجلس المشترك بين الأديان لسيراليون، والذي تحول منذ 1997 إلى آلية لتيسير عملية السلام و بناء الثقة البينية.[5]

المطلب الثاني: المبادرات الإقليمية في إحتواء حروب الموارد في غرب إفريقيا

مع نهاية عقد الثمانينات طورت الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا آليات جديدة من أجل المشاركة في إدارة وحل الأزمات السياسية ، وإستئصال إقتصاديات الحرب ، وتعزيز آليات الوساطة [6]. حيث أنشأت الجماعة لجنة وساطة دائمة لحل النزاع الليبيري، شملت كل من : غانا ، مالي ، نيجيريا ،

1 - **Ibid** , p 382 .
2- Ruben De Koning , **Op.Cit**, p 7 .
3- **Ibid** , p 8 .
4- Alexandre Marc , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **Op.Cit**, p 157 .
5 - Mary Kaldor , James Vincent , **Evaluation of UNDP Assistance to Conflict – Affected Countries : Sierra lione** . UNDP , New Yourk , USA , 2006 , p 12 .
6 - Club du Sahel et de L'Afrique de L'Ouest , **L'Afrique de L'Ouest : une Région en Mouvement , une Région en Mutation , une Région en Voie d'Intégration** . CSAO , Paris , Françe , 2007 , p 50 .

توغو، وغامبيا[1]. وفي ديسمبر 1998، تدخلت قوات الإيكواس في ليبيريا، والتي بقيت فيها قرابة أربعة عشر عاما، حيث وقعت المنظمة خلالها إتفاقات سلام عديدة لتقاسم السلطة ، لكن الصراع حول إقتسام الموارد بين الفصائل المتحاربة، و الإنشقاقات حول توزيع المناصب السياسية، إلى جانب هيمنة تشارلز تايلور على الفواعل النزاعية جعل مهمة حفظ السلام صعبة جدا.[2]

وأمام تأزم الوضع، إضطرت الإيكواس إلى توسيع القوات العسكرية المنتشرة في المنطقة، وخاصة بعد تأجيل الإنتخابات في أوت 1996[3] ،حيث نجح تايلور في توسيع نشاطات التنقيب غير الشرعي، لكن بعد خلع هذا الأخير في 2003، نجحت المنظمة في جمع الأطراف المتحاربة وتوقيع إتفاقات أكرا للسلام التي أرست مفهوم إصلاح قطاع إدارة الموارد الطبيعية كوسيلة لمنع العودة إلى النزاع . ولضمان التنفيذ الفعّال لهذه الإتفاقات، فوقع الشركاء الدوليون مع الحكومة الإنتقالية برنامج الحوكمة والإدارة الإقتصادية المساعدة الأمر الذي منح الفرصة للمجتمع الدولي للإشراف على الإصلاحات و كفالة تنفيذها بفعالية خاصة على مستوى قطاع الغابات.[4]

أمّا في سيراليون فقد بذلت المنظمة جهودا معتبرة لضمان السلام، بدءا بإتفاق أبيدجان للسلام في نوفمبر 1996. حيث رعت الإيكواس عمليات و نشاطات متعددة الأطراف لإنهاء حرب الموارد تحت رعاية الرئيس الإيفواري **كونان بيدي Konan Bedie** و المجتمع الدولي ، إنطلاقا من محادثات للسلام و المفاوضات بين حكومة كباح و فوداي سنكوح إلى غاية التوقيع على إتفاق الوقف الفوري للأعمال القتالية بين المتحاربين، كما وضعت خطة من أجل نزع سلاح المقاتلين التابعين للجبهة الثورية المتحدة، وإعادة إدماجهم، و إنهاء عقود الشركات الأمنية الخاصة[5] ، لكن تم وقف هذه المبادرات بسبب الإنشقاقات بين الفصائل المتحاربة، الأمر الذي قاد المنظمة إلى الإعلان عن إتفاق سلام جديد وقع في لومي عام 1999، والذي أوصى بنشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة [6]، و بالفعل تم نشر القوات

1 – بدر حسن شافعي ، **مرجع سابق** ، ص 187 .

2 - Kendra Dupuy , Julian Detzel , **Appeasing the Warlds : Power – Sharing Agreement in Liberia** . CSCW Policy Brief , Oslo , Norway , 2008 , pp 1- 2 .

3 – بدر حسن شافعي ، **مرجع سابق** ، ص 217 .

4 - Bruno Hellendorff , **Op.Cit**, p14 .

5- Serwaa Brewoo , **Mapping the Contours of Mediation in Sierra Leone Civil War** . (in : Nicholas Okai , Frank Okyere (and al) , Mediating Conflict in West Africa) , KAIPTC , December 2014 , Accra , Ghana , p 40 .

6 - Alexandre Marc , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **Op.Cit**, p 154 .

القوات الأممية ولكن هذه الأخيرة لم تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ الحظر على صادرات الماس، بسبب إقتصارها على مراقبة مناطق جغرافية محدودة.[1]

من جهة أخرى عملت الـ ECOWAS منذ إطاحة المتمردين بنظام كباح في ماي 1997 على إستخدام كافة الوسائل لتسوية النزاع ، فقد فقررت خلال قمتها العشرين في أبوجا في 29 أوت 1997 فرض حصار شامل على المتمردين وتطبيق قرار الحظر ومهام حفظ السلام، لكن بعد فترة وجيزة عادت الصدامات المسلحة من جديد إلى البلاد بسبب تأييد نيجيريا لكباح و إعادته إلى السلطة.[2]

أما في كوت ديفوار، فقد بذلت البلدان المجاورة عدة محاولات لحفظ السلام و توحيد البلد، وتمت المصادقة على العديد من الإتفاقات مثل: إتفاق ليناس ماركوسي لعام 2003 ، إتفاق آكرا الثالث 2004 ، وإتفاق بريتوريا 2007، مبادرات الإتحاد الإفريقي؛ وكذا جهود الإيكواس التي يسّرت إتفاق واغادوغو. [3] حرصت الإيكواس بشكل كبير على وقف أعمال العنف التي إندلعت بعد إنتخابات عام 2002 ، و أرسلت بعثة إلى البلاد من أجل حماية الدولة والمؤسسات المتبقية، كما تعاونت مع بعثة الأمم المتحدة من أجل حلّ وتيسير عملية السلام.[4]

تدخلت الإيكواس أيضا في غينيا بيساو بعد الإنقلاب العسكري لعام 1998، و حاولت المشاركة في المفاوضات السلمية ، ورفضت في البداية التدخل عسكريا، وخاصة بعد الإنتقادات التي وجهت لها بعد التدخل في ليبيريا وسيراليون، [5] لكن بعد ذلك، عند إصدار القرار الأممي 1216 من مجلس الأمن الأممي في 26 ديسمبر 1998 أرسلت بعثة إلى المنطقة، و إنسحبت عقب وقوع الإنقلاب الثاني في ماي 1999 .[6]

---

1 - Philipp le Billon , **Getting It Done : Instruments of Enforcement** . (in : Ian Bannon , Paul Coullier , Natural Resources and Violent Conflict : Options and Actions) , The World Bank , Washington, D.C , USA , 2003 , p 233.

[2] – بدر حسن شافعي ، **مرجع سابق** ، ص ص : 257 ، 262 .

3 - Alexandre Marc , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **Ibid** , p 155 .

4 - Dossou David Zoummenou , Reine Sylvie Loua , **Conrronting Complex Political Crises in West Africa** . ISS Paper 230 , Decmber 2011 , Pretoria , South Africa , p 10 .

[5] – بدر حسن شافعي ، **مرجع سابق** ، ص ص : 282 ، 293 .

[6] – **نفس المرجع السابق** ، ص 295 .

المبحث الثاني: المبادرات الدولية

منذ نهاية الحرب الباردة، سجلت محاولات متعددة من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإنهاء حروب الموارد في غرب إفريقيا، ومن أهمها كان الحظر الأممي، و نشر قوات السلام، إلى جانب مسار كيمبرلي.

المطلب الأول: مبادرات الأمم المتحدة

إتخذ مجلس الأمن قرارات و تبنى قوانين صارمة معنية بحروب الموارد إبتداءا من عام 1998، أهمها قانون " عقوبات الموارد "، كما تولى تشكيل لجان و مجموعات من الخبراء المكلفين بالتحقيق والإبلاغ عن أنشطة التهريب و الأنشطة غير القانونية، وبصورة عامة تبنت منظمة الأمم المتحدة ثلاثة آليات أساسية، وهي : التدخلات العسكرية التي تتولى السيطرة على مناطق إنتاج الموارد ، العقوبات الإقتصادية ضد المتحاربين ، إتفاقات تقاسم الإيرادات، رفع دعاوى قضائية ضد شركات الموارد أو الأفراد* المشتبه بهم في الإتجار بموارد النزاع ، وذلك من أجل تنفيذ عقوبات الأمم المتحدة وإعطائها المصداقية مستقبلا.[1]

وقد لعبت الأمم المتحدة دورا بارزا في إنهاء حروب الموارد في غرب إفريقيا، وخاصة في ليبيريا و سيراليون،[2] حيث أصدر مجلس الأمن قرار رقم 1306 في عام 2000 لحظر تصدير الماس السيراليوني إلى غاية إرساء نظام حكومي فعال[3]. فقد أكدت الجمعية العامة بأن الإتجار بالماس النزاعي مسألة تثير قلقا دوليا خطيرا و تحفز النزاعات المسلحة عبر تمكين الحركات المسلحة من شراء الأسلحة اللازمة للمعارك، وفي 13 مارس 2002، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار 56/263 الذي يمنع علانية الإتجار غير المشروع بالماس الخام باعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين .[4]

في مارس 2001 فرضت الأمم المتحدة حظرا أخر على تصدير الماس من ليبيريا، لأنه يمول الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون، إضافة إلى حظر السفر على كبار المسؤولين في ليبيريا وأسرهم ، وحظر

---

* في 24 أفريل 2006 حوكم البارون الهولندي غوس فان كوينهوفن Gaus Van Kouwenhoven وهو مدير شركة OTC للأخشاب أمام محكمة هولندية في لاهاي بتهمة إرتكاب جرائم حرب ضد الليبيريين ، وانتهاك حظر الأمم المتحدة على الأسلحة .

1 - Philipp le Billon , Eric Nicholls , "Ending ‘ Resource War ’: Revenue Sharing , Economic Sanction or Military Intervention ?" **. Internation Peacekeeping** ,Vol. 14 , N°.5 , November 2007 , USA , pp 615 – 616 .

2 - Bruno Hellendorff , **Op.Cit**, p13 .

3 - Philipp le Billon , Eric Nicholls , **Ending ‘ Resource War ’: Revenue Sharing , Economic Sanction or Military Intervention ?** . **Ibid** , p 620 .

4 - Global Witness , **For Few Dolars More : How Al Qaeda Mored in to the Diamond Trade** . **Op.Cit**, p7 .

إستيراد الأسلحة، إذ عدة ليبيريا منطقة التوتر التي تنشر عدوى العنف إلى باقي الدول المجاورة، ك: غينيا ، سيراليون ، وكوت ديفوار[1]. وفي ديسمبر 2003 أضافت منظمة الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 1521 لحظر مبيعات الأخشاب من أجل تضييق الخناق على الشبكة الإجرامية لتشارلز تايلور، [2] حيث أشار مجلس الأمن في تقريره النهائي في 22 ديسمبر 2003 الذي جاء في نصه : " إن مجلس الأمن (...) يحث حكومة ليبيريا على بسط سلطتها الكاملة ومراقبتها على المناطق المنتجة للأخشاب ، و إتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة عدم إستخدام إيرادات الحكومة من صناعة الأخشاب الليبيرية في تأجيج النزاعات أو إنتهاك قرارات المجلس بطريقة أخرى...." [3]

لقد واجهت الحكومة الليبيرية في البداية صعوبات معتبرة لتطبيق الحظر، إذ لم تكن الحكومة تمتلك الإمكانات اللازمة من أجل محاصرة الحركات المسلحة، كما أن هذه الأخيرة كانت تملك قدرات لوجيستيكية لا يستهان بها . [4]

وقد كان قرار مجلس الأمن رقم 788 في 19 نوفمبر 1992 ، الذي يقضي بفرض حصار شامل على جميع الأسلحة و المعدات العسكرية المتجهة إلى ليبيريا ، باستثناء تلك التي تذهب إلى بعثة الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا ، كما شاركت الأمم المتحدة في الإشراف على اتفاق كوتونو للسلام في 1993 ، وتلا ذلك قيام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم 866 في سبتمبر 1993 الذي يقضي بإنشاء بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام UNOMIL للعمل بالتعاون مع بعثة الجماعة الإقتصادية في تطبيق الإتفاق ومراقبة وقف إطلاق النار[5]. وقد مهد نشر بعثة الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا في ليبيريا في أوت 2003 الطريق أمام نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا UNMIL . والتي تم نشرها في أكتوبر 2005 للإشراف على تنفيذ إتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في 18 أوت 2004 من قبل الحكومة الليبيرية ، والفصائل المتحاربة الأخرى ، إضافة إلى الأحزاب السياسية الليبيرية ، ومنظمات المجتمع المدني ، تحت رعاية الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا .

وكانت مهمة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا UNMIL بموجب الفصل السابع من الميثاق الأممي بالإشراف على وقف إطلاق النار ، وضع وتنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ، توفير الأمن في المواقع الرئيسية ، حماية موظفي الأمم المتحدة والمدنيين الليبيريين المعرضين لخطر وشيك ، تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال حقوق الإنسان ؛ دعم إصلاح قطاع الأمن ، المساعدة في

1 - Lansana Gberie , **Op.Cit**, p 6 .
2 - Mary Kaldor , James Vincent , **Op.Cit**, p 17 .
3 - Global Witness , **Cautiosly Optimistic : The Case for Maintaining Senctions in Liberia . Op.Cit**, p 13 .
4 - **Idem** .

[5] – بدر حسن شافعي ، **مرجع سابق** ، ص : 222 .

بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد ، ودعم تنفيذ عملية السلام بما في ذلك تقديم المساعدة في الإنتخابات الوطنية التي أجريت في عام 2005 .[1]

أمّا في سيراليون فقد أصدر مجلس الأمن قرار رقم 1181 في 13 جولية 1998 لإرسال بعثة من قوات حفظ السلام للقيام بمهام حفظ السلام ومراقبة جهود بعثة الجماعة الإقتصادية، كما شاركت الأمم المتحدة في إتفاق لومي، وبعدها مباشرة تم إحلال قوات حفظ السلام الدولية محل قوات الجماعة ، بناءا على قرار مجلس الأمن رقم 1270 الصادر في 12 أكتوبر 1999. تضمنت هذه القوة 12 ألف جندي و 250 مراقب، ثم تم إضافة 17 ألف جندي بعد تنامي الهجمات المضادة للمتمردين السيراليونيين ضد قوات البعثة . حرصت هذه الأخيرة بشكل كبير على تطبيق الحظر الأممي و محاصرة تجار الأسلحة و الموارد، كما تولت تنظيم إنتخابات في عام 2002 .[2] حيث إستخدمت الأمم المتحدة نهجا ذا شقين لتعزيز الديموقراطية و بناء السلام، يندرج ضمن الإطار الأوسع لإعادة الإعمار بعد إنتهاء النزاع، و لتحقيق هذا الغرض نسقت نشاطاتها مع وكالات دولية و برامج أممية عديدة، منها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة التنمية الدولية، إلى جانب أكثر من 60 وكالة للمعونة والمنظمات غير الحكومية.[3]

أما في كوت ديفوار، ونتيجة لإمتداد الأزمة الليبيرية إلى الأراضي الإيفوارية ، أجبر مجلس الأمن على فرض حظر آخر على شراء الماس الإيفواري بعد إصدار قرار 1643 لأنه يساهم في تسليح و تجنيد المرتزقة[4] و حتى الحركات المسلحة في الدول الإقليمية مثل ليبيريا.

سبّب هذا الحظر سخط الفواعل النزاعية و المتمردين حتى قاد إلى مواجهات عنيفة ضد قوات البعثة الأممية في جانفي و ماي عام 2006 ، و نتيجة لذلك قام مجلس الأمن بتجديد الحظر المفروض على توريد الأسلحة ، وقيود السفر، وتجميد الأصول. أما في الجانب العسكري فقد سعت الأمم المتحدة لإحلال الأمن في المنطقة عبر إرسال بعثات حفظ السلام لمناطق النزاع ، بالتعاون مع بعثات الإيكواس. [5]

1- Joachim A.Koops , Norrie Macqueen ,**United Nations Peacekeeping Operations** ,Oxford University Press , UK , 2015, p 703 .

[2] – بدر حسن شافعي ، **مرجع سابق** ، ص ص: 268 – 272 .

3 - Marcella Macauley , **International Actors and Democracy Pronotion in Post- Conflict Sierra Leone : Time for Stoch – Taking** . (in : Zack Williams , **When the State Fails : Studies on Intervention the Serra leone Civil War) .** Ploto Press , London , UK , 2012 , p34 .

4 - Bruno Hellendorff , **Op.Cit**, p13 .

5 - Global Witness , **Cautiosly Optimistic : The Case for Maintaining Senctions in Liberia . Op.Cit**, p 12 .

المطلب الثاني: مسار كيمبرلي

تعد جنوب إفريقيا من أوّل الدّول المؤسسة لمسار كمبرلي في محاولة منها لمكافحة " ماس النزاع"، ويعتبر من أهم الإستجابات الدولية لمكافحة إقتصاد الحرب[1]. ففي ماي 2000 إجتمع كل من البلدان المنتجة ، وممثلوا صناعة الماس والمجتمع المدني بدعوة من قبل حكومة جنوب إفريقيا لمناقشة مسألة النزاع و الماس وما يمكن فعله بشأنها ، حيث جرت مناقشات في بلدة كيمبرلي المركز التاريخي لصناعة الماس بدعم من الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أفضت إلى توقيع إعلان إنترلاكن Interlaken Declaration بعد ذلك بعامين، حيث تم وضع مخطط لإصدار شهادات منشأ الماس المستورد و المصدر، وتبني التشريعات الوطنية اللازمة لمحاربة النشاطات غير الشرعية.[2]

يهدف مسار كيمبرلي إلى إستبعاد الماس الممول للنزاعات من الأسواق الدولية ومنع الحروب التي تتغذى على الماس[3]. تتفق الجهود المبذولة لمكافحة تهريب الماس مع أهداف نظام كيمبرلي للتوثيق الذي يسعى لوقف تدفق الماس المستخدم من قبل جماعات المتمردين لتمويل نزاعاتها في غرب إفريقيا. إنّ تدابير كمبرلي لا تساهم في وقف تمويل المتمردين فقط، بل قد تساعد على تعزيز الخزينة العمومية عن طريق رفع إيرادات الضرائب المفروضة على التجارة الرسمية للماس، وترسيخ التنمية الإقتصادية، وإستقطاب إستثمارات أجنبية أكثر[4]، فبالرغم من أن مسار كيمبرلي لا يمكنه وقف النزاع تماما إلا أن بإمكانه إلى حد ما منع حركات التمرد في المستقبل من إستخدام الماس وتمويل أنشطتها ، كما يمكنه في بعض الحالات منعهم من النمو خارج المعارضة المسلحة[5].

يعتمد نجاح هذا المسار إلى حد كبير على إجراءات المشاركين فيه، ويتطلب عدة شروط يجب على المشاركين الإلتزام بها، حيث يتم إدراج هذه المتطلبات من قبل المشاركين وتدوينها في تشريعاتهم الوطنية، فكل طرف في مسار كمبرلي مسؤول مسؤولية مطلقة على تعزيز الرقابة الحكومية لإستغلال الماس الخام أو الإتجار به على أراضيه [6]، ومن دون شك تواجه العديد من البلدان صعوبات في الوفاء بهذه المتطلبات سواء كانت بلدانا مصدرة أو مستوردة ، و ذلك نتيجة سهولة نقل الماس عبر الحدود وتسويقه ، كما يسهل إستيراده من قبل البلدان التي لا تفي بمتطلبات وثائق المنشأ [7]، حيث يحتاج مسار كيمبرلي

1 - Lansana Gberie , **Op.Cit**, p 13.
2 - Philipp le Billon , **Natural resource Type and Conflict Termination Initiatives** . **Op.Cit**, p 11.
3 - Global Witness , **Return of the Blood Diamond : the Deaaly Race to Control Zimbabwe's New – Found Diamond Wealth** . Global Witness , London , UK , 2010 , p 5 .
4- Boaz Hisch , **Op.Cit,** 2010 , p 1
5 - Steven Van Bocksted , Koen Vlassenroot , **Op.Cit**, p 81.
6 - **Ibid** , p 89.
7 - Boaz Hisch , **Ibid** , p 5 .

إلى وضع ميكانيزمات ردعية صارمة لإيقاف المشاركين الذين لا يمتثلون لهذا المخطط، كما يجب أن لا تقتصر العقوبات على جماعات المتمردين، بل يجب أن تشمل أيضا الحكومات الداخلية ، والتي تشارك في هذا النمط من النشاطات غير الشرعية.[1]

ومن الناحية العملية فإن نظام إصدار شهادات التصدير والإستيراد يفرض على المشاركين تقديم شهادات منشأ الماس الخام ووضع ضوابط لمنع " الماس الممول للنزاعات " من الدخول إلى البلد ، ونشر إحصاءات الإنتاج و الإتجار [2]، لقد نفذّت هذه الإجراءات المعرروفة بإسم : " نظام كيمبرلي لإصدار الشهادات " في عام 2003 ، وقد تيسر تنفيذ هذا المسار بفضل التعاون بين الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك شركات الماس والرابطات الصناعية والمنظمات غير الحكومية ، إنّ نظام إصدار الشهادات KPs هو إطار عالمي تدعمه تشريعات وطنية صارمة ، ينظم تصدير و إستيراد الماس الخام ، ولإكتساب العضوية في هذا النظام يجب على أي بلد أن يقدم أدلة على أن تشريعاتها تتضمن لوائح و قواعد و إجراءات وممارسات قوية لمراقبة إنتاج الماس الخام و الإتجار به [3] فالبلدان التي تتعهد تتعهد نظام KPs لرصد التعدين الداخلي والإتجار بالماس الخام ، تقدّم إحصاءات عن إنتاج الماس وصادراته وارداته ، و تلتزم بمختلف المتطلبات و المسؤوليات المنصوص عليها في نظام الشهادات ، و تقوم كل دولة عضو بتصميم وإصدار شهادة كيمبرلي الخاصة بها ، وهي عملية تشرف عليها الوكالة الحكومية المسؤولة عن مسائل كيمبرلي ، وعلى الرغم من أنّ الوكالات الحكومية تختلف من بلد إلى آخر إلاّ أنّ هذا النوع من الشهادات عادة ما تشرف عليها الوزارات المسؤولة عن الجمارك والتجار والموارد المعدنية أو التمويل[4].

وعادة ما يتم الإتجار بالماس الخام في الطرود (أو الشحنات) التي تحتوي على عدد من الأحجار الفردية ، وقبل أن يتم تصدير الطّرد من بلد المنشأ ، يجب أن يحمل شهادة كيمبرلي ، و إذا تم تصدير الطرد بطريقة ما بدون شهادة المسار ، وجب على مسؤولي الجمارك في الدّولة العضو مصادرتها .[5]

1 - Hinrich BöLL Stiftung , **Op.Cit**, p 4 .
2 - Bruno Hellendorff , **Op.Cit**, p15 .
3 - J. Andrew Grant , **The Kimberly Process at ten: Reflections on a decade of efforts to end the trade in conflict diamonds** . (in : P. Lujala , S. A Rusted , High-Value Natural Resources and P ost – conflict Peacebuilding) , Earthscan , London , UK , 2012 , p 159.
4- J. Andrew Grant , **Op.Cit**, p 163 .
5 - **Ibid** , p 164 .

لقد دعم مسار كيمبرلي نظم العقوبات بتعبئة الصناعة والحكومات الرئيسية لدعم إصلاحات تجارة الماس من خلال الحملات العامة والمفاوضات الدولية بشأن شهادات المنشأ والإجراءات التشريعية [1].

ففي الفترة الممتدة من (2003 إلى 2006) إستولى الإتحاد الأوروبي على شحنات من الماس الخام بلغت قيمتها حوالي 1.5 مليون دولار ، وبما أن مخالفة نظام الشهادات (والرسوم الجنائية اللاحقة) هي قضايا داخلية فإن حالات قليلة يتم الإعلان عنها ، غير أنه في عام 2008 بدأ الفريق العامل المعني بالرصد التابع للمكتب العام لكيمبرلي مناقشة قيام الدول الأعضاء بالإبلاغ عن جميع إنتهاكات نظام الشهادات لأمانة كيمبرلي [2]، و تعتمد الخطة على إتخاذ القرارات بتوافق الآراء مما يعني في كثير من الأحيان التقدم البطيء أو التقاعس عن العمل في القضايا الرئيسية .

و إبتداء من 2010 شارك في عملية كيمبرلي 75 حكومة [3]، وفي جوان من نفس السنة كانت تعقد دورة إستثنائية خاصة بغرب إفريقيا في الإجتماع الدوري ل KPs في القدس ، وقد وصفت هذه العملية بأنها لتوضيح علاقات العمل البناءة التي يمكن أن تنشأ بين الأطراف الثلاثة التي تتألف منها إتفاقية كيمبرلي : الحكومة ، المجتمع المدني ، والصناعة ، وتلك الدورة كانت نتاجا لحوارات وطنية متعددة لأصحاب المصالح ، حيث نظمت جماعات مدنية مشتركة من أربعة بلدان في غرب إفريقيا هي : سيراليون ، غينيا ، كوت ديفوار ، و ليبيريا بدعم مالي من مشروع حقوق الملكية وتنمية الماس الحرفي DPDDA التابع لوكالة التنمية الدولية USAID التابعة للولايات المتحدة ، و بمساعدة تقنية من الشراكة الإفريقية الكندية حوارات وطنية بشأن تهريب الماس دعما لجهود منع تهريب الماس خاصة منع دخول الماس الإيفواري إلى السوق السوداء ، فبالرغم من الحظر المفروض على تصدير الماس في كوت ديفوار إلا أنّ 100% من الماس المنتج في كوت ديفوار يتم تهريبه من البلد ، ثم يتم إدخاله في سلسلة توريد الماس . وقد أكدت الأمم المتحدة ، ونظام مسار كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ والجهات الفاعلة في بلدان إتحاد نهر مانو (غينيا ، سيراليون ، كوت ديفوار ، ليبيريا) ، أن تهريب الماس في المنطقة يشكل أولوية بالنسبة لهم .[4]

ففي حالة سيراليون يعد إنشاء نظام حكومي دولي لإصدار الشهادات للماس الخام في المقام الأول إنتصارا للجهات الفاعلة في بناء السلام [5]. وبالرغم من محدودية مواردها وحاجتها إلى الإعتماد على

1 - Philippe le Billon , **Diamond Wars ? Conflict Diamond and Geographies of Resorce Wars** . **Op.Cit**, p 364 .
2 - J. Andrew Grant , **Ibid** , p 164 .
3 - Global Witness , **Return of the Blood Diamond : the Deaaly Race to Control Zimbabwe's New – Found Diamond Wealth** . **Ibid** , p 5 .
4 - Boaz Hisch , **Ibid** , pp 5 - 12 .
5 - Bruno Hellendorff , **Ibid** , p15 .

الأمم المتحدة من أجل إحلال الأمن ، إلا أنها أرادت أن تثبت للدول المانحة ووكالات الإغاثة الدولية أن حكومتها ملتزمة بتعزيز الإدارة العامة ، لاسيما في قطاع الماس ، و قد سمحت العضوية في إتفاقية كيمبرلي لسيراليون بتحقيق هذا الهدف ، ومع إنتهاء الحرب الأهلية عام 2001 قامت سيراليون بتصدير 222.521 قيراط من الماس الخام ، وفي عام 2003 – والذي شكل السنة الأولى لمشاركتها في مسار كيمبرلي – زادت صادرات الماس بأكثر من الضعف ، وبلغ مجموعها 506.674 قيراط ، ومن عام 2004 إلى 2007 إرتفعت صادرات الماس السنوية إلى نطاق يتراوح ما بين 600000 و 700000 قيراط بقيمة تتراوح بين 125 و 142 مليون دولار .[1]

المطلب الثالث: مبادرات المنظمات غير الحكومية الدولية

لقد شكلت مشاركة المنظمات الإنسانية – خاصة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية – عاملا أساسيا في عملية السلام ، وقد طورت الأجهزة الحكومية الدولية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية طريقة جديدة للتدخل إستنادا إلى إستراتيجيات إنمائية من أجل نبذ العنف في المنطقة [2]، كما شارك عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية في الجهود الرامية إلى وقف جميع التجارة غير المشروعة للمعادن الصلبة ولا سيما الماس ، وتتمثل المصلحة الرئيسية لهذه المنظمات غير الحكومية في ضمان عدم إستمرارية تشجيع هذه الموارد على الوحشية ، لأن آثار التهريب وغسيل الأموال تؤدي إلى زيادة قتل وتشويه المدنيين الأبرياء في هذه البلدان ، وقد تصدّر هذا الموقف منظمة غلوبال ويتنس البريطانية **Global Witness** ففي ديسمبر 1998 بدأت المنظمة في نشر تقاريرها والتي تبعتها حملات إعلامية فعالة حظيت بإهتمام عالمي .[3]

وفي أكتوبر 1999 كثفت **Global Witness** أنشطتها الإعلامية من خلال تضافر جهودها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى بإطلاق منظمة تعرف باسم Fatal Transction (المعاملة القاتلة) ، وكان أول عمل لهذه المنظمة هو توزيع المعلومات على تجار تجزئة المجوهرات بشأن مسألة الماس الممول للنزاعات .

وقد برز دور المنظمات غير الحكومية الدولية في نزاعات غرب إفرقيا بصورة أكثر وضوحا بتحول نشاطاتها من المساعدات الإنسانية الرامية لبناء وتطوير ، وتنمية تلك البلدان إلى تقديم مساعدات إغاثة

1- J. Andrew Grant , **Op.Cit**, p 168 .
2 - Richard Bowd , Annie Barbara Chikwanha , **Understanding Africa's Contemporary Conflict : Origins ,Challenges and Peacebuilding** . Institute for Security Studes , Addis Ababa , Ethiopia , 2010 , PP 37-48 .
3 - Abiodun Alao **, Natural Resources and tee Dynamics of Conflict in West Africa** . **Op.Cit**, p 143 .

تهدف إلى التخفيف من آثار الحرب والدمار[1] . إلى جانب الدعوة إلى إتباع أسلوب المفاوضات في حل النزاعات . ففي فيفري عام 1999 بدأت بعض منظمات حقوق الإنسان في سيراليون مثلا حملة لدعوة كل أطراف النزاع للمشاركة في محادثات السلام المستقبلية والتفكير في إقامة لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة .[2]

وفي جانفي 2000 قامت منظمة غير حكومية دولية أخرى بعقد شراكة عرفت بالشراكة الإفريقية الكندية ، حيث دعت إلى إجراء إستعراض شامل لأنظمة تجارة الماس ، وركزت خاصة على دور الماس في النزاع في سيراليون ، وإتهمت الصناعة الدولية بتشجيع التجارة في الأحجار الكريمة المهربة.

أمّا في أفريل 2000 فقد أطلقت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الأوروبية حملة توعية عامة بشأن الدور الذي يمكن أن يؤديه الماس في النزاع ، وتزعم المنظمات غير الحكومية أن تجارة الماس بين عامي 1991و1999 قد حققت للجبهة الثورية المتحدة 200 مليون دولار سنويا .[3]

1 – سمر محمد حسين ، **دور المحكمة الخاصة لسيراليون في تحقيق العدالة الإنتقالية** . المكتب العربي للمعارف ، مصر ، 2015 ، ص 99 .

2– بول جيمس آلن ، **لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية : العلاقة الأساسية** . المركز الدولي للعدالة الإنتقالية ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2004 ، ص 12.

3 - Abiodun Alao **, Natural Resources and tee Dynamics of Conflict in West Africa** . **Ibid** , p 144 .

الخـــاتمة

خاتمة

من خلال هذه الدراسة، التي تتمحور حول دراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية و النزاعات المسلحة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تساهم الموارد الطبيعية في إندلاع النزاعات المسلحة في غرب إفريقيا، وفي إفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة عبر آلتين:

أولا: **الأثر المؤسساتي** : تساعد الموارد الطبيعية على تخريب مؤسسات دولة مابعد الإستقلال عن طريق خلق أنظمة فاسدة و مؤسسات هشة ؛ فالموارد الطبيعية تحقق أعلى مستويات الفساد والإنخفاض في معدلات النمو . فغالبا ما تؤدي إلى فساد مؤسسات الدولة وعدم الكفاءة الإقتصادية والحكم الإستبدادي ، والطابع الريعي نتيجة تبعية الدولة لتلك الموارد . وهذا بالنتيجة يؤدي إلى مستويات عالية من عدم المساواة في الدخل و التهميش والذي يساهم في إنتشار السخط بين الجماعات المحلية المهمشة نتيجة تزايد الهوة بين الفئات في المجتمع الواحد ، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى نشوب النزاعات المسلحة والتي تكون الموارد فيها المحرك الأساسي إذ يسعى كل الأطراف المتنازعة للحصول عليها .

الأثر النخبوي : وتعكس حروب الموارد ما يسمى " بخصخصة الدولة " فهي تساعد على تمويل النخب الفاسدة ، و تنتج أنظمة ناهبة والذي يسمح للنخب (السياسية ، العسكرية ، أو الإقتصادية) بالإستفادة قدر الإمكان من نهب الموارد من خلال هذه الحروب . وغالبا ما ترتبط الشبكات الزبائنية بين الحكومة وأتباعها بقطاع الموارد ، عبر تقديم المكافآة إلى الدوائر المقربة والمؤيدين ، كما يمكن لهذه الإيرادات من الموارد توسيع هذه الدائرة الزبائنية بما يخدم مصالح الأطراف . كما تساعد على بناء آلة عسكرية قوية قمعية تساهم في عسكرة المجتمع .

وقد وجد الباحثون أن ثمة علاقة وطيدة بين نشوب النزاعات المسلحة و إمتلاك الدول للموارد الأولية ، وهذا ما لاحظناه في العديد من الحالات التي تم التطرق إليها من خلال دراستنا كسيراليون ، ليبيريا ، كوت ديفوار ، الكونغو ، أنغولا . وغيرها من الدول التي تأثرة بلعنة الموارد نتيجة سوء إستخدامها من طرف النخب في الدولة .

ثانيا: تساعد الموارد الطبيعية على تمويل الفواعل العنيفة المسلحة ، وتخلق الحركات المناوئة و لوردات الحرب و المليشيات التي تسعى إلى زيادة الإغتناء الشخصي و مضاعفة المكاسب ، وهذا هو الذي قام به أغلب أمراء الحروب خاصة تايلور . فتلك الموارد تمثل الدافع والفرصة للجماعات المسلحة التي تسعى للحصول عليها للإستمرار في حربها . كما ساهم تحالف تلك الجماعات المتمردة مع فواعل خارجية إلى زيادة العنف في أغلب الأحيان دون النظر إلى عواقب أطماعهم . فإنتشار الموارد القابلة للنهب والتي يسهل إستخراجها وتهريبيها من قبل الحركات المسلحة غالبا ما تؤدي إلى حروب طويلة الأجل وممولة ذاتيا ما يسمح بإستمرار العنف وهذا ما سبّبه ماس الطمي خاصة في سيراليون . وبالتالي فالموارد

خاتمة

الطبيعية لا تقود إلى إندلاع الحروب فقط وإنما تؤدي إلى حروب طويلة تغذيها عائدات بيع تلك الموارد . ويعد هذا من أهم العراقيل التي يواجهها المجتمع الدولي في محاولته حل تلك النزاعات .

تؤثر الموارد الطبيعية على مدة النزاعات المسلحة و شدتها، من خلال الآليات التالية:

أولا: تستقطب الموارد الطبيعية الفواعل الخارجية الدولية أو الاقليمية، سواء تعلق الأمر بالدول أو الشركات المتعددة الجنسيات أو المنظمات الدولية ، الأمر الذي يضاعف من تعقيد النزاعات و يشجع على التدخلات الخارجية في صورة دعم غير مباشر كبيع الأسلحة و التمويل أو دعم مباشر. فقد ساهم العامل الخارجي بدرجة كبيرة في تعميق النزاع حول تلك الموارد لا سيما في ظل تنامي الطلب العالمي عليها .

ثانيا: تساعد الثروات الطبيعية على تمويل القتال و تحول دون توقيع معاهدات السلام، فتخوّف الفواعل النزاعية من فقدان مكاسب الحرب يجعلها ترفض إتفاقيات السلام، خاصة تلك التي لا تخدم مصالحها. و يجعل الإستمرار في الإتجار غير المشروع بتلك المواد الأمر صعبا في محاولة إيجاد ميكانيزمات التسوية المناسبة ويرجع ذلك أساسا إلى طبيعة تلك الموارد في حد ذاتها فهي سهلت التهريب والنقل ما يجعل تعقّبها أمرا صعبا إضافة إلى تورط العديد من الفواعل سواء في عمليات التهريب أو الإتجار ، فالطلب على تلك الموارد أدى إلى تحفيز الأطراف المتنازعة أكثر للنهب .

الملحق الأول : خريطة رقم 1 : خريطة توزيع الموارد في القارة الإفريقية

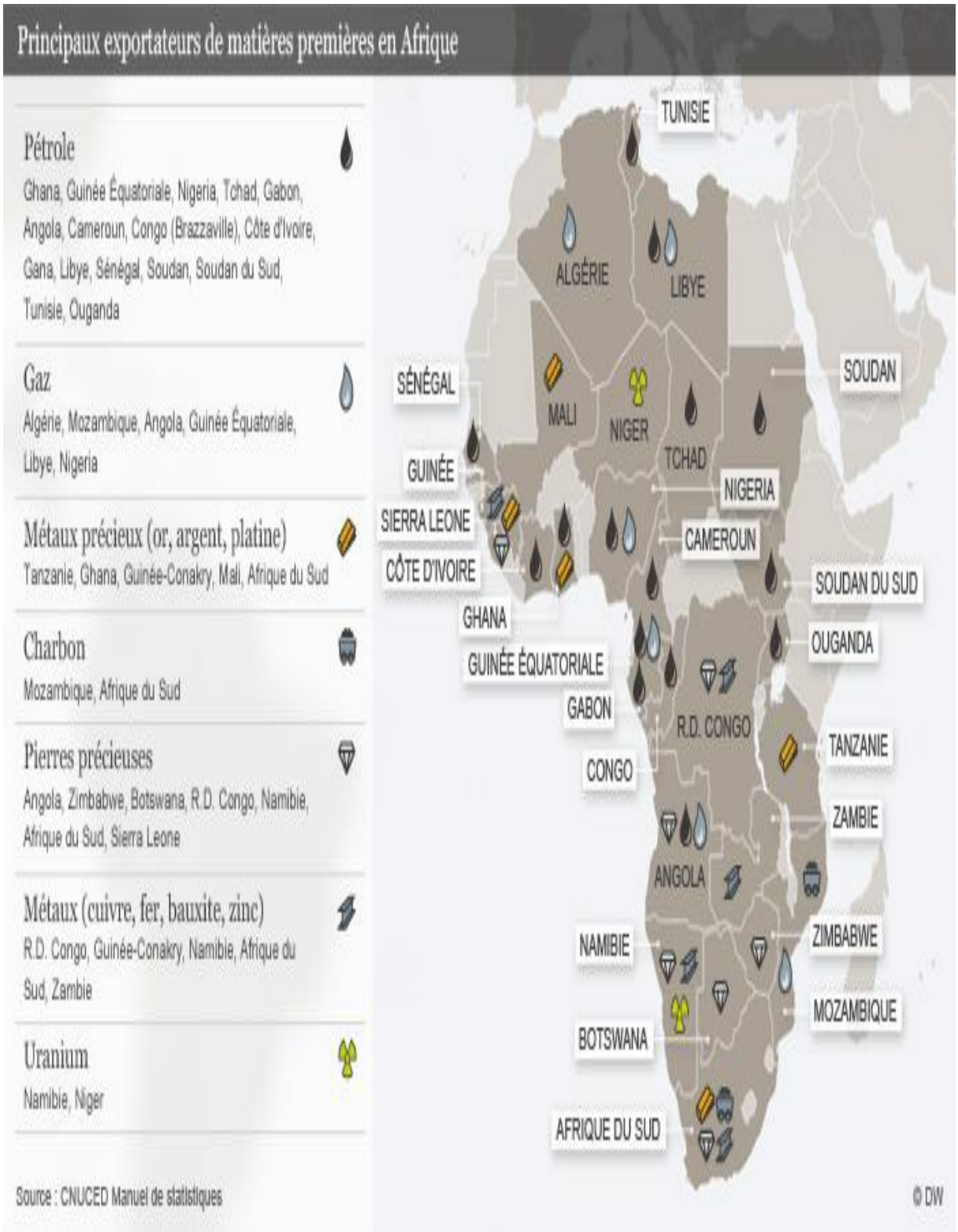

الملحق الثاني : خريطة رقم 2 : خريطة دول غرب إفريقيا

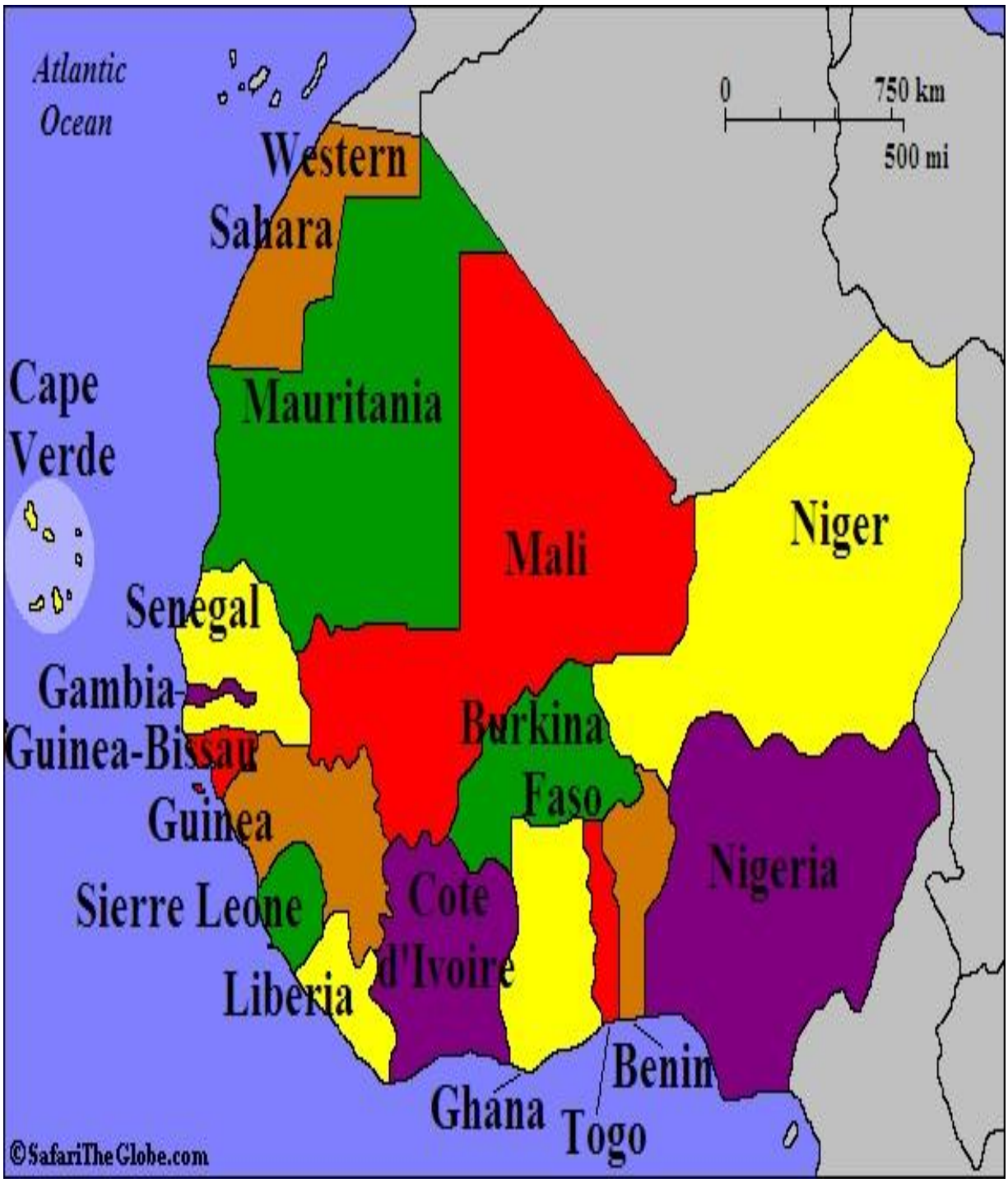

الملحق الثالث :الخريطة رقم : 3 : خريطة توزيع الموارد الطبيعية و النزاعات المسلحة في إقليم غرب إفريقيا

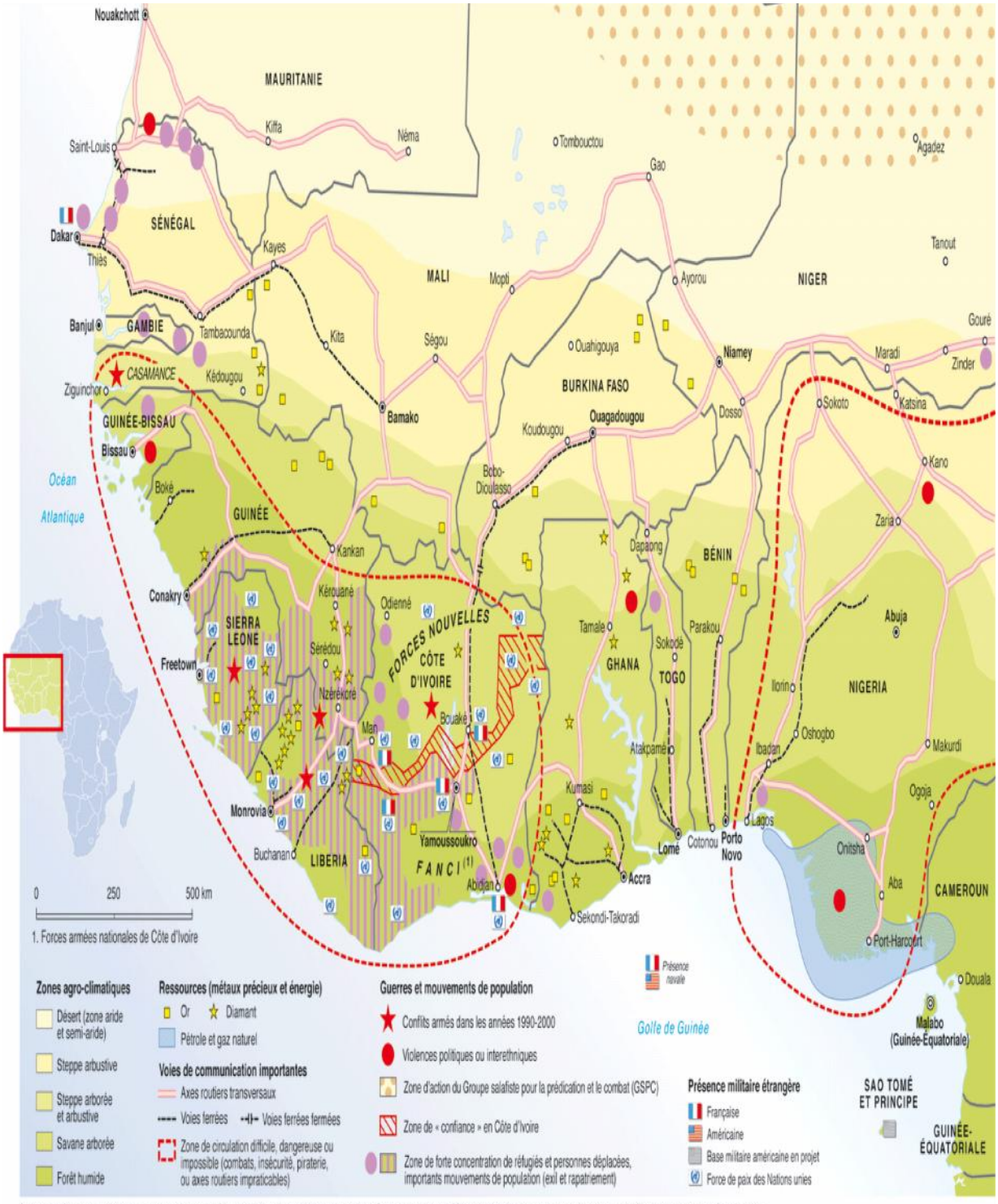

Sources : Haut-Commissariat des Nations unies pour les réfugiés (UNHCR) ; *World Refugee Survey 2003 et 2004*, United States Committee for Refugees (USCR) ; Programme des Nations unies pour le développement (PNUD) ; ministère français des affaires étrangères, ministère français de la défense ; la Croix-Rouge ; Norwegian Refugee Council, Genève ; Bureau de coordination des Nations unies pour les affaires humanitaires (UNOCHA), New York ; *Strategic Survey 2003/4*, International Institute for Strategic Studies (IISS), Londres.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

I – المراجع باللغة العربية :

1-الكتب :

1. بورتيوس(توم)، **بريطانيا في إفريقيا** . (تر: عثمان الجبالي المثلوثي) ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، لبنان ، 2009 .
2. حسن شافعي (بدر) ، **تسوية الصراعات في إفريقيا : نموذج الإيكواس** . دار النشر للجامعات ، مصر ، 2009.
3. دورتي جيمس ، روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** . (تر : وليد عبد الحي) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1985 .
4. كلير (مايكل) ، **الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية** .(تر:عدنان حسن)، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2002.
5. محمد حسين (سمر)، **دور المحكمة الخاصة لسيراليون في تحقيق العدالة الإنتقالية** . المكتب العربي للمعارف ، مصر ، 2015 .

2- المقالات :

1. زراولية فوزية، **"النزاعات الداخلية في إفريقيا جنوب الصحراء: جدلية وفرة الموارد" ، مجلة** جيوبوليتيكا، العدد الثالث، سبتمبر 2015

3 – الموسوعات :

1. آدو بواهن ألبير ، **تاريخ إفريقيا العام ، المجلد السابع** . منظمة اليونيسكو ، بيروت ، لبنان ، 1990.
2. الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة** (ج2) . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1979.

4 – التقارير:

1. جيمس آلن (بول) ، **لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية : العلاقة** الأساسية . المركز الدولي للعدالة الإنتقالية ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2004 .

5 – الدراسات غير المنشورة :

1. زراولية فوزية، " **البعد الاقتصادي للنزاعات الداخلية في إفريقيا السوداء بعد الحرب الباردة: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2017 .

II المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب :

1. A.Koops Joachim, Norrie Macqueen ,**United Nations Peacekeeping Operations** ,Oxford University Press , UK , 2015.
2. Alao Abiodun , **Natural Resources and Conflict in Africa : The Tragedy of Endowment** . University of Rochester Press , USA , 2007 .
3. Ballentine Karen , Heiko Nitzschke **, Profiting from Peace : Managing the Resource Dimension of Civil War** . International Peace Academy , USA , 2005.
4. Ballentine Karen, Jake Sherman , **The Politic Economy of Armed Conflict : Beyond Geed and Grievance** , Lynne Rienner Publishers ,USA , 2003 .
5. Bannon Ian , Paul Coullier (eds) , **Natural Resources and Violent Conflict : Options and Actions** , The World Bank , Washington D.C , USA , 2003
6. H. Barma Naazmen, Kai Kaiser , **Rent to Reches ? : The Political Economy of Natural Resource – led Devlopment** . The Warld Bank , Washington DC ,USA , 2012 .
7. Jaye Thomas , Dauda Garuba , Stella Amadi (eds)**, ECWAS and the Dynamics of Conflict and Peace Building** . CODESRIA , Dakar , Senegal , 2011.
8. Lujala .P, S. A Rusted (eds) , **High-Value Natural Resources and Post – conflict Peacebuilding** , Earthscan , London , UK , 2012

9. Marc Alexandre , Neelam Verjee , Stephen Mogaka , **the Challenge of Stability and Security in West Africa .** International Bank for Reconstruction and Development , Washengton, D.C , USA , 2015 .
10. Williams Zack (eds), **When the State Fails : Studies on Intervention the Serra leone Civil War .** Ploto Press , London , UK , 2012 .

2- المقالات :

1. Annan Nancy , " Violent Conflict and Civil Strife in West Africa: Causes ,Challenges , and Prospects" .**Stability : Jornal of Security & Development** , 2014.
2. Bujna Abdalla , **African Conflicts : ther Causes and ther Political and Social Environment .** DPMF Occasional Paper , N. 4 , Ethiopia , 2002.
3. Bellows Jhon , Edward Migule ," War and Local Collective Action in Sierra leone" . **Journal of Public Economics** , USA , 2009
4. C. Anyanwer John , **Economic and Political Causes of Civil Wars in Africa : som Ecometric Results** , Economic Research Papers ,N°. 73 , Decemer 2002.
5. Collier Paul , Anke Hoeffler , **Greed and Grivance in Civil War** . Oxford University , UK , 2004 .
6. Gberie Lansana , **L'Afrique de l'Ouest Entre Pierres et étincelle : l'Économie Politique des Diamants et la Déstabilisation Régional .** International Peace Information Service , DOC n°.9 , Canada ,2003.
7. Hellendorff Bruno , **Ressources Naturalles , Conflict et Construction de la Paix en Afrique de l'Ouest** . GRIP , Bruxelles , N 07 , 2012 .
8. Hugon Philippe , **LE Role des Ressources Naturelles dans les Conflits Armes Africains**. CAIRN, Hérodot,2009/3 n°.134 ,2009.
9. Ikelegbe Augustine ,"The Economy of Conflict in The Oil Rich Niger Delta Region of Nigeria" . **Nordic Jornal of Affrican Studies** ,Vol.14, N°.2 , 2005 .
10. le Billon Philippe," Diamond Wars ? Conflict Diamond and Geographies of Resource Wars" . **Annals of the Association of American Geographes** ,Vol.98, N°.2 ,UK , 2008 .
11. _____,"The Geopolitical Economy of Resources war **". Geopolitics** ,Vol. 9, N°.1 , UK , 2004 .
12. _____ ,**The political Ecology of Resourcees war :Natural Resource and Armed conflicts .** Political Geography , oxford UK, 2001.

13._____ , **Natural resource Type and Conflict Termination Initiatives** . Colombia International 70 , UK , 2009 .
14._____ , Eric Nicholls , "Ending ‘ Resource War ’: Revenue Sharing , Economic Sanction or Military Intervention ? **". Internation Peacekeeping** ,Vol. 14 , N°.5 , USA , November 2007 .
15. Malachy C. Eze , "The Political Economy of Conflict Resolution in a Natural Resource Economy : The Case of Nigeria’s Niger Delta" . **African Jornal of Political Science and International Relation** ,Vol.5 , N°.3 , 2011 .
16. Marchuk Iryna , "Confronting Blood Dimonds in Sierra leone : the Trial of Charls Taylor" . **Yal Journal of International Affairs** , Danmark , 2009 .
17. Montague Dena, "The Business of War and The Prospects for Peace in Sierra Leon" , The **Brown Journal of World Affaire** , Vol. 9 , N°.1 , USA , 2002 .
18. Paivl Lujala , Nils petter Gleditsch , Elisabet Gilmore **,"** A Diamond Curse?Civil War A Lootabel Resource" . **Journal of Conflict Resolution** , vol. 49 , N .4 , August 2005 .
19. Serfati Claud , "Economies de Guerre et Ressources Naturelles : les Visages de la Mondialisation" . **Annuaire Suise de Politique de developpement** , Geneva , vol. 25, N. 22 , 2006.
20. Van Bockstal Steven, Koen Vlassenroot , "From Conflict To Development Diamond :The Kimberly Prosses and African’s Artisanal Diamond Mines" .**Studia Diplomatica** ,Vol. 9 , N°.2 , Belgium , 2009.

3- التقارير والأوراق البحثية :

1. Basedau Mttais , Tim C.Wegenast, **Oil and Diamond as Caurses of Civil War in Sub-Saharan Africa .** Colombia International , USA, 2009.
2. BöLL Stiftung Hinrich , **Natural Resource and Conflict** . the Green Political Foundation , Berlin , Germany , 2008 .
3. Bowd Richard , Annie Barbara Chikwanha , **Understanding Africa’s Contemporary Conflict : Origins ,Challenges and Peacebuilding** . Institute for Security Studes , Addis Ababa , Ethiopia , 2010.
4. Nicholas Okai , Frank Okyere (eds) , **Mediating Conflict in West Africa** . KAIPTC , Accra , Ghana , December 2014.
5. Club du Sahel et de L’Afrique de L’Ouest , **L’Afrique de L’Ouest : une Région en Mouvement , une Région en Mutation , une Région en Voie d’Intégration** . CSAO , Paris , Françe , 2007 .

6. David Zoummenou Dossou, Reine Sylvie Loua , **Conrronting Complex Political Crises in West Africa** . ISS Paper 230 , Pretoria , South Africa, Decmber 2011.
7. Davis Mike , **Why Should Mediators Consider the Economic demensions of Conflicts?** . HD Background peper , centre for Humanitarian dialogue , geneva , 2009.
8. De Koning Ruben, **Resource – Conflict Links in Sierra Lione and the Democratic Repoublic of Congo .** SIPRI , N°2/2008 , Sweden , October 2008 .
9. Dupuy Kendra , Julian Detzel , **Appeasing the Warlds : Power – Sharing Agreement in Liberia** . CSCW Policy Brief , Oslo , Norway , 2008
10. G.Marshel Monty. **Conflict Trend in Africa 1946 – 2004** . Africa Conflict Prevention Pool (ACPP) , United Kingdom , 2006.
11. Global Witness , **Return of the Blood Diamond : the Deaaly Race to Control Zimbabwe's New – Found Diamond Wealth** . Global Witness , London , UK , 2010 .
12. _____ , **Diamond , Sierra leone , A War Criminal and A Super Model** . Global Witness , Washington DC , USA , 2010 .
13. _____ , **For Few Dolars More : How Al Qaeda Mored in to the Diamond Trade** . Global Witness , London , UK , 2003 .
14. _____ , **Against The People , For The Resources** . Global Witness , London , UK , 2003 .
15. _____ , **Cautiosly Optimistic : The Case for Maintaining Senctions in Liberia** . Global Witness , UK , 2006 .
16. Guesenet Lena , Marie Muller , Jolien Schure , **Natural Resources in Côte d'Ivoir : Fostering Crisis or Peace ? the Cocoa , Diamond , Gold and Oil Sectors .** Bonn International Center for Conversion , Germany , 2009 .
17. Hisch Boaz , **Diamants sons Frontières : une Évaluation de la Contrebande des Diamants et de la Mise en æuvre du Systèm de Certification du Processus de Kimberley en Afrique de l'Ouest** . un Rapport à la Plémiere 2010 du SCPK , Jeruslem , Israel , 2010 .
18. Kaldor Mary , James Vincent , **Evaluation of UNDP Assistance to Conflict – Affected Countries : Sierra lione** . UNDP , New Yourk , USA , 2006 .
19. May Channig ,**Transnnational Crime and The Developing World .Global Financial Integrity** ,Whashington ,D.C, USA , 2017 .
20. Newsom Chris ,**Conflict in The Niger Delta : Mor than a Local Affair** .United States Institute of Peace ,Washington DC,USA , 2011 .

21. Nicholson Tinsley , **Liberia : the long Road to Recovery .** Strategy Research Project , US Army College , USA , 2004 .
22. Samset Ingrid , **Ntural Resource Wealth, Conflict ,and Peacebuilding** .the Graduate Centre,New Yourk , 2009 .
23. Unated Nations , **Twenty Fifth Progress Report of the Secretary – General on the Unated Nations Mission in Liberia .** Unated Nations , New Yourk , USA , February 2013 .
24. United States Institute of Peace , **Natural Resource Conflict , and Conflict Resolution .** United States Institute of Peace , Washington DC , 2007 .

4- مذكرات التخرج :

1. Addo Jonathan , **The Impct of Globalization on African Conflicts** . Master of Militery Art and Science Stratigy , University of Gana , 2001
2. Forest David ,**Cause et Motivation de la Gurre Civil au Liberia (1989-1997)** , Uiversité Laval ,Canada , Avril 2004.
3. Jennifer Drysdale , **Sustainable Devlopment or Resource Cursed ? An Exploration of Timor – leste's Institutional choices** . A Thesis submitted for the degree of Doctor of philosophy of the Australian National University , july 2007 .
4. Oftedal Emil, **Boko Haram : A Ttransnational Phinomenon ?.** Master's Thess ,University of Oslo , 2013 .

قائمة الجداول والأشكال :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإطار التحليلي للنزاعات حول الموارد	14
02	شروط إرتباط النزاع بالموارد	17
03	تصنيف النزاعات المسلحة حسب موقع المورد	19
04	مقارنة بين الحروب القديمة والجديدة	21
05	الحروب الإفريقية التي تغذيها الموارد الطبيعية	22
06	أهم الحروب والنزاعات في غرب إفريقيا	32
06	شكل رقم : 1 : العلاقة بين إيرادات الموارد والمؤسسات	13
07	الشكل 2 : الظروف والعوامل المؤثرة في الحرب الأهلية في كوت ديفوار	42

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات :

مقدمة :..... أ

الفصل الأول:الإطار النظري لحروب الموارد 8

المبحث الأول: منظور البنك العالمي 10

المطلب الأول: مسلمات منظور الوفرة 10

المطلب الثاني : إنتقادات منظور البنك الدولي 12

المبحث الثاني: العلاقة بين أنماط الثروات الطبيعية و النزاعات المسلحة..... **16**

المطلب الأول: الموارد المتجددة و الموارد غير المتجددة..... 16

المطلب الثاني: الموارد القابلة للنهب و الموارد غير القابلة للنهب 18

المبحث الثالث: نماذج من حروب الموارد في إفريقيا **20**

المطلب الأول: حروب المعادن، الأحجار الكريمة، والموارد الزراعية 23

المطلب الثاني: النزاعات النفطية..... 25

الفصل الثاني :حروب الموارد في غرب إفريقيا : التطور التاريخي والفواعل 26

المبحث الأول: غرب إفريقيا : مقاربة معرفية..... **28**

المطلب الأول: الثروات الطبيعية و التركيبة الإثنية 28

المطلب الثاني: التطورات التاريخية..... 29

المبحث الثاني: الموارد الطبيعية و الحروب الأهلية في غرب إفريقيا **33**

المطلب الأول: الحرب الأهلية و الموارد في ليبيريا 34

المطلب الثاني: الحرب الأهلية في سيراليون..... 36

المطلب الثالث: الحرب الأهلية في كوت ديفوار 39

المبحث الثالث: فواعل حروب الموارد في غرب إفريقيا **43**

المطلب الأول: الحكومات و أمراء الحرب..... 43

المطلب الثاني: الفواعل الخارجية 46

الفصل الثالث :المبادرات الوطنية والدولية لإحتواء حروب الموارد في غرب إفريقيا 53

المبحث الأول: المبادرات الوطنية والإقليمية..... **56**

المطلب الأول: المبادرات الوطنية..... 56

المطلب الثاني: المبادرات الإقليمية 58

المبحث الثاني: المبادرات الدولية..... **61**

المطلب الأول: مبادرات الأمم المتحدة 61

المطلب الثاني: مسار كيمبرلي 64

المطلب الثالث: مبادرات المنظمات غير الحكومية الحكومية..... 67

خاتمة.....69

الملاحق.....72

قائمة المراجع.....77

قائمة الجداول والأشكال.....83

قائمة المحتويات 85